الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 3

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الموضوع

استراتيجية تغيير النمط الاقتصادي الجزائري في ظل تذبذب أسعار النفط خلال الفترة (2010-2020)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: تخطيط.

إعداد الطالبة

نعيمة بوخالفي

تحت إشراف

أ.د هاشم جمال

أ.د عيدودي فاطمة الزهراء

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية
أ.د دعاس خليل	رئيسا
أ.د هاشم جمال	مشرفا ومقررا
أ.د عيدودي فاطمة الزهراء	مشرفا مساعدا
د. ماضي محمد	مناقشا
أ.د بومبالي بشير	مناقشا
أ.د برايس خليفة	مناقشا

السنة الجامعية: 2024-2025

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 3

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الموضوع

استراتيجية تغيير النمط الاقتصادي الجزائري في ظل تذبذب أسعار النفط خلال الفترة (2010-2020)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: تخطيط.

إعداد الطالبة

نعيمة بوخالفي

تحت إشراف

أ.د هاشم جمال

أ.د عيدودي فاطمة الزهراء

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية
أ.د دعاس خليل	رئيسا
أ.د هاشم جمال	مشرفا ومقررا
أ.د عيدودي فاطمة الزهراء	مشرفا ومقررا
د. ماضي محمد	مناقشا
أ.د بومبالي بشير	مناقشا
أ.د برايس خليفة	مناقشا

السنة الجامعية: 2024-2025

الاهداء

إلى من كان لرعايتهما ودعائهما الفضل الكبير بعد الله عز وجل، في أن أصل إلى هذه المرحلة من التعليم، الى من كانوا مصدر الهامي وقوتي والدّيا رحمهما الله واسكنهما فسيح جناته، اهدي هذه الاطروحة لكما، حيثما كنتما، مع خالص دعائي ان يكون هذا العمل جزءا من ميراثكما الذي لا يمحى،

الى من كان لمؤازرتهم أبرز الأثر في إتمام هذا البحث:

زوجي حفظه الله،

بناتي وفقهما الله،

ابني قرة عيني،

إلى كل من ساهم في اثراء هذا البحث، من زملاء واصدقاء أهدي هذه الاطروحة بكل فخر وامتنان.

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى على ما أولانا من النعم حمدا يليق بجلاله وعظمة سلطانه، وعلى توفيقي في انجاز هذه الاطروحة، أتقدم بخالص شكري وامتناني لأساتذتي الافاضل، مشرفي على هذه الاطروحة، اللذان كان لهما الفضل الكبير في إتمام هذا البحث، الى الأستاذ الدكتور هاشم جمال، الذي قدم لي الدعم العلمي ولم يبخل بجهده في التوجيه والنصائح، كما أتقدم بأسمى معاني الشكر للأستاذة الدكتورة عيدودي فاطمة الزهراء التي كانت لملاحظاتها ولخبرتها بالغ الأثر في تحقيقي لهذا الإنجاز، جزاهما الله كل خير.

كما أتقدم للسادة أعضاء اللجنة المناقشة المحترمين بخالص الشكر والتقدير على قبولهم مناقشة الاطروحة، وتخصيص الوقت الثمين لهذه المناقشة لهو شرف لي،

واتطلع الى الاستفادة من الملاحظات والتوجيهات البناءة التي بلا شك يكون لها أثر كبير في توضيح العديد من الجوانب وتحسين جودة البحث.

كما لا يفوتني أن أشكر كل من ساهم من قريب أو من بعيد في انجاز هذه الاطروحة.

الحمد لله من قبل ومن بعد، فهو ولي كل توفيق.

ملخص

تواجه الدول النفطية من بينها الجزائر تحديات اقتصادية كبيرة لهيكلة اقتصادها في ظل الأزمة النفطية العالمية، نظرا لاعتمادها المفرط على قطاع النفط والغاز كمصدر رئيسي للإيرادات، حيث يشكل النفط والغاز أكثر من 90% من إجمالي صادرات البلاد، مما يجعل الاقتصاد الجزائري هشا وفي حالة ركود أمام تقلبات أسعار النفط العالمية، وهذا ما أثبتته الأزمة النفطية سنة 1986، وكذا تهاوي أسعار النفط في سنتي 2014-2015.

شهدت الجزائر انخفاضا كبيرا في إيراداتها النفطية بسبب تراجع أسعار النفط، مما أثر بشكل مباشر على تمويل الميزانية الحكومية وتدهور الاحتياطات من العملة الصعبة. هذا النقص في الإيرادات أدى الى عجز في تمويل الواردات الأساسية. ورغم الجهود المبذولة لتحفيز التنويع الاقتصادي من خلال دعم القطاعات غير النفطية مثل الزراعة، السياحة والصناعة التحويلية، إلا أن هذه الجهود لم تثمر بشكل كبير بسبب التحديات الهيكلية والبيروقراطية التي تعيق النمو في أغلب القطاعات، ففي هذا السياق يتضح أن الجزائر بحاجة ماسة لتبني استراتيجيات تنموية طويلة الأمد تركز على تغيير النمط الاقتصادي وذلك بتعزيز تنويع الاقتصاد الوطني، وضمان استدامة النمو في ظل التقلبات المستمرة لأسعار النفط.

ومن التجارب الناجحة في التنويع الاقتصادي نجد كل من الإمارات والسعودية، حيث تمكنت من خلق نموذج اقتصادي رائد يهدف إلى حوكمة الموارد واختيار أفضل البدائل لمواصلة مسيرة النمو والتنوع الاقتصادي واستيعاب المتغيرات المتسارعة للاقتصاد العالمي.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، الأزمة النفطية، التنويع الاقتصادي.

Abstract:

Oil-producing countries, including Algeria, face significant economic challenges in restructuring their economies amid the global oil crisis due to their excessive dependence on the oil and gas sector as the primary source of revenue. Oil and gas account for more than 90% of Algeria's total exports, making its economy vulnerable and stagnant in the face of fluctuations in global oil prices. This vulnerability was demonstrated by the oil crisis of 1986, as well as the sharp decline in oil prices in 2014–2015.

Algeria has experienced a substantial decrease in its oil revenues due to falling oil prices, directly affecting government budget financing and leading to a deterioration of foreign currency reserves. This decline in revenue resulted in a deficit in financing essential imports. Despite efforts to stimulate economic diversification by supporting non-oil sectors such as agriculture, tourism, and manufacturing, these efforts have not yielded significant results due to structural and bureaucratic challenges that hinder growth in most sectors. In

this context, it becomes evident that Algeria urgently needs to adopt long-term development strategies focused on transforming its economic model by enhancing national economic diversification and ensuring sustainable growth amid the continuous volatility of oil prices.

Successful experiences in economic diversification can be observed in countries such as the United Arab Emirates and Saudi Arabia, which have managed to create pioneering economic models aimed at resource governance, selecting optimal alternatives to sustain growth, achieving economic diversification, and adapting to the rapid changes in the global economy.

Keywords: Oil Prices, Oil Crisis, Economic Diversification.

Résumé :

Les pays pétroliers, y compris l'Algérie, sont confrontés à d'importants défis économiques pour restructurer leur économie face à la crise pétrolière mondiale, en raison de leur dépendance excessive au secteur du pétrole et du gaz comme principale source de revenus. Le pétrole et le gaz représentent plus de 90 % des exportations totales du pays, rendant l'économie algérienne vulnérable et stagnante face aux fluctuations des prix mondiaux du pétrole. Cette vulnérabilité a été mise en évidence lors de la crise pétrolière de 1986 ainsi qu'avec l'effondrement des prix du pétrole en 2014-2015.

L'Algérie a connu une baisse significative de ses revenus pétroliers en raison de la chute des prix du pétrole, ce qui a eu un impact direct sur le financement du budget de l'État et a entraîné une détérioration des réserves de devises étrangères. Ce manque à gagner a conduit à un déficit dans le financement des importations essentielles. Malgré les efforts déployés pour stimuler la diversification économique en soutenant les secteurs non pétroliers tels que l'agriculture, le tourisme et l'industrie manufacturière, ces initiatives n'ont pas donné de résultats significatifs en raison des défis structurels et bureaucratiques qui entravent la croissance dans la plupart des secteurs.

Dans ce contexte, il est évident que l'Algérie doit impérativement adopter des stratégies de développement à long terme visant à transformer son modèle économique en renforçant la diversification de son économie nationale et en garantissant une croissance durable face aux fluctuations constantes des prix du pétrole. Parmi les expériences réussies en matière de diversification économique, on trouve les Émirats arabes unis et l'Arabie saoudite, qui ont réussi à établir des modèles économiques innovants axés sur la gouvernance des ressources et le choix des meilleures alternatives pour maintenir la croissance, favoriser la diversification économique et s'adapter aux évolutions rapides de l'économie mondiale.

Mots-clés : Prix du pétrole, crise pétrolière, diversification économique.

قائمة المحتويات

المقدمة..... -أ-د-

الفصل الأول: النفط في ظل وجود موارد الطاقة وحتمية التنويع ..... - 2 -

المبحث الأول: الصناعة النفطية ومكانتها في العلاقات الدولية ..... - 3 -

المطلب الأول: أهمية النفط في الحياة الاقتصادية ..... - 3 -

المطلب الثاني: تطور أسعار النفط والعوامل المؤثرة عليها: ..... - 6 -

المطلب الثالث: الطلب والعرض العالمي للنفط خلال الفترة 2010-2020 .... - 10 -

المبحث الثاني: استراتيجية التصدي لتحديات قطاع النفط..... - 15 -

المطلب الأول: التحديات التي تواجه قطاع النفط ..... - 15 -

المطلب الثاني: استراتيجية التصدي لتحديات قطاع النفط..... - 17 -

المطلب الثالث: استراتيجية التحول في مجال الطاقة..... - 21 -

المبحث الثالث: الأسس النظرية للتنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه ..... - 36 -

المطلب الأول: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي ..... - 36 -

المطلب الثاني: مؤشرات قياس درجة التنويع الإقتصادي ..... - 44 -

المطلب الثالث: الدوافع الأساسية للتنويع الاقتصادي وشروط نجاحه ..... - 46 -

الفصل الثاني: السياسات المنتهجة للتصدي للصدمات النفطية..... - 50 -

المبحث الأول: تداعيات الصدمات النفطية على الاقتصاد الجزائري ..... - 53 -

المطلب الأول: الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الجزائري ..... - 53 -

المطلب الثاني: آثار انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري..... - 57 -

المبحث الثاني: الأبعاد الاقتصادية لانهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري ..... - 59 -

المطلب الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري..... - 59 -

المطلب الثاني: انعكاسات أسعار النفط على الميزانية العامة..... - 64 -

المطلب الثالث: تأثير أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي ..... - 66 -

المطلب الرابع: تآكل احتياطات الصرف الأجنبي..... - 67 -
المبحث الثالث: البرامج التنموية المعتمدة كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي ..... - 69 -
المطلب الأول: تقييم البرامج التنموية المعتمدة قبل فترة الدراسة..... - 69 -
المطلب الثاني: البرامج التنموية المعتمدة في الفترة 2010-2019..... - 75 -
المطلب الثالث: الخطة الإستراتيجية الاقتصادية 2020..... - 88 -
الفصل الثالث: التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب العربية .... - 93 -
المبحث الأول: التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال بعض المتغيرات الاقتصادية... - 94 -
المطلب الأول: التقييم على مستوى أهم المؤشرات الدولية ..... - 94 -
المطلب الثاني: الأداء على مستوى الاقتصاد الكلي..... - 96 -
المطلب الثالث: التنويع الاقتصادي الجزائري من خلال مؤشر هرفندال-هيرشمان.. - 99 -
المبحث الثاني: تجربة الإمارات العربية المتحدة في التنويع الاقتصادي .....- 108 -
المطلب الأول: التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة:.....- 108 -
المطلب الثاني: آفاق إستراتيجية التنويع الاقتصادي الإماراتي .....- 116 -
المطلب الثالث: واقع التنويع الاقتصادي في الإمارات.....- 125 -
المبحث الثالث: التنويع الاقتصادي في ظل رؤية المملكة العربية السعودية 2030 ...- 135 -
المطلب الأول: المملكة العربية السعودية في مؤشرات التنمية المستدامة .....- 135 -
المطلب الثاني: نموذج النمو في المملكة العربية السعودية .....- 142 -
المطلب الثالث: إستراتيجية التنويع الاقتصادي في ظل رؤية المملكة 2030 .....- 149 -
الخاتمة.....- 159 -
قائمة المراجع:.....- 165 -

قائمة الجداول

جدول 1: تطور أسعار النفط خلال الفترة 2010-2020 ..... - 7 -

جدول 2: تطور الطلب العالمي على النفط الى غاية 2030..... - 11 -

جدول 3: تطور العرض العالمي للنفط خلال الفترة 2015-2030..... - 13 -

جدول 4: حوصلة عن إيجابيات وسلبيات بعض أنواع الطاقات البديلة ..... - 31 -

جدول 5: آليات تنويع القطاع الطاقوي ..... - 34 -

جدول 6: إجمالي صادرات المحروقات للفترة 2016-2021..... - 56 -

جدول 7: تأثير أسعار النفط على الميزان التجاري للفترة 2010-2020 ..... - 60 -

جدول 8: تطور الصادرات من السلع حسب قطاعات النشاط 2010 - 2020 ..... - 61 -

جدول 9: تطور الواردات من السلع حسب قطاعات النشاط 2010-2020..... - 63 -

جدول 10: الوضعية المالية للموازنة العامة 2010-2020..... - 64 -

جدول 11: أثر تقلبات أسعار النفط على النفقات 2010-2020..... - 66 -

جدول 12: مساهمة أهم القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي..... - 67 -

جدول 13: تطور احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر..... - 68 -

جدول 14: مضمون برنامج الانعاش الاقتصادي ..... - 70 -

جدول 15: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ..... - 73 -

جدول 16: مؤشرات الاقتصاد الجزائري للفترة 2005-2009 ..... - 74 -

جدول 17: مجالات برنامج التنمية الخماسي..... - 77 -

جدول 18: نتائج البرنامج من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية ..... - 80 -

جدول 19: مجالات البرنامج خلال الفترة 2015-2016 ..... - 83 -

جدول 20: تطور بعض المؤشرات في ظل تطبيق البرنامج ..... - 84 -

جدول 21: القطاعات الرئيسية للنموذج الجديد..... - 86 -

جدول 22: أثر تطبيق البرنامج على بعض المؤشرات الاقتصادية للفترة2017-2019 .. - 87 -

جدول 23: المتغيرات الاقتصادية لجمهورية الجزائر ..... - 96 -

جدول24 : الاقتصاد الجزائري من خلال بعض القطاعات ..... - 97 -

جدول25 : هيكل ميزان المدفوعات..... - 98 -

جدول 26: نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي ..... - 99 -

جدول 27: معامل هرفندل هيرشمان لتنويع الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2010-2020. - 101
جدول 28: الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة 2010-2020 ..... - 102 -
جدول 29: ترتيب الإمارات من خلال مؤشر التنافسية ..... - 109 -
جدول 30: الترتيب حسب مؤشر التنمية المستدامة ..... - 110 -
جدول 31: مؤشر التنمية البشرية ..... - 110 -
جدول 32: مؤشر الابتكار العالمي ..... - 111 -
جدول 33: المتغيرات الاقتصادية لدولة الامارات ..... - 112 -
جدول 34: مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي ..... - 113 -
جدول 35: مؤشرات ميزان المدفوعات ..... - 115 -
جدول 36: نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي ..... - 126 -
جدول 37: مؤشر هرفندال هيرشمان للناتج المحلي في الإمارات للفترة 2010-2020. - 127 -
جدول 38: التوزيع النسبي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت ..... - 128 -
جدول 39: مؤشر هرفندال هيرشمان لإجمالي تكوين رأس المال الثابت ..... - 128 -
جدول 40: التوزيع النسبي للإيرادات الحكومية ..... - 129 -
جدول 41: مؤشر هرفندال هيرشمان للإيرادات الحكومية ..... - 129 -
جدول 42: تطور الصادرات والواردات في الإمارات ..... - 130 -
جدول 43: مؤشر هرفندال هيرشمان للتنويع في الصادرات والواردات ..... - 130 -
جدول 44: توزيع القوى العاملة حسب القطاعات الإنتاجية ..... - 131 -
جدول 45: مؤشر هير فندال هيرشمان لتنويع العمالة ..... - 132 -
جدول 46: مؤشر التنافسية العالمي ..... - 136 -
جدول 47: مؤشر التنمية البشرية ..... - 137 -
جدول 48: مؤشر التنمية المستدامة ..... - 137 -
جدول 49: مؤشر الابتكار العالمي ..... - 138 -
جدول 50: المتغيرات الاقتصادية للمملكة العربية السعودية ..... - 139 -
جدول51 : الأداء الاقتصادي للقطاعات ..... - 140 -
جدول 52: تطور الميزان التجاري في المملكة ..... - 141 -

جدول 53: معامل هرفندال هيرشمان لتنويع الناتج المحلي الإجمالي 2010-2020 ...- 148 -
جدول 54: الخطط والبرامج القطاعية الداعمة لرؤية المملكة 2030 .....- 152 -

المقدمة

المقدمة

1- المدخل

تظل الاقتصادات القائمة على موارد الريع المتولدة من الطاقات الأحفورية، سواء كانت تقليدية أو غير تقليدية، تتسم بالحساسية الشديدة للخارج كونها رهينة أسعارها التي تتحدد في الأسواق العالمية، لهذا فهي بشكل عام متذبذبة لا يمكن التيقن باستقرارها، وهو ما يُدخل الاقتصادات المنتجة لهذه الموارد في أزمات مالية حادة، نتيجة اعتمادها المفرط لهذه الموارد.

إن تصرف الدول في الإيرادات النفطية لسلعة تتسم بالنضوب، لم يكن تصرفا عقلانيا، إذ كان لكل انهيار في أسعار النفط صدى مؤلم في واقع الدول الريعية، وهذا يعود لعدم توفر رؤية تنموية من شأنها توظيف إيرادات المورد الريعي بشكل أمثل في إعادة هيكلة الاقتصاد المحلي لصالح تنمية والنهوض بالقطاعات الأساسية، وتوجيه الإمكانات المتاحة نحو تنويع القاعدة الاقتصادية، بغية خلق مجالات جديدة وبديلة، بالإضافة إلى تخفيض نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي مقابل ارتفاع نسبة مساهمة القطاعات الأخرى.

تواجه أغلب الدول العربية على غرار الجزائر تحديات تنموية عميقة واختلالات هيكلية حادة في جهازها الاقتصادي، نتج عنها بطء التحول الهيكلي من اقتصاد أولي إلى اقتصاد صناعي، فمن خلال تتبع لمصادر تمويل الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال نلاحظ أن الجزائر كانت ولازالت تعتمد بشكل شبه كلي على عوائد قطاع المحروقات، ما جعلها تتعرض لصدمات خارجية مستمرة والتي لها تأثير مباشر على أداء الاقتصاد الوطني.

يحظى الاقتصاد الجزائري بمزايا مادية وبشرية مقارنة بالاقتصادات النفطية ذات الطبيعة الريعية البحتة، إلا أنه يعيش تحت ضغط أزمة بنيوية حادة، نجمت عن فشل خطط وبرامج التنمية بفعل التوجهات غير السليمة للسياسة الاقتصادية التي ألحقت بسوء إدارة الاقتصاد والفساد والفشل، ولهذا أوجب على الحكومة وضع سياسات تنموية طويلة المدى لمعالجة الاختلالات وتفعيل برامج الإنقاذ والتصحيح للمسار الاقتصادي.

لقد كانت الفترة الممتدة بين سنتي 1985 و1989 خير شاهد على ذلك، حيث تأثرت الجزائر على غرار الدول النامية سنة 1986 بالأزمة العالمية نتيجة انخفاض أسعار النفط إلى أقل من 15 دولار للبرميل الواحد مما أدى إلى ارتدادات الاقتصاد الوطني، وعلى الرغم من ذلك لازالت الجزائر وأكثر من أي وقت مضى تعتمد على إستراتيجية تنموية تقوم على قطاع المحروقات وتركيز الاستثمار به، وفي بعض فروع الصناعات الثقيلة وإهمال القطاعات الأخرى تلك المرتبطة بالاستهلاك الواسع كالقطاع الفلاحي، الصناعات الغذائية والسياحة.

تظهر هنا أهمية الشروع في اعتماد إستراتيجية شاملة للتنويع الاقتصادي محددة الأهداف في المدى المتوسط و الطويل، واختيار أفضل البدائل لتنفيذها وتخصيص الموارد الضرورية لتطبيقها، حيث يتطلب هذا المسار وجود دور تنموي فاعل للدولة ومؤسساتها، تسخر له الأدوات والموارد الضرورية، ومن خلال منظومة تخطيط قائمة على التأثير في سلوك الفاعلين الاقتصاديين بتصميم حوافز وإقرار السياسات التي تعيد توجيه الإنتاج السلعي والخدماتي نحو القطاعات والأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص المنتج من خلال تعزيز مختلف صيغ الشراكات بين القطاعين العام والخاص وبما يحقق تنويع الهياكل الإنتاجية واستدامة القدرات الاقتصادية، كما يتوجب معالجة قضايا الطاقة عبر التنويع داخل هذا القطاع ذاته، والتوجه نحو مصادر أكثر تنوعا واستدامة، أو عبر دور الطاقة كأحد عوامل الإنتاج الأكثر حيوية، والتي سيسهم توظيفها بكفاءة وفعالية في العملية التنموية وبما يتطلب ذلك من تنويع مصادرها والتوجه نحو إنتاج طاقة نظيفة مستدامة وأقل تكلفة.

إن تبني إستراتيجية التنويع الإقتصادي لا سيما في الدول العربية منها الجزائر هو السبيل الوحيد للتصدي لهيمنة الموارد الطبيعية ولمخاوف نضوبها، ولمواجهة مخاطر الأزمات الخارجية المرتبطة بتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية، ومخاطر التغيرات المناخية وانعكاساتها على طلب الطاقة المستخلصة من المصادر الأحفورية.

تتشكل استراتيجية التنويع الإقتصادي من مجموعة السياسات التي تستهدف كل القطاعات الاقتصادية دون تمييز، على غرار تعزيز حجم ونوعية رأس المال البشري وتطوير البنية التحتية، وتعزيز الاستقرار الكلي من خلال السياسات المالية والنقدية المنضبطة وبناء المؤسسات الرشيدة والمحكمة، وبناء بنية جاذبة للأعمال والاستثمار المحلي والأجنبي قليلة التكاليف من خلال محاربة البيروقراطية والفساد الإداري وتشجيع الصادرات غير التقليدية وتحسين أداء القطاع العام.

2- الإشكالية

بالرغم من الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد، الواقع يشير إلى استمرار الهيمنة الكبيرة للقطاع النفطي على الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى افتقار الجزائر لاستراتيجية فعالة تحدث نقلة نوعية من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد متنوع ومستدام.

تعتمد الجزائر بشكل كبير على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للإيرادات العامة، ما يجعلها تواجه تحديات هيكلية كبيرة، خاصة في ظل التقلبات الحادة لأسعار النفط. هذه الاعتمادية المفرطة على الإيرادات النفطية تضع الاقتصاد الجزائري في موقف هش أمام تقلبات السوق النفطية العالمية.

ففي هذا السياق يصبح من الضروري البحث في قدرة الجزائر على تقليص تبعيتها للقطاع النفطي وتعزيز القطاعات غير النفطية مثل الزراعة، الصناعة والسياحة، بهدف ضمان استدامة النمو الاقتصادي

وتقليل المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار النفط العالمية، بالإضافة إلى ضرورة ابتكار سياسات اقتصادية وتوجيهات حكومية تواكب المتغيرات العالمية والإقليمية والتكيف مع التحديات العالمية.

في ظل التحديات يمكننا حصر الإشكالية الرئيسية للبحث كالتالي:

ماهي السياسات التي تبنتها الحكومة الجزائرية لتحقيق التنويع في القطاعات الاقتصادية المنتجة للثروة بهدف إحداث نقلة نوعية من نمط اقتصادي ريعي إلى نمط اقتصادي متنوع قادر على مواجهة تقلبات أسعار النفط؟

انطلاقا من السؤال الرئيسي للإشكالية نسعى لمحاولة الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

1. ماهي الاستراتيجية المثلى التي يجب أن تتبناها الجزائر في ظل تراجع المصادر الريعية؟
2. ماهي الأهداف المحققة من البرامج التنموية التي سطرتها الحكومة الجزائرية لتحقيق عملية التنويع الاقتصادي؟
3. كيف يمكن للجزائر الاستفادة من تجارب بعض الدول العربية في تحقيق التنويع الاقتصادي المستدام؟

لمحاولة الإجابة على هذه التساؤلات والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، تم صياغة الفرضيات التالية:

1. إن الحكامة الاقتصادية تعكس قدرة الاقتصاد على إنشاء مؤسسات ناشطة وقواعد تتسم بالشفافية والاستقرار والمرونة الكافية للتكيف مع المتغيرات، بالإضافة إلى إعادة تأسيس نظام الحكم يعمل على مستويين، الأول يتعلق بالإصلاحات الهيكلية، أما المستوى الثاني يتعلق بروابط الثقة بين الجهات الاقتصادية الفاعلة والسلطات العمومية ومدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.
2. إن غياب برامج استراتيجية جادة وفعالة لدعم تنويع القطاعات غير النفطية على المدى المتوسط والبعيد، جعل من الجزائر بعيدة عن تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يجب أن تشمل البرامج سياسات تسعى لتحسين بيئة الاستثمار، زيادة الشفافية الحكومية وتعزيز الشراكة بين القطاعين الخاص والعام من خلال إزالة البيروقراطية.
3. يمكن للجزائر أن تستفيد من تجارب بعض الدول العربية التي نجحت في تنويع اقتصاداتها بعيدا عن النفط، من خلال السياسات الاقتصادية المرنة والاستثمار في الابتكار. فدراسة نماذج دول مثل الامارات والسعودية قد توفر رؤية واضحة المعالم لعملية التنويع الاقتصادي في الجزائر.

3- أهمية البحث

تكمن أهمية الموضوع من خلال المكانة التي يحتلها قطاع المحروقات في الجزائر كونه من أكبر القطاعات الاقتصادية تركيزا لرأس المال مقارنة بالقطاعات الأخرى، كما يشكل نسبة كبيرة من الدخل الوطني، من هنا سنحاول أن نتناول تأثير تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري، وذلك بدعم إستراتيجية تنويع الاقتصاد بالاعتماد على قطاعات إستراتيجية أخرى سيما قطاعات الزراعة، الصناعة والسياحة. فضلا عن معرفة المتطلبات الحديثة لتحقيق الإقلاع الاقتصادي المبني على إصلاح اقتصادي معتمد على الانفتاح وتطوير بيئة الأعمال واقتصاد المعرفة، بعيدا عن التبعية المستدامة للريع النفطي.

4- أهداف البحث

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى الكشف عن الآليات الكفيلة للنهوض بالاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات وذلك من خلال إعادة النظر في الإستراتيجية التنموية المنتهجة التي تركز على قطاع المحروقات وتهمل القطاعات الأخرى في ظل الفرص والإمكانيات الداخلية وتحت قيد الالتزامات الخارجية.

5- أسباب اختيار الموضوع

يمكن حصر أهم الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار الموضوع ضمن مجموعتين أساسيتين هما:

أولا: الأسباب الذاتية

1. اهتمام الباحثة بكل ما يتعلق بالاقتصاد الجزائري.
2. الرفع من الكفاءة العلمية في هذا المجال من خلال الاطلاع على مختلف جوانبه.
3. الرغبة في إثراء المكتبة الجزائرية وتوفير مرجع يستعين به كل باحث ومهتم بالموضوع.

ثانيا: الأسباب الموضوعية

1. الأهمية التي يحظى بها الموضوع في الساحة الاقتصادية العالمية والجزائرية باعتباره موضوع الساعة الجدير بالنقاش.
2. محاولة تسليط الضوء على الأسباب الكامنة التي أدت إلى تفاقم الأزمة النفطية والبحث عن الاستراتيجيات الكفيلة بإخراج الاقتصاد الجزائري من التبعية النفطية.

6- المنهج المتبع

تختلف المناهج المتبعة حسب طبيعة وإشكالية الموضوع، وقصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع ومحاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة، وكذا اختبار الفرضيات اعتمدنا على كل من المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي.

استخدمنا المنهج التاريخي للإحاطة بأهم الوقائع والمراحل التي مرت بها الصناعة البترولية وأهم تطورات الاقتصاد الوطني. كما اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي بإتباع أسلوب المسح في جمع مختلف المفاهيم والمعطيات التي تعبر عن واقع السوق النفطية العالمية ومحدداتها وكذا استعراض وضعية قطاع المحروقات في الجزائر.

7- الأدوات المستخدمة

للإلمام بمختلف جوانب الموضوع ومحاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة، تم الاستعانة بمجموعة من الكتب والرسائل الجامعية ذات الصلة.

كما تم الاعتماد على بعض المقالات العلمية المنشورة في المجلات العلمية أو التي قدمت على شكل أوراق بحث في الملتقيات العلمية والتقارير المحلية والدولية المتعلقة بالاقتصاد الجزائري والمجال الطاقوي والصادرة عن هيئات ومنظمات دولية، جهوية وإقليمية متخصصة، إضافة إلى المواقع الالكترونية التي توفر معلومات حديثة عن المستجدات الطاقوية.

8- حدود الدراسة

يهتم هذا البحث بدراسة تنويع الاقتصاد الوطني والدور الذي يلعبه في مواجهة تذبذب أسعار النفط وخاصة في الآونة الأخيرة، فعلى الجزائر إعادة النظر في الإستراتيجية الملائمة لتجاوز هذه الأزمات المتكررة، وعليه تقتصر الدراسة على حالة الاقتصاد الجزائري طيلة الفترة الممتدة من 2010 إلى 2020، باعتبار سنة 2014 عرفت فيها البلدان المصدرة للنفط أحداث متغيرة بسبب الأزمة المالية الاقتصادية التي أدت إلى تراجع حاد في أسعار النفط.

9-الدراسات السابقة

للوصول إلى النتائج المرجوة وجعل هذا البحث إضافة لسلسلة البحوث السابقة ومن خلال فحص الإنتاج العلمي الذي تم تحصيله في هذا المجال، تم الاطلاع على عدد من البحوث المتعلقة بموضوع النفط عامة واستراتيجيات التنويع الاقتصادي خاصة.

وفي هذا الإطار هناك عدة دراسات تطرقت إلى موضوع النفط من زوايا مختلفة، تنوعت بين أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير واخترنا على سبيل المثال:

1- أطروحة دكتوراه **دعاس خليل** تحت عنوان مستقبل السوق البترولية وأفاق الطاقات المتجددة – دراسة حالة الجزائر – التي نوقشت بجامعة الجزائر3 سنة 2012.

لقد حاول من خلال الدراسة تسليط الضوء على المسائل الطاقوية المستجدة ومستقبل البترول في الاقتصاد العالمي وأفاق الطاقات المتجددة، كما تطرق لواقع المحروقات في الجزائر والمكانة التي يحتلها في الاقتصاد الوطني كذا التحديات المرتبطة بتطوير هذا القطاع. توصل الباحث بعد إتمامه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

– مستوى العرض والطلب على النفط والغاز الطبيعي يتحدد بمستوى أداء الاقتصاد العالمي والاستقرار السياسي في الدول النفطية.

– حاجة الدول البترولية لا سيما العربية والجزائر خصوصا إلى توسيع الأنشطة الاقتصادية المختلفة وتقليل اعتمادها على قطاع المحروقات.

– بروز معالم سياسات طاقة جديدة تتبناها بعض البلدان المستهلكة الرئيسية، والتي تقوم على تقليص استخدام النفط المستورد لا سيما من دول الأوبك، مما يدعو إلى ضرورة أخذ نتائج الدراسات الخاصة باستشراف مستقبل النفط المعتمدة على استخدام الطرق التقليدية بنوع من الحذر كونها لا تأخذ بعين الاعتبار الانعكاسات المحتملة للسياسات الطاقوية للبلدان المستهلكة على الطلب.

2- أطروحة دكتوراه **عية عبد الرحمان** تحت عنوان انعكاسات تقلبات أسعار النفط على قرارات السياسة الاقتصادية الجزائرية، تمت المناقشة في سنة 2015.

حيث تطرق إلى أي مدى يمكن لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية أن تؤثر في اختيار ورسم السياسات الاقتصادية المطبقة في دول العالم الثالث والتي تعتمد على مدا خيل هذه السلعة الإستراتيجية والجزائر كدراسة حالة.

كما تطرق لإبراز مدى تبعية الاقتصاد الوطني لعوائد قطاع المحروقات وكذا تسليط الضوء على الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها الجزائر لمواجهة الاختناق المالي بعد انهيار أسعار النفط لسنة 1986.وبعد إتمام الدراسة استنتج الباحث أن سبب تبني الجزائر لمجموعة من الإستراتيجيات الاقتصادية المختلفة التي كانت تسعى من خلالها إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة تمثل في تقلب عوائد صادرات قطاع المحروقات الممول الرئيسي لتلك الخيارات وكذا العمليات والمشاريع الاقتصادية.

3- أطروحة دكتوراه **ماضي محمد** تحت عنوان تذبذبات أسعار النفط وتأثيرها على اقتصاديات دول منظمة الأوبك التي نوقشت في جوان 2016 بجامعة الجزائر 3.

ركزت الدراسة عن الأسباب الكامنة وراء نجاح تجربة دولة نفطية مقابل فشل أخرى في تسيير الفوائض المالية بالإضافة إلى دراسة سياسة الدول النفطية اتجاه تذبذب أسعار النفط على مستوى الأسواق الدولية و كذا تقويم السياسة النفطية لدول الأوبك بهدف استشراف مستقبل قطاع النفط و دوره في التنمية الاقتصادية ،و قد توصل الباحث في استنتاج أن توفر الظروف السياسية الملائمة المبنية على مبادئ الحكم الراشد و المتمثلة أساسا في الرقابة البرلمانية القبلية و البعدية شيء أساسي و ضروري من أجل إنجاح أي سياسة كانت اقتصادية ، اجتماعية أو حتى سياسية.

4-أطروحة دكتوراه **جحنين كريمة** تحت عنوان نحو سياسات بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2018والتي نوقشت خلال الموسم الجامعي 2021/2020 بجامعة الجزائر3.

تعالج إشكالية الدراسة مدى نجاعة السياسة المالية التوسعية والمتمثلة في البرامج التنموية التي سطرتها الجزائر بهدف تحقيق التنويع الاقتصادي وتقليل سيطرة قطاع النفط على الاقتصاد. وقد توصلت الباحثة أن البرامج المسطرة قد سجلت تحسنا خاصة على المستوى الاجتماعي، الا أنها لم تحقق الأهداف المرجوة مقارنة بالمبالغ الضخمة التي خصصت لهاته البرامج وبالتالي لا يزال الاقتصاد الجزائري تحت هيمنة قطاع النفط سواء في صادراتها أو في تمويل ميزانيتها العامة .

10-هيكل البحث

للإجابة على الإشكالية المطروحة، والوصول للأهداف المرجوة من البحث، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، الفصل الأول تحت عنوان النفط في ظل وجود موارد الطاقة وحتمية التنويع، حيث تم التطرق إلى أهمية النفط والتعريف بالأسواق النفطية، بالإضافة إلى دراسة استراتيجية التصدي لتحديات قطاع النفط وصولا إلى معرفة الأسس النظرية للتنويع الاقتصادي.

الفصل الثاني بعنوان تأثير الصدمات النفطية على الاقتصاد الجزائري، حيث خصص لدراسة تداعيات الصدمات النفطية على الاقتصاد الجزائري، مع تقييم البرامج التنموية المعتمدة لتحقيق التنويع الاقتصادي ، أما الفصل الثالث والأخير الذي جاء تحت عنوان التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب العربية، حيث تم فيه تقييم التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال بعض المتغيرات الاقتصادية، بالإضافة إلى دراسة بينية للتنويع الاقتصادي لكل من الإمارات والسعودية باعتبارهما من النماذج التي يحتذى بها لتغيير النمط الاقتصادي وتحقيق التنويع.

الفصل الأول

الفصل الأول: النفط في ظل وجود موارد الطاقة وحتمية التنويع

تمهيد:

لقد ارتبط تاريخ النفط والصناعات النفطية منذ نشأتها بمجموعة من التناقضات العميقة في الاقتصاد النفطي الرأسمالي والمرتبطة أساسا بالسيطرة الكاملة والمطلقة على الإنتاج ،النقل ،التسويق والتسعير، ولما كانت مختلف المراحل تتطلب استخدام الوسائل التكنولوجية المتطورة للتنقيب، الحفر، الإنتاج، النقل والتكرير، احتدم الصراع بين الدول الاستعمارية والامبريالية من أجل السيطرة على منابع النفط وأسواقه في المستعمرات، إذ أن للشركات النفطية العظمى، والمتميزة بالمستوى العالمي للاحتكار، وخاصة الشركات الأمريكية، سيطرة تامة على عمليات الإنتاج العالمي للنفط لمدة طويلة من الزمن، وحققت أقصى الأرباح مع العلم أن هذه الشركات الاحتكارية العملاقة كانت تتبع كل الأشكال والأساليب التي يتبعها الاستعمار القديم والجديد في سبيل تحقيق الأرباح الطائلة مهما كانت الظروف والوسائل وتحويلها إلى البنوك المركزية للوطن الأم، سعيا إلى دعم ميزانية الدولة الصناعية القوية على حساب الدول المنتجة أولا، ثم على حساب الدول الرأسمالية غير المنتجة للنفط قصد استغلالها كلها في هذا المجال. منذ أن تم اكتشاف النفط أصبح أحد أهم المجالات الاقتصادية الحيوية والضرورية في استراتيجية الاقتصاد الرأسمالي الاحتكاري، بالإضافة إلى كونه موردا لأرباح جديدة، وسوقا جديدا للتعامل التجاري الرأسمالي، فإنه يشكل على الدوام امتزاجا لاستغلال الثروة النفطية أينما كانت، واستغلال قوة العمل المحلية، وسيطرة المكانة الاقتصادية العالمية.

المبحث الأول: الصناعة النفطية ومكانتها في العلاقات الدولية

تمثل الصناعة النفطية أهمية قصوى في الشؤون الداخلية والخارجية لجميع الدول سواء كانت منتجة أو مستهلكة، كما تشكل أساس العلاقات الدولية في عالم يطمح دائما للتطور والتنمية المستدامة فمن منظور العلاقات الدولية، فإن لصناعة النفط تأثيرا مباشرا وغير مباشر بالسوق العالمية وبالتالي بالارتباط بين الدول المنتجة والمستهلكة بصفة ضرورية من زاوية تشابك المصالح اذ يعتبر النفط مصدر من مصادر الطاقة في العالم و مادة حيوية أساسية لا غنى عنها من خلال ارتباطه بسائر الأنشطة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية حيث أصبح يشكل جزءا لا يتجزأ من حياة الإنسان اليومية.

لم تتمكن بعض الدول المتطورة صناعيا إيجاد البدائل المنافسة لها رغم محاولاتها المستمرة في هذا المجال، لذا بقي نموها الاقتصادي والتكنولوجي وحتى أمنها القومي مرتبطا تماما بهذه المادة، إن لم نقل مرهونا بها[1].

والجدير بالذكر أن التوزيع الجغرافي للنفط غير متساو في بلدان العالم. فهناك دول تمتلك من النفط ثروة هائلة كمنطقة الشرق الأوسط، فنزويلا، روسيا وبحر قزوين، وبعض الدول الإفريقية كالجزائر، ليبيا ونيجيريا وبعض دول آسيا كإندونيسيا، وأخرى محرومة منه كاليابان وكوريا وأوروبا، وهناك دول تستهلك أكثر مما تنتج وأخرى تنتج أكثر مما تستهلك.

وقد سبب هذا التفاوت في الاحتياطي والإنتاج والاستهلاك نوعا من العلاقات اتسم بالنهب والاستغلال من قبل الدول المستهلكة، وبالتحرك والنضال من قبل الدول المنتجة لإعادة سيطرتها على ثروتها القومية. كما أن اختلاف المصالح الاقتصادية والنفطية بين الدول المستهلكة أدى إلى التنافس فيما بينها بغية الاستئثار بمناطق النفط أو الحصول على القدر الأكبر منه.

لقد لعب النفط دورا هاما في علاقات الدول فيما بينها وقد استخدم في الحرب العالمية الأولى والثانية وتموين القواعد الحربية المختلفة للحلفاء، وتموين وسائل النقل المختلفة، بحيث يعتبر قطعه أو توقيفه عن دولة ما بمثابة إعلان الحرب على تلك الدولة.

المطلب الأول: أهمية النفط في الحياة الاقتصادية

يعتبر النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان، فكان النفط عبارة عن المصدر الأساسي للطاقة، ومحور الإنتاج الصناعي والزراعي في العالم، لقد أصبح عنصرا حيويا من عناصر الحياة اليومية، ولم يعد النفط أهم مصدر من مصادر الطاقة فحسب، بل أصبح أيضا مصدر استخراج

[1] حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2000، ص 167.

آلاف السلع الصناعية المختلفة في العالم، وبدونه لا يتحرك أي نشاط صناعي ولا زراعي ولا تكنولوجي، ولم ترق شركة ولا بلد ولا مجموعة تجارية إلا بالنفط خاصة، بالمقارنة مع المواد التجارية الأخرى.

لتعدد استخداماته وتسهيلاته، تحول النفط إلى مادة استراتيجية تتحكم في مصير العالم كله، وقد وصل إلى أن اتسع انتشاره ليشمل جميع مظاهر الحضارة المعاصرة التي يصعب عليها التخلي عن هذه المادة الحيوية[1].

فقد بقي النفط من أفضل مصادر الطاقة ولقد دخل العالم كله في ثروة نفطية معاصرة عارمة لن يحيا إلا بالنفط وكأنه يموت بعد نفاذه. ورغم الاكتشافات الضخمة والمتعددة لهذه المادة إلا أن الطلب عليها في ارتفاع هائل مع الانتشار الواسع لوسائل النقل، ومعامل التشغيل، ومع التحول السريع من الفحم إلى النفط أصبحت هذه المادة المصدر الأساسي للطاقة.

وهكذا تطورت وسائل التنقيب واستغلال وتسويق النفط بصفته مادة استراتيجية ذات أولوية كبرى وذات حيوية طاقوية ومالية للاقتصاد العالمي. إن أي استراتيجية نفطية يجب أن تستهدف دوام الطاقات المتاحة في كل مراحل الصناعة النفطية والعمل على توسيعها وتوفيرها في كل وقت.

كما أن أهمية الموقع الجغرافي للنفط العربي تعني من الناحية الاقتصادية سهولة نقل النفط وقلة تكاليفه كما تعني من الوجهة الإستراتيجية أن منطقة الشرق الأوسط، وقبلها المنطقة العربية، هي بمثابة خزان احتياطي هائل للنفط يمكن الاعتماد عليه سواء في حالة الهجوم على أواسط آسيا (نقطة الضعف الحقيقية في روسيا السوفياتية) أو في حالة الدفاع والهجوم في آن واحد بالنسبة لأوروبا الغربية أو المحيط الأطلسي، وكذا الاستفادة منه للدفاع عن أواسط افريقيا الغنية بالمعادن المختلفة، لا سيما اليورانيوم المرتبط بالصناعة النووية.

أولا: التعريف الأسواق النفطية

تعرف الأسواق النفطية بالمكان الحقيقي او الصوري الذي تحدث فيه عملية تبادل السلع النفطية، فهو عبارة عن مجموعة العلاقات المتبادلة بين المنتجين والمستهلكين، خاصة من خلال تبادل الصادرات والواردات العالمية من الطاقة والنفط[2].

يحرك السوق قانون العرض والطلب بالإضافة الى العديد من العوامل منها اقتصادية، سياسية عسكرية ومناخية. احتل السوق العالمي للنفط مكانة هامة في مجال الطاقة نتيجة التطور الحاصل على

[1] محمد ختاوي، النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1431 بيروت لبنان، 2010، ص 24.

[2] حساني بن عودة، عبد الرحمان عبد القادر، انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2014-2018، دراسة تحليلية مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، المجلد4، العدد2، 2020، ص45.

المستوى الدولي في الإنتاج، التوزيع والاستهلاك، كما أنها تتميز بمنافسة شبه احتكارية من قبل شركات ضخمة تؤثر على الأسعار التي لها دور في الاستقرار المالي والاقتصادي ومن أهم خصائص الأسواق النفطية نذكر:

-التجانس في السلعة، اذ يعتبر النفط سلعة شبه متجانسة؛

-وجود عدد قليل من المنتجين يستحوذون على جزء كبير من العرض النفطي؛

-صعوبة الدخول الى الأسواق النفطية بسبب بعض العوائق مثل كمية الاحتياطي النفطي او عوائق تتعلق بحجم الاستثمارات النفطية...

كما تتميز الأسواق النفطية بعدم الاستقرار، فنراها في فترة يسودها انتعاش في الطلب مسببا ارتفاع في الأسعار وبالتالي ارتفاع العائدات المالية للدول المنتجة والمصدرة له، في حين يغلب عليها الانكماش في الطلب مصحوبا بانخفاض الأسعار ومن ثم العائدات وفي بعض الأحيان يؤدي عدم الاستقرار ما يعرف بالصدمة مسببة أثار على اقتصاديات البلدان المصدرة للنفط على حد سواء[1].

ثانيا: خصائص النفط

يعتبر النفط مادة ناضبة وغنية بمفعولها الطاقوي وبقيمتها المالية، ناضبة لأن كثير من الدراسات الجيولوجية حذرت بأن احتياطات النفط والغاز العالمية القابلة للاستخدام لن تدوم إلى الأبد، كما صرح بعض العلماء المختصين لآجال معينة قد تدوم إلى 100 سنة على الأكثر والدليل على ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت أولى الدول المنتجة للنفط ، فبعدما كانت مصدرة لهذه المادة أصبحت المستورد الأول للنفط في العالم، فبالرغم من الأبحاث الجيوفيزيائية في البحث عن مصادر أخرى للطاقة كبديل عن النفط، إلا أن الاهتمام الواسع بالنفط كمادة طاقوية حية، وكمصدر أساسي للطاقة نابع من كونه صناعة تحويلية يستخرج منها آلاف المواد البتروكيمياوية، وكذلك من حيث كلفة إنتاجه وسعره في أسواق الاستهلاك العالمية وتوفيره ونقله بسهولة عبر العالم، إذ تبقى صناعة النفط والتنقيب عنه في جميع أنحاء العالم هي الأهمية القصوى في الشؤون السياسية والاقتصادية والإنمائية، ولذا أصبح من الضروري وفرة هذه المادة الحيوية مهما كانت الظروف والوسائل المتاحة للبحث عن مصادرها، لما لها من خصائص وصفات قل ما نجدها مجتمعة في غيرها من مصادر الطاقة المستخدمة حاليا، نذكر منها:

[1] حسين عبد الكريم جعاز الشمري، توظيف عوائد النفط في بلدان ريعية مختارة مع إشارة الى العراق للمدة 1990-2013، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2016، ص32.

أ- مرونة النفط وسهولة نقله:

لقد تطورت وسائل نقل النفط الخام من مواقع الإنتاج إلى مواقع التحويل بحيث أصبحت تغطي معظم مناطق العالم مما سهل وصوله إلى المستهلك بأهون السبل وأقل التكاليف.

ب- محتوى النفط الحراري قياسا مع مصادر الطاقة الأخرى: باستثناء الطاقة النووية والكهرباء، يحتوي النفط على أكبر طاقة حرارية بالمقارنة مع سائر المحروقات الأخرى.

ت- النفط أقل كلفة من المصادر الأخرى: يعتبر النفط منافسا تجاريا لمصادر الطاقة البديلة، سواء من حيث كلفة إنتاجه أو من حيث سعره في أسواق الاستهلاك العالمية.

ث- انخفاض نسبة التلوث في النفط مقارنة مع الطاقة النووية والفحم: يمتاز النفط عن الفحم بأنه يحتوي نسبة أقل من الغازات المضرة، لا سيما غاز أكسيد الكربون، والنفط أقل خطرا على الإنسان والبيئة من الطاقة النووية التي مازالت أخطارها تقلق العالم وتهدد البشر.

ج- النفط صناعة تحويلية: ينفرد النفط عن بعض مصادر الطاقة الأخرى بأنه صناعة تحويلية، بمعنى أن النفط لا يستهلك مباشرة، بل يدخل بعد استخراجه من الآبار إلى المصافي قصد تكريره وتحويله إلى عدة مواد، كغاز البترول والسوائل الأخرى المعروفة بالمواد المكررة كالبنزين والكيروسين والديزل مع مواد أخرى ثقيلة مثل الزفت والمواد البتروكيماوية الأخرى التي تصنف بالآلاف من المنتجات النهائية والوسطية كالمطاط والبلاستيك والأسمدة إلى غير ذلك من المواد.

المطلب الثاني: تطور أسعار النفط والعوامل المؤثرة عليها

تعد أسعار النفط من أبرز المؤشرات الاقتصادية التي تتأثر بمجموعة من العوامل السياسية والبيئية

أولا: تطور أسعار النفط خلال الفترة 2010-2020

يعتبر قطاع النفط القطاع الإستراتيجي للاقتصاد، حيث تعتمد عليه بعض الدول النفطية في دفع عجلة التنمية باعتبار عائدته الممول الرئيسي لمختلف المشاريع التنموية. إلا أن هذه العائدات تخضع لتقلبات الأسعار نتيجة الظروف التي تحكم السوق العالمية للنفط[1].

يوضح الجدول الآتي تطور أسعار النفط خلال الفترة 2010-2020

[1] عبد الصمد سعودي، التنويع الاقتصادي لمجابهة الصدمات النفطية في الاقتصاد الجزائري، دراسة تطبيقية نموذج التنويع هر يشمان هر فندل، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 2، العدد2، 2019، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف مسيلة ص ص 1-22.

جدول 1: تطور أسعار النفط خلال الفترة 2010-2020

الوحدة: دولار للبرميل

السنة	2010	2012	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
السعر	77,45	109,45	96,29	49,49	40,76	52,4	69,78	64,1	*41,2

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط أوابك، تقرير الأمين العام السنوي خلال المدة 2010-2019، النشرة الشهرية حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية، جانفي 2021.

بعد تداعيات الأزمة العالمية لسنة 2008عرفت السوق النفطية انهيارا بسبب تآكل أسعار النفط حيث وصل سعر البرميل حوالي 28 دولار[1]، حيث انعكس هذا الانخفاض على الاقتصاد الوطني إلى غاية سنوات التسعينات ما جعل الحكومة تضع بعض الاستراتيجيات لتفادي مثل هذه الأزمات المفاجئة.

أما في الفترة الممتدة بين 2010-2014 نلاحظ عودة استقرار الأسعار أين تجاوزت عتبة 100 دولار للبرميل، غير أنها هوت إثر الصدمة العالمية في أواخر سنة2014 لتنخفض الأسعار الى حوالي 40 دولار للبرميل سنة 2016.

ثانيا: أسباب انخفاض أسعار النفط

شهدت الأسواق النفطية العالمية أزمات متعددة خلال العقود الماضية حيث عرفت أسعار النفط انخفاض حاد، مما يخلق تحديات كبيرة للدول التي تعتمد على الإنتاج الأحفوري، ويعود الانخفاض الى مجموعة من العوامل أهمها[2]:

- تركيز الأوبك على الحصص بدلا من الأسعار؛
- ارتفاع سعر الصرف الدولار أدى الى ارتفاع تكلفة النفط للدول الأخرى مما سبب تراجع الطلب، وبالتالي تتزايد الضغوط عل السعر نحو التراجع؛
- ارتفاع انتاج النفط الصخري، ساهم في حدوث فائض من العرض العالمي للنفط؛
- انخفاض مستويات النمو الاقتصادي في العالم.

[1] حسين عبد الله، النفط العربي خلال المستقبل المنظور، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998، معالم محورية على الطريق، الطبعة الأولى، العدد 14، ص 12.

[2] علي عبابه، أحمد عمان، أحمد بن خليفة، تداعيات الصدمة النفطية 2014 على الاقتصاد الجزائري، مجلة المدّبر، المجلد6، العدد1، 2019، ص ص 30-51.

– أثر تباطؤ الاقتصادات الناشئة مثل البرازيل والهند وبشكل خاص الصين، على الاقتصاد العالمي حيث أثر خفض قيمة العملة الصينية أزمة عالمية ويضاف الخلل الموجود في العرض والطلب فائض في الإنتاج مقارنة بالعرض، حيث هناك فجوة تقدر بأكثر من 02 مليون برميل، كون منظمة الأوبك تتجاوز بكثير حصتها المقدرة بـ 31,5 مليون برميل / اليوم[1] .

– دخول الغاز الصخري الأمريكي الذي قلب كل خريطة الطاقة في العالم، حيث وصل الإنتاج الأمريكي من النفط إلى أكثر من 10 مليون برميل / اليوم، بعدما كان يقدر بـ 5 مليون برميل في اليوم.

–إضافة إلى التغيرات العالمية الجديدة في مجال الطاقة وتخفيض أكثر من 50 % من تكلفة الطاقة المتجددة، ناهيك عن الفحم بإعادة تدوير ثاني أكسيد الكربون CO_2 والتي تتجاوز احتياطاته العالمية الـ 200 سنة.

– المنافسات داخل منظمة الأوبك على الرغم من أن هذه الأخيرة لا تمثل سوى حوالي 33 % من الإنتاج العالمي المسوق.

– الإستراتيجية التوسعية التي اعتمدت عليها روسيا من خلال الشركة العملاقة غاز بروم Gazprom التي لا طالما استفادت من انخفاض حصة منظمة الأوبك لأخذ حصص في السوق من خلال خط الأنابيب شمال وجنوب ستريم الذي يزود أوروبا بحوالي 125 مليار متر مكعب من الغاز. إلا أن صادرات روسيا إلى أوروبا لم تتأثر من التوترات التي عرفتها أوكرانيا حيث كانت حصتها في السوق بين 2013 و2014 تقدر بـ 30 %.

– احتلال الارهابيين لحقول النفط والغاز وبيعها في السوق السوداء لاسيما في العراق بسعر يتراوح ما بين 30 – 40 دولار للبرميل الواحد.

– يمكن أن يؤدي تطور في قيمتي الدولار واليورو إلى انخفاض في أسعار النفط، كما أن قرار نظام الاحتياط الفيدرالي برفع معدلات الفائدة في الولايات المتحدة له تأثيرا سلبيا على سعر النفط.

– ظهور إنتاج النفط الصخري الذي أضاف حوالي 4,2 مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام مما ساهم في حدوث تخمة من العرض العالمي.

– التغير في السلوك الإستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) باعتبارها أكبر الأطراف الفاعلة في سوق النفط الخام العالمية وذلك من خلال تركيزها على الحفاظ على حصتها السوقية على حساب الأسعار باتخاذها قرار زيادة الإنتاج رغم فائض العرض العالمي وهو ما أدى إلى انخفاض الأسعار،

[1] عبد الرحمان مبتول، تأثير انخفاض أسعار المحروقات وآفاق الاقتصاد الجزائري، الانتقال في مجالي الطاقة والاقتصاد 2016 – 2020، منشورات النادي الاقتصادي الجزائري، 2016، ص7.

على العكس مما قامت به المنظمة خلال فترة الأزمة المالية العالمية (2008-2009) عقب انهيار أسعار النفط حيث خفضت من الإنتاج مما ساعد على انتعاشها مجددا.

- الزيادة في الصادرات الإيرانية، بعد رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من الغرب و التوصل إلى الاتفاق النووي بينهما، وهذا بعد تصديرها 1,26 مليون برميل نفط يوميا بداية عام 2016 وهو ما أدى إلى زيادة العرض العالمي.

- تراجع الطلب العالمي وخاصة من الأسواق الصاعدة، كالصين التي تستهلك لوحدها ثلثي الارتفاع الحاصل في الاستهلاك العالمي من البترول، حيث شهدت الصين صعوبات اقتصادية المتمثلة في انهيارا كبيرا في صادراتها واستثماراتها التي تمثل (2/3) ثلثي ناتجها المحلي الإجمالي، وهذا راجع أساسا إلى تراجع قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية بسبب الارتفاع الكبير في معدلات الأجور المحلية فيها.

ثالثا: تأثير أسعار النفط على الاقتصاد العالمي

تتحدد أسعار النفط من خلال تقاطع منحنيات العرض والطلب في الأسواق العالمية، حيث تهتم الدول المصدرة بثبات العرض وزيادة الطلب والأسعار، بينما الدول المستوردة تسعى لخفض الطلب والأسعار وزيادة العرض.

نقصد بتأثير تذبذب أسعار النفط على الاقتصاد العالمي تلك الظواهر والتغيرات التي تمس اقتصاديات الدول المصدرة للنفط والدول المستوردة له، فكل ارتفاع في الأسعار قد يكون في صالح الدول المصدرة، بسبب ارتفاع حصيلة الدولة من العملة الصعبة يقابله ارتفاع فاتورة الاستيراد بالنسبة للدول المستوردة للنفط، أما انخفاض في الأسعار يكون في صالح الدول المستهلكة. غير ان هذه الرؤية لن تتعدى المدى القصير والمتوسط، فقد يكون في غير صالح بعض الدول المصدرة دوام ارتفاع الأسعار ونفس الحال بالنسبة للدول المستهلكة التي قد يكون في غير صالحها الانخفاض الشديد والدائم للأسعار على اقتصاداتها.

لقد أثارت تذبذبات أسعار النفط جدلا واسعا بسبب بلوغها حد لم يسبق له منذ نشأة السوق النفطية العالمية، منتصف القرن التاسع عشر، فتنظر الدول المستهلكة في ارتفاع الأسعار الى ضعف عوامل السوق الأساسية المتمثلة في محددات العرض، أما نظرة منظمة الأوبك تعود بالأساس الى الحركة الكبيرة للمضاربة في الأسواق. لقد أثار هذا الجدل مخاوف كبيرة من الأطراف خاصة منها الدول المستهلكة

جراء الأزمات النفطية التي تحدث بسبب تذبذب أسعار النفط وما يصاحب ذلك من مشاكل على مستوى الاقتصاد العالمي ومن أسباب تذبذب أسعار النفط نذكر ما يلي[1]:

-التغير الجوهري لسوق النفط وبروز أطراف جديدة؛

-المضاربة في البورصة؛

-البحث عن أكبر عائد ممكن؛

-نقص القدرات الإنتاجية وتباطؤ الاستثمارات؛

-الاضطرابات السياسية والأمنية التي تعطل من امدادات النفط الى السوق؛

-انخفاض العرض بسبب ظاهرة نضوب النفط؛

-ارتفاع استخدام الطاقة على مستوى اغلب الدول الناشئة؛

-انخفاض سعر صرف الدولار مقابل العملات الأخرى.

المطلب الثالث: الطلب والعرض العالمي للنفط خلال الفترة 2010-2020

شهدت أسواق النفط العالمية تحولات كبيرة في العرض والطلب، نتيجة لتطورات اقتصادية وجيوسياسية وصحية، حيث سجل الطلب العالمي على النفط زيادة مدفوعة بالنمو الاقتصادي في الاقتصادات الناشئة.

أولا: الطلب العالمي على النفط

يرتبط الطلب على النفط ارتباطا وثيقا بمستوى النشاط الاقتصادي ومعدلات نموه التي تعتبر أهم العوامل المؤثرة في حجم واتجاه الطلب صعودا وانخفاضا، ويعبر عن هذا الارتباط بمرونة الطلب الدخلية التي تحسب بقسمة معدل التغير في الطلب على معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي ويأتي بعد النمو الاقتصادي في مستوى الأهمية عدد من العوامل، أهمها أسعار الطاقة ذاتها وبصفة خاصة أسعار المشتقات النفطية التي تتضمن قدرا كبيرا من ضرائب الاستهلاك والتي تؤثر سلبا في طلب المستهلك النهائي، ثم المرونة السعرية، ثم مدى التحسن في تقنية وكفاءة استخدام الطاقة[2].

يعبر الطلب على النفط بالمقدار الذي تحتاجه البشرية خلال فترة معينة وبسعر محدد، بهدف إشباع الحاجات الضرورية والتي تزداد بتطور الصناعات النفطية، ويتحدد الطلب على النفط بمجموعة من

[1] محمد ماضي، تذبذبات أسعار النفط وتأثيرها على اقتصاديات دول منظمة الأوبك، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3، 2015-2016، ص127.

[2] حسين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص21.

المتغيرات منها تكاليف الاستخراج والتطوير، التغيرات الموسمية، سياسة ترشيد استهلاك الطاقة، عدد السكان والمستوى المعيشي بالإضافة الى مجموعة من السياسات التي تفرض على الاستهلاك للطاقة.

وتوضح أرقام الجدول اتجاهات الطلب العالمي على النفط موزعة حسب المناطق الجغرافية، مما يساعد على فهم التغيرات في استهلاك النفط وتقدير آفاق السوق المستقبلية.

جدول 2: تطور الطلب العالمي على النفط الى غاية 2030

الوحدة: مليون برميل يوميا

المنطقة	2015	2020	2025	2030
OCDE	45,2	44,2	43,1	41,8
الدول النامية	41,1	46,6	51,8	57,0
الهند	4,0	5,0	6,2	7,6
الصين	10,8	12,7	14,4	16,0
دول الأوبك	9,5	10,2	10,8	11,4

المصدر: وكالة الطاقة الدولية، تقارير متفرقة لآفاق الطاقة العالمية.

World Oil Outlook,2013, Organization of the Petroleum Exporting Countries.

***العوامل المؤثرة في الطلب العالمي للنفط**

يتأثر الطلب العالمي للنفط بمجموعة من العوامل نذكر منها ما يلي[1]:

أ- معدل النمو الاقتصادي: يختلف نمط الطلب على مصادر أنواع الطاقة عامة وعلى المنتجات النفطية خاصة باختلاف مراحل النمو الاقتصادي من بلد لآخر، فالدول الصناعية الكبرى والدول الناشئة هي الأكثر استهلاك، مقارنة بالدول النامية وذلك بسبب توسع النسيج الصناعي.

ب-عوامل اجتماعية: يندرج تحت هذا الإطار النمو السكاني الذي يعد من العوامل المؤثرة في زيادة حجم الطلب على النفط، بسبب ارتفاع الطلب على المنتجات النفطية لأغراض استهلاكية او إنتاجية، بالإضافة الى عامل المناخ اذ تؤثر التقلبات المناخية خاصة المفاجئة منها على المستوى العام للأسعار مما سيكون له أثر على امدادات النفط.

[1] حسين عبد الكريم جعاز الشمري، مرجع سبق ذكره، ص34

ت-مصادر الطاقة البديلة: تتمثل في البدائل التي يمكن ان تحل محل النفط خاصة عند ارتفاع أسعاره وتشمل الفحم، الغاز الطبيعي، الطاقة الشمسية.....

ث-سياسات الاستهلاك النفطي للدول غير المنتجة: تؤثر السياسات الاستهلاكية للنفط في الدول غير المنتجة على مقدار استهلاكها للطاقة، بسبب التطور والتقدم التكنولوجي والحاجة اليها سواء في تنمية وزيادة المشاريع في المجال الصناعي او التجاري، مما يعزز من حجم الطلب العالمي. اما ذا كانت هذه السياسات محدودة ومقننة وغير منفتحة نحو العالم الخارجي فإنها تؤدي الى انخفاض الطلب العالمي للنفط.

ج- المرونة الدخلية للطلب على النفط: هي مقدار استجابة الكمية المطلوبة من النفط للتغيرات الحاصلة في الدخل، فزيادة دخل المستهلك تؤدي إلى زيادة الكميات المطلوبة من السلع المختلفة والعكس صحيح.

ح- أسعار النفط: يعتبر السعر من العوامل الأساسية والفعالة في تحديد حجم الطلب على النفط، فكلما ارتفع السعر أدى الى انخفاض الطلب والعكس صحيح.

ثانيا: العرض العالمي من النفط

يقصد به الكميات من النفط الممكن عرضها وتبادلها في السوق العالمية للنفط بين الأطراف المتبادلة بسعر محدد ووقت معين، يخضع العرض النفطي لمجموعة من المحددات في مقدمتها حجم الطلب عليه، حيث يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلك عند مستوى الأسعار السائدة في السوق،

ويدخل في محددات الطلب مستوى أسعار المشتقات النفطية، التي تتضمن قدرا كبيرا من ضرائب الاستهلاك، وتؤثر سلبيا في حجم الطلب[1].

يتأثر العرض النفطي كغيره من النشاطات الاقتصادية بالعديد من العوامل المختلفة والمتباينة، فمنها ما هو سياسي، ومنها ما هو اقتصادي بالإضافة الى العامل الفني (جيولوجي وتكنولوجي).

كذلك يتحدد العرض بالإمكانات الإنتاجية المتاحة في وقت معين، وليس بمعنى توافر احتياطات نفطية كبيرة أن يصبح من السهل زيادة الإنتاج فور إرتفاع الطلب، إذ يلزم تنمية الحقول المكتشفة

[1] حسان خضر، أسواق النفط العالمية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد57، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص9.

وتزويدها بالوسائل القادرة على استخلاص النفط من باطن الأرض ومعالجته وتخزينه وضخه حتى سطح الناقلة أو موقع المصفاة[1].

وبديهي أن ما يتحقق من احتياطات نفطية أو إمكانات إنتاجية إنما يعتمد في النهاية على حجم الاستثمارات الموجهة لعملية التنقيب والتنمية، كما يعتمد أيضا على مدى تقدم التقنية المستخدمة في تلك العمليات، وحتى إذا توافرت الإمكانات الإنتاجية، فان معدل الإنتاج لا يصح أن يتجاوز المستوى الذي تحدده الاعتبارات الفنية بما لا يضر الخزان الأرضي ويؤثر سلبا في حجم ما يمكن استخلاصه من النفط على مدى عمر الحقل.

كما يتحدد العرض بسياسة الدول المنتجة ومدى حاجاتها الى النفط لمواجهة استهلاكها المحلي او لتصديره تحقيقا لمورد مالي يلبي احتياجاتها الآنية او المستقبلية[2].

بالنسبة إلى العرض العالمي للنفط فالجدول الموالي يبين نمو الطاقة الإنتاجية للنفط الخام خلال الفترة 2010-2020.

جدول 3: تطور العرض العالمي للنفط خلال الفترة 2015-2030

الوحدة: مليون برميل يوميا

المنطقة	2015	2020	2025	2030
OCDE	22,8	23,4	23,7	23,9
دول الأوبك	29,2	29,9	32,3	34,8
الصين	4,3	4,3	4,1	4,1
روسيا	10,5	10,7	10,7	10,7
خارج الأوبك	56,4	59,3	60,4	60,9

المصدر: وكالة الطاقة الدولية، تقارير متفرقة لآفاق الطاقة العالمية.

World Oil Outlook,2013, Organization of the Petroleum Exporting Countries.

على الرغم من الضغوط الاقتصادية، شهد العرض العالمي للنفط تطورات ملحوظة، حيث تباينت مساهمات دول منظمة أوبك والدول غير الأعضاء في المنظمة. حيث حافظت أوبك على دورها البارز في السوق العالمي بحلول 2030، ويتوقع أن يصل إنتاج أوبك إلى حوالي35 مليون برميل يوميا، مما يعزز حصتها في السوق العالمية للنفط. من جهة أخرى ساهمت الدول غير الأعضاء في أوبك في نمو

[1] حسين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 30- 35.

[2] حسان خضر، مرجع سبق ذكره، ص11.

الإنتاج العالمي للنفط حتى عام 2030 رغم التحديات المتعلقة بالاستدامة والتحول إلى مصادر الطاقة المتجددة وما لها من تأثير على توازن العرض والطلب في السوق العالمي للنفط.

نستنتج أن التوسع في الاستثمار النفطي يؤدي إلى توسيع طاقته الإنتاجية وتسهيل الاستجابة للطلب العالمي المتزايد على النفط، وبذلك يتحصل مستهلكي النفط على احتياجاتهم المتزايدة منه دون التعرض لصدمات سعرية حادة نتيجة لقصور العرض. ومنه ينبغي أن يتحمل مستهلكو النفط نصيبهم من المسؤولية عن استقرار الأسواق والأسعار.

***العوامل المؤثرة في العرض العالمي للنفط**

أ- الظروف الفنية والتقنية: تندرج في طاقات التخزين وتطور وسائل الإنتاج والنقل.

ب-الظروف السياسية: تتمثل في السياسة النفطية المنتهجة من طرف الدولة، ففي بعض الفترات من أجل الحفاظ على الثروة النفطية قد تنتهج الدولة سياسة انكماشية، وذلك بالحد من زيادة العرض النفطي، أما إذا كانت بحاجة الى المزيد من العوائد المالية فتقوم بزيادة العرض ومن تم ارتفاع الإيرادات من العملة الصعبة.

ت-الظروف الاقتصادية: تعبر عن حجم الاستثمارات خاصة المتعلقة بجانب الاستغلال والإنتاج.

ث-طبيعة عقود النفط: يتأثر العرض العالمي للنفط بطبيعة وصيغة العقود المبرمة بين الأطراف خاصة فيما يتعلق بالآجال والتي هي في العموم متوسطة أو طويلة الأجل

ج-مرونة العرض النفطي: يتميز العرض بمرونة محددة كونها قابلة للانكماش أو الزيادة وهذا يعود لعدة عوامل منها عوامل فنية أو لوجستية، كعدم توفر طاقات إضافية لزيادة العرض، أو عوامل سياسية كاحترام الدول المصدرة للنفط لحصصها المحددة بهدف سياسي، أو من اجل المحافظة على الثروة النفطية والبحث عن استقرار الأسعار.

ح- عوامل مناخية: يتأثر العرض بالظروف المناخية السائدة مما يحد من زيادة الإنتاج.

المبحث الثاني: استراتيجية التصدي لتحديات قطاع النفط

لم يعد النفط مجرد مادة خام عادية تسوق مثل المواد الأخرى، أو عنصرا اقتصاديا وماليا له شأنه في التجارة الخارجية فحسب، بل أصبح سلعة استراتيجية يرتكز عليها الأمن الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والعسكري للدول الصناعية سواء أكان ذلك في زمن السلم أو الحرب، لذلك اعتبر النفط الهاجس الأكبر للدول الصناعية الكبرى لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت هي الأولى في السباق على مناطق وجوده بغية الحصول عليه أو السيطرة على مصادره أينما كانت ولو بالقوة.

معظم أحداث العالم ومشاكله ترتبط لا محالة بالمصالح الأساسية المتعلقة في غالب الأحيان بثروات الأرض وما تحتها، والسيطرة على هذه الموارد الطبيعية، وفي مقدمتها الموارد الطاقوية التي باتت من اهتمام ليس فقط تجار هذه المواد، بل صانعي القرار والسياسة في البلدان الصناعية الكبرى.

المطلب الأول: التحديات التي تواجه قطاع النفط

إن اكتشاف النفط ووجوده في بعض المناطق بكميات ضخمة ومنها منطقة الخليج وأمريكا اللاتينية وأخيرا منطقة بحر قزوين وبحر الشمال، زاد من اهتمام الدول لهذه المناطق لكون النفط أصبح المصدر الأساسي لتمويل المشاريع التنموية ومصدرا للدخل وموردا للعملات الأجنبية [1]، حيث اكتسب النفط هذه الأهمية بعد الحرب العالمية الثانية، إثر تحول اقتصاد الدول الصناعية من الاعتماد على الفحم كمصدر أساسي للطاقة إلى الاعتماد على النفط والغاز. وقد أدى هذا التحول إلى زيادة الطلب العالمي على هذه المادة الحيوية، بالإضافة الى جملة من التحديات يمكن ايجازها في الآتي:

أ- نضوب مادة النفط: لابد من تشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة والاستثمار في الطاقة النووية.

ب- ضريبة الكربون: ضلت الجزائر على غرار الدول الأخرى ترفض هذه الضريبة كونها تهدد استقرار السوق الدولية للنفط ومالها من آثار على الدول النفطية المرتبطة بالأسواق العالمية.

ت- الاندماج في ظل العولمة: يؤثر الاندماج بين الشركات المتعددة الجنسيات في قطاع النفط على الموقف التنافسي للشركات الوطنية في الجزائر لأنها ليست لديها القدرة على منافسة شركات النفط العالمية التي باتت تعرف عمليات اندماج واسعة في إطار العولمة.

[1] حافظ برجاس، مرجع سبق ذكره، ص 169.

ج-التوجه نحو الاستثمار في الغاز الصخري: لقد تم التخلي على استغلال النفط الصخري بسبب صعوبة استغلاله والتكلفة العالية لاستخراجه غير أن بعدما عرفت أسعار النفط تزايدا دفع بعض منتجي النفط للعودة الى النفط الصخري.

ح- لعنة الموارد: هي الحالة التي يصف فيها البلدان التي تزداد مواردها الطبيعية غير المتجددة والذي تؤدي إلى نتائج سيئة، متمثلة بضعف النمو الاقتصادي ونقص الإنتاجية والتنافسية، خاصة في القطاعات خارج المحروقات، وأن حالة الارتفاع والانخفاض في أسعار النفط مرتبطة بالتنمية الاقتصادية[1].

يرى بعض الاقتصاديين أن الاعتماد على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة دفع بحكومات هذه الدول الى الاهتمام بالجوانب السياسية التي تضمن بقائها في السلطة، والتي عملت على توسيع النفقات الجارية والاستهلاكية واهمال جوانب عديدة تساهم في التنمية الاقتصادية، وأن وفرة الإيرادات من الموارد الطبيعية قد يؤدي إلى كساد، هدر ونزاع....

تتصف لعنة الموارد من خلال التحديات التالية:

- ✓ المرض الهولندي: ظاهرة اقتصادية تحدث نتيجة تطورات يترتب عليها ارتفاع قيمة العملة ومن ثم تراجع في التنافسية. ويوصف المرض الهولندي الحالة التي يتم فيها اكتشاف مورد طبيعي مثل النفط أو الغاز وتراجع الصادرات الأخرى للبلد. كما يتمثل في مجموعة الآثار السلبية التي تؤثر على بناء اقتصاد صحي مبني على الخطط الاستراتيجية لإدارة هذه الثروة. وبالتالي نستنتج أن المرض الهولندي هو الخلل في الهيكل الاقتصادي للبلدان الريعية، نتيجة تدفق العملات الأجنبية وزيادة الانفاق الحكومي. يعود سبب تسمية هذا المرض بالهولندي الى الحالة التي تم تشخيصها في هولندا بعد متابعة أثر تدفق النقد الأجنبي نتيجة الإيرادات الريعية المتأتية من صادرات النفط والغاز على عملة البلد وهي الجلدر الهولندي، حيث أخذت هذه العملة بالتزايد بفعل ارتفاع إيرادات الصادرات من النفط والغاز، الأمر الذي جعل من الصناعات الهولندية غير تنافسية، ما أدى الى تراجع النمو في القطاع الصناعي.
- ✓ النفط نعمة أم نقمة: يعرف أن إيرادات المورد الواحد يؤدي استخدامه لنضوب أصل غير متجدد، حيث استخدامها يقلل من صافي ثروة الحكومة وهذا حال الاقتصادات

[1] صادق هادي، لعنة الموارد والداء الهولندي في الاقتصاديات النفطية، قراءة في المفاهيم والآثار وأدوات العلاج، حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد2 العدد1، 2019 ص ص10-30.

التي تهيمن عليها الموارد الطبيعية وما يتبعه من اخفاق في تحقيق التقدم الاقتصادي، اذ الثروة الطبيعية من النفط والمعادن ليست بمزايا من دون عيوب. لقد قامت بعض الدول مثل كندا، الولايات المتحدة الامريكية، النرويج باستغلال الثروات الطبيعية في إرساء الأساس القوي لتوسعها الصناعي، ومن ناحية أخرى تعرضت الثروة في دول أخرى الى السلب والنهب نتيجة فساد الحكام، في حين فشلت بعض الدول المشهورة بثرواتها من الموارد الطبيعية كالكونغو ونيجيريا[1].

المطلب الثاني: استراتيجية التصدي لتحديات قطاع النفط

لقد أجمع الباحثون والمختصون في شؤون النفط أن العالم لا يمكن أن يستغني عن النفط والغاز الطبيعي لتلبية النمو المتوقع في الطلب على الطاقة، لأن النمو السريع للاقتصاد العالمي يستدعي زيادات كبيرة في امدادات الطاقة، وبالتالي لا بد من التوسع في كل مصادر الطاقة الاقتصادية لمقابلة الطلب، بما في ذلك الفحم والطاقة النووية والمصادر المتجددة.

كما يتوقع نمو الطلب الإجمالي العالمي عل الطاقة بنسبة 50 إلى 60 % بحلول سنة 2030 وهذا راجع لزيادة سكان العالم والسعي على النمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي وتحسين مستويات المعيشة.

تؤكد الدراسات والأبحاث في مستقبل الطلب العالمي على النفط ومدى مساهمته في تزويد العالم بالطاقة، وباعتباره مادة حيوية ومهما كانت ناضبة وأسعارها مرتفعة، ستبقى المصدر الأول للطاقة وأن حجم الطلب عليها مستمرا بسبب التحضر في النمط المعيشي والتحول من الانكماش الإقتصادي إلى الانتعاش الإقتصادي، لأن هذه الدول ستستمر في بناء وإنشاء المصانع الضخمة لإنتاج السيارات، الحافلات، الشاحنات والآليات التي بفضلها يحصل المستهلكون على منتوج الزراعة، الصناعة، وسائل النقل، الشحن والسفن المختلفة، إلى غير ذلك من المنتجات البتروكيمياوية والاحتياجات الأخرى المرتبطة بصناعة النفط. وبالتالي يتطلب أبحاثا واستثمارات جديدة للحصول على الطاقة ولو عن طريق مصادر الطاقة البديلة، ولو كانت متكاملة مع النفط، إذ أن الطاقة في حياتنا اليومية أمر حتمي وضروري من غير الممكن التخلي عنها وبالتالي يجب تطبيق مجموعة من الإستراتيجيات منها:

أولا- استراتيجية تقليل استخدام الوقود الأحفوري

لم تتوقف الدول المستوردة للنفط من الإسراع في الخروج من هيمنة النفط على اقتصاداتها من خلال السعي في استغلال طاقات بديلة وذلك بتبني سياسات واجراءات تعتمد على معايير تعزيز التنمية

[1] حسين عبد الكريم جعاز الشمري، مرجع سبق ذكره، ص21-22.

المستدامة، فحسب الدراسة لوكالة الطاقة الدولية[1] أن بحلول سنة 2030، تقدر نسبة السكان الذين سيتمركزون في المدن الكبرى60%، وربع السكان (1/4) سيكونون من الطبقة الوسطى يضاف إليها ارتفاع الطلب على الكهرباء في حدود 76 % مما كان عليه من قبل ولوحدهما الصين والهند سيمثلون 50 % من الطلب العالمي على الطاقة.

كما تعود سياسة الحدّ أو التقليل من الاعتماد على الطاقة التقليدية، خاصة النفط منها إلى غداة الأزمة النفطية الأولى مما أدى إلى اتخاذ مجموعة من القرارات تمثلت في التقليص التدريجي لحجم النفط على الاقتصاد المحلي، وأن تكون نسبة من وقود النقل مستمدة من الطاقة المتجددة، ويعتبر هذا المعيار الأكثر شمولية، كما يتطلب هذا التوجيه الحدّ من انبعاثات الغازات الدفيئة المنبعثة من الوقود الأحفوري. ولهذا نجد معظم الدول الكبرى أخذت في خفض معدّل نجاعة الطاقة مع مرور الزمن بما فيها الدول الأكثر تطورا على غرار الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبي.

ثانيا-استراتيجية تنفيذ مخطط مناخ الطاقة

هو عبارة عن مشروع مخطط تم تبنيه من قبل اللجنة الأوروبية لمنظمة دول الإتحاد الأوروبي بتاريخ 23 جانفي 2008 المصادق عليه من قبل 27 دولة المشكلة للاتحاد أثناء اجتماع المجلس الأوروبي المنعقد يومي 11 و12 ديسمبر من نفس السنة حيث يتضمن أولويتين هما[2]:

- وضع حيز التنفيذ سياسة أوروبية موحّدة للطاقة مستديمة؛
- الحدّ من التغيرات المناخية.

كما تم تبني مجموعة من الإجراءات مثل تعبئة جميع الأطراف الفاعلة بالإضافة إلى تبادل المعلومات والخبرات فيما بين دول الإتحاد الأوروبي وهذا من أجل تخفيض واقعي وفعال لانبعاثات غاز التدفئة ولتحقيق أبرز الأهداف ألا وهي:

- تخفيض من نسبة انبعاثات الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري، وعلى رأسها غاز ثاني أكسيد الكربون؛
- تخفيض نسبة استهلاك الطاقة بشتى أنواعها والرفع من نجاعة الطاقة؛
- الرفع من حجم استغلال الطاقة المتجددة إلى حدود نسبة معتبرة من الاستهلاك النهائي للطاقة ككل.

[1] Rapport World Energy Outlook par l'Agence Internationale de l'Energie, p44.http:// www.iea.org.

[2] محمد ماضي، مرجع سبق ذكره، ص 62.

ثالثا-استراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات

كان لانخفاض أسعار النفط في السوق العالمية آثار مست معظم جوانب الاقتصاد منها، الميزانية، ميزان المدفوعات، القطاع الإنتاجي، الجوانب الاجتماعية ولهذا أولت بعض الدول على غرار الجزائر اهتماما كبيرا نحو تبني إستراتيجية لترقية الصادرات من غير المحروقات وهذا من أجل إيجاد بديل للمحروقات ومصدر إضافي للعملة الصعبة[1].

والترقية تشمل ثلاثة معاني، فهي زيادة في كمية المنتجات المصدرة، تحسين لبعض المنتجات حتى تصبح قابلة للتصدير وإنتاج منتجات جديدة يكون الطلب الخارجي عليها فعالا.

أ- العوامل المحفزة للتصدير خارج قطاع المحروقات

من بين العوامل التي تساعد على تحفيز قطاع الصادرات خارج المحروقات نجد ما يلي:

- هيمنة الدولة على التجارة الخارجية

لقد تم اعتماد تدخل الدول على مستوى التجارة الخارجية تدريجيا بدءا بالمراقبة ثم مرحلة الاحتكار وأخيرا مرحلة تحرير التجارة الخارجية غير أن بات حتميا تغيير أسلوب التدخل خاصة مع تغيير نمط التوجه الاقتصادي من مخطط قائم على احتكار الدولة لوسائل الإنتاج ومنها قطاع التجارة الخارجية إلى نمط اقتصاد السوق. (المرسوم التنفيذي رقم 37/91 في 13 فيفري 1991)

- التشجيعات المتعلقة بالجباية والتمويل

حيث تتمثل في جملة من الإعفاءات سواء بالنسبة للمؤسسات العمومية أو الخاصة التي تقوم بالتصدير وتمس كلا من الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

أما التشجيعات المتعلقة بالتمويل فنذكر منها تدعيم الصادرات، الأقساط الإضافية من العملة الصعبة، المناقصة الدولية والاستيراد المؤقت.

- التسهيلات المتعلقة بالتسويق

إضافة إلى ما أصدرته الدولة من مراسيم تتعلق بتنمية الإنتاج الوطني وترقية الصادرات خارج المحروقات فقد شرعت في البحث عن الأسواق الاقتصادية والتجارية وذلك بفتح مكاتب لترقية الصادرات وتمثيل الأعوان التجاريين في الخارج، بالإضافة إلى دعم هيئات الإعلام الاقتصادي التي تعمل باتجاه المصدرين[2].

---

[1] حياة بولرباق، التنويع الاقتصادي في الجزائر، سبل وآليات تعزيز الصادرات خارج المحروقات، دار أجيال الرقمي، الجزائر 2024، ص142

[2] سكينة بن حمود، استراتيجية الصادرات من غير المحروقات، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 2، العدد 17، ص ص161-187.

إن قطاع المحروقات على الرغم من كونه يشكل المصدر الأساسي في الحصول على الإيرادات بالعملة الصعبة، وعلى الرغم من السياسات المتعلقة بتنويع صادرات هذا القطاع، إلا أن الأرقام تدل على وجود انحراف ما بين الأهداف المخططة والنتائج المنجزة، ما يدل على وجود محيط غير سليم هذا ما يقودنا إلى التفكير في إمكانية تصدير منتوجات صناعية، فلاحية وخدماتية من شأنها المساعدة على إيجاد بديل ولو جزئي يعوض صادرات المحروقات.

ب- المشاكل التي تواجه عملية التصدير خارج المحروقات

يواجه قطاع الصادرات خارج المحروقات مجموعة من المشاكل يمكن تلخيصها في ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى: غياب استراتيجية واضحة لتسيير الاقتصاد الوطني

مع التوجه نحو اقتصاد السوق ومع بروز المشاكل الأمنية التي هزت البلاد خلال عشرية كاملة وتفاقم المديونية يفسر بغياب التخطيط والبرمجة، ونقص المورد المالي الأجنبي وغياب الاستقرار السياسي والاجتماعي كل ذلك أدى إلى غياب شبه كلي لإستراتيجية متكاملة يسير بموجبها الاقتصاد الوطني.

المجموعة الثانية: المشاكل التنظيمية

تتلقى الصادرات من غير المحروقات مشاكل تمس الجانب التنظيمي لعملية التصدير منها ما يتعلق بالإجراءات الإدارية وتعقدها وبطئها، ومنها ما يتعلق بمسائل أخرى مثل الجمركة، التأمين، النقل وخدمات ما بعد البيع وكذلك فيما يخص الدفع أو تحصيل عوائد الصادرات بالعملة الصعبة، كل ذلك يؤثر على حصيلة الصادرات بالنقصان والتراجع.

المجموعة الثالثة: المشاكل الهيكلية

لا يرجع السبب في تراجع حصيلة الصادرات بل وعدم انطلاقها بالكميات المخطط لها والمرغوب فيها إلى العراقيل التنظيمية وحدها وإنما توجد عراقيل أخرى تمس بجوهر عملية التصدير نفسها وتتمثل في:

- **النوعية:** تعاني المنتجات الجزائرية من الجودة المنخفضة والنوعية الرديئة مقارنة مع نوعية نفس المنتوجات في السوق الخارجية، فالمؤسسات تقوم بعرض السلع دون دراسة مسبقة لذوق المستهلك وبدون إجراء دراسات تسويقية إلى جانب غياب الرقابة.

- **الأسعار:** تشهد أسعار الصادرات بالرغم من إعانات الدولة ارتفاعا بالمقارنة مع نظيرتها في الدول الأجنبية والتي تفرض منافسة شرسة في هذا المجال وهذا راجع إلى ارتفاع الأعباء الناجمة عن ضعف الإنتاجية بالمقارنة مع ارتفاع مرتبات وأجور العمال، كذلك ضعف التكامل الصناعي بين الوحدات الإنتاجية المتواجدة في كامل التراب الوطني.

والجدير بالذكر أن موضوع زيادة الطلب العالمي على النفط والطاقة بصفة عامة يبقى الموضوع الأساسي الذي يهيمن على اقتصاديات العالم، حيث يرى بعض الخبراء كالدكتور عدنان شهاب الدين مدير إدارة البحوث والدراسات في منظمة أوبك بخصوص الطلب العالمي على النفط أن يقفز الطلب من حوالي 106 ملايين برميل يوميا سنة 2020 إلى حوالي 116 مليون برميل يوميا سنة 2025[1].

بما أن الطلب على النفط يزداد بشكل مستمر ومتصاعد جدا حسب معظم الخبراء والمختصين فإن النتيجة التي تظهر عند ذلك هي ارتفاع حاد لأسعاره، وحتى لو انخفض في انتاج النفط أو استوى عند درجة معينة فإن التحكم في تزويد وتصدير النفط في العالم سوف يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ربما بدرجة أقل تسارعا، لكن الطلب المتزايد عليه سيدفع إلى هذا الارتفاع، وبالتالي يجب تبني مجموعة من التدابير التي من خلالها يمكن:

أ- ترشيد الطلب المتنامي على الطاقة وذلك بزيادة كفاءة النقل والاستعمالات المنزلية، التجارية والصناعية؛

ب- توسيع وتنويع انتاج الطاقة من الفحم، والطاقة النووية والكتلة الحيوية والطاقات المتجددة الأخرى؛

ت- دمج سياسات الطاقة في السياسات التجارية والاقتصادية والبيئية والأمنية والخارجية؛

ث- تقوية التجارة والاستثمار العالميين في الطاقة؛

ج- توسيع دائرة الحوار مع الدول المنتجة والمستهلكة لتحسين أمن الطاقة عالميا.

المطلب الثالث: استراتيجية التحول في مجال الطاقة

لطالما اكتسى النفط أهمية بالغة وأحتل الدور المهيمن في السوق العالمية باعتباره مصدر رئيسي للطاقة في العالم، مما يجعل منه المصدر الرئيسي والوحيد للطاقة والثروة والمحرك الأساسي للاقتصاد والتنمية من خلال ما توفره العوائد البترولية في تطوير مستوى المعيشة وتعزيز القدرات الحكومية لتنفيذ المشاريع التنموية وتعزيز القطاعات البديلة [2].

غير أن لهذا المصدر الأساسي للطاقة سلبيات عدة، ففي اتجاه معاكس يعرف تقلبات في أسعاره مما يؤثر على مستويات الاقتصاد بالسلب، كما أن له آثار سلبية على البيئة سواء خلال

[1] سكينة بن حمود، مرجع سبق ذكره، ص 40.

[2] ، آدم رحمون، سعد مقص، الخيارات الإستراتيجية للخروج من التبعية للمحروقات وتحقيق التنمية المستدامة، مجلة اقتصاديات المال والأعمال العدد6، 2018، جامعة الأغواط، ص97.

استخراجه أو تصنيعه أو نقله. بالتالي يجب تبني سياسات صحيحة وتكنولوجيا منخفضة الكربون للتقليل من المشاكل البيئية وتحقيق منافع ضخمة من أجل التنويع وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويتطلب هذا إحداث تحول هائل في مزيج الطاقة من الاعتماد الأحفوري إلى الاعتماد على الطاقات البديلة المتجددة والنظيفة، والتحول من القطاع الريعي إلى القطاعات المنتجة الأخرى التي تراعي البعد البيئي في تحقيق التنمية.

أولا: مصادر الطاقة المتجددة

عانت الكثير من عناصر الطاقة التقليدية كالغاز، البترول والفحم، من انتقادات شديدة خاصة من جمعيات حماية البيئة بسبب الملوثات التي تنبعث جراء استهلاك هذا النوع من الطاقة، وباعتبارها العنصر الأساسي المسبب لظاهرة الاحتباس الحراري[1]، كما تتسبب في حدوث ظواهر مناخية عنيفة على غرار الفيضانات، الجفاف و ذوبان الجليد وارتفاع مستوى مياه البحر مما يهدد حياة العديد من أفراد المجتمع الذي يعيش على مقربة من السواحل، لهذا استدعت الحاجة إلى تبني أفكار جديدة تتمثل في إيجاد بديل لهذا النوع من الطاقة يكون أكثر نظافة من حيث الانبعاثات ومن ثم صديق للبيئة، والمتمثلة في مصادر الطاقة المتجددة على غرار الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، طاقة المياه ... ، وما هو غير متجدد مثل استخراج الغاز الصخري والنفط الرملي ...

تتمثل الطاقة المتجددة في الطاقة المنتجة من الموارد الطبيعية والتي تتجدد ولا يؤثر معدل استهلاكها الحالي بمعدل إنتاجها المستقبلي وتتنوع مصادرها من الرياح، المياه والشمس بالإضافة إلى حركة المدّ والجزر أو من طاقة حرارية أرضية [2].كما نجد أكثر إنتاج للطاقة المتجددة في محطات القوى الكهرومائية بواسطة السدود المقامة على الأنهار ومساقط المياه، وهي وفيرة بالقرب من عدة مناطق ومنخفضة التكلفة وآمنة ولهذا أصبح هذا النوع من الطاقة ضرورة تمليها الاعتبارات البيئية المتدهورة ومتطلبات التنويع الذي يقوم على مبدأ ضمان نصيب الأجيال القادمة من إمدادات طاقوية وكذا الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها بوادر نضوب البترول وتدهور أسعاره، مما يجعل الجهود تتزايد لاستعمال هذه الطاقة واللجوء إليها كبديل مناسب للطاقة الأحفورية، كونها تتولد بصورة طبيعية وتتجدد ولا تنضب، كما أنها صديقة البيئة، ومن بين هذه أنواع الطاقات المتجددة، نذكر منها ما يلي:

[1] الاحتباس الحراري يطلق عليها كذلك ظاهرة غازات الدفيئة أو التسخين الكوني وهي ظاهرة كونية مفادها أن متوسط درجة الحرارة على سطح الأرض يرتفع تدريجيا نتيجة ارتفاع احتراق الطاقة الأحفورية ...

[2] محمد ماضي، مرجع سبق ذكره، ص44.

أ- الطاقة الشمسية

تعتبر الطاقة الشمسية طاقة دائمة، متجددة ونظيفة وغير قابلة للنفاذ وتكون هذه الطاقة على شكل إشعاعات كهرومغناطيسية تنبعث بمعدل ثابت تقريبا يسمى الثابت الشمسي يقدر نحو1,35 كيلوواط/ م^2 ولا يصل من هذه الطاقة إلى الأرض إلا حوالي 70 % وينعكس الباقي على شكل موجات وإشعاعات[1].

ولقد استغل الإنسان هذا النوع من الطاقة من أجل التدفئة، الطهي وتجفيف بعض الأطعمة النباتية أو الحيوانية، غير أن استخدامها التجاري لم يعرف إلا في أواخر القرن العشرين عند تنامي الحديث عن إمكانية نضوب الطاقة الأحفورية، بالإضافة إلى الرغبة في استخدام طاقة نظيفة وصديقة للبيئة وذلك بتركيب وحدات بالمنازل لتوليد الكهرباء وأخرى لضخ المياه بالمزارع وغير ذلك.

تعتبر الاستعانة بالطاقة الشمسية في توليد الطاقة الكهربائية من المجالات الحديثة التي لا تزال تعدّ في مرحلة البحث والتطوير وذلك عبر إقامة مشاريع محطات الألواح الشمسية الحرارية في العديد من البلدان، خاصة منها الصناعية. غير أنه وبالرغم من تطور هذا المصدر للطاقة تطورا ملموسا إلا أن تكلفة الطاقة الشمسية مازالت مرتفعة جدا ولذا يشير الخبراء إلى أن هذا المصدر لن يأخذ مكانته كأحد مصادر الطاقة الرئيسية في العالم إلا بعد نضوب النفط أو على الأقل بعد أن يصير سعره عبئا ثقيلا على المستهلك.

ب- طاقة الرياح

تتمثل في الطاقة المستمدة من حركة الهواء والتي تنشأ من تسخين الشمس غير المتساوي للغلاف الجوي للأرض ومن دوران الأرض حول محورها ، عرفها الإنسان منذ القدم واستخدمها في تسيير السفن الشراعية وأغراض زراعية وصناعية متعددة، وتعتبر الرياح أحد أسهل مصادر الطاقة المتجددة استغلالا، وقد تم استغلالها عبر التاريخ في طحن الحبوب[2]، إذ توفر إمكانية واسعة لتوليد الطاقة الكهربائية، لذا أصبح من الضروري التوجه للاستثمار في هذا النوع من الطاقات خاصة في إنتاج الكهرباء، فالرياح طاقة مجانية غير مكلفة كما تعمل على خفض كمية ثاني أكسيد الكربون على مستوى العالم وهذا يتماشى مع متطلبات حماية البيئة.

[1] عماد تكواشت، واقع وآفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، فرع التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011-2012، ص145.

[2] محمد ماضي، مرجع سبق ذكره، ص 47.

ت- الطاقة المائية (الكهرومائية)

لقد استخدم الإنسان مياه الأنهار في تشغيل بعض النواعير التي كانت تستعمل لإدارة مطاحن الدقيق وآلات النسيج ونشر الأخشاب، أما بعد دخوله عصر الكهرباء أصبحت الطاقة المائية تشكل أحد المصادر الهامة لتوليد الكهرباء إذ تحول طاقة الأنهار والجداول إلى طاقة كهربائية قابلة للاستخدام بشكل قوة كهربائية متولدة عن المياه. ومن أجل هذه الغاية تقام محطات توليد الطاقة على مساقط الأنهار وتبنى السدود والبحيرات الاصطناعية لتوفير كميات كبيرة من الماء تضمن تشغيل هذه المحطات بصورة دائمة.

تكمن أهمية الطاقة المائية كونها من السهل تخزينها بالإضافة إلى أنها مصدر متجدد للطاقة وأقل خطرا على البيئة، مقارنة بمعامل الكهرباء الحرارية التي تعمل بالوقود الأحفوري، غير أن نسبة استغلالها منخفضة راجع للتكلفة العالية لإنشاء محطات الطاقة، خاصة أن المواقع الملائمة غالبا ما تكون بعيدة عن مراكز استهلاك الطاقة، ولهذا حسب راي بعض المختصين فان الطاقة المائية لم تثبت جدواها الاقتصادية والتقنية ولا يتوقع أن يكون لها دور يساوي أو يفوق الدور المعروف للنفط.

ث- طاقة الكتلة الحيوية (الطاقة العضوية)

استخدم الإنسان قديما الحطب ومشتقاته كمصدر للطهي والتدفئة ولازالت هذه الطاقة تمثل أهم مورد خاصة على مستوى الدول الفقيرة والمناطق الريفية للبلدان النامية ، حيث يمكن استنباطها من المواد النباتية والحيوانية والنفايات، بعد تحويلها إلى سائل أو غاز بالطرق الكيمياوية أو التحلل الحراري، كما يمكن الاستفادة منها عن طريق إحراقها مباشرة واستخدام الحرارة الناتجة في تسخين المياه أو إنتاج البخار الذي يمكن بواسطته توليد الطاقة الكهربائية، كما تستخدم لصنع أحد أنواع الوقود التي تعمل عليها وسائل النقل وهو من المصادر الرئيسية للطاقة، يأتي من الأخشاب وبقايا الزراعة والغابات أو من محاصيل مخصصة لإنتاج الطاقة ويعتبر هذا النوع من الطاقة غير تجاري ويستعمل على نطاق ضيق في الدول النامية ذات الغابات الكثيفة.

يؤدي إحراق الكتلة الحيوية إلى تلوث الهواء كما يساهم في إطلاق بعض الغازات كغاز ثاني أكسيد الكربون بل وإلى مزيج من المواد السامة بما فيها أكسيد النيتروجين وأحادي أكسيد الكربون وغازات أخرى، التي تؤدي إلى إحداث التغيرات المناخية.

تمثلت حصة طاقة الكتلة العضوية أكثر من حصة الطاقة المائية في مصدر إنتاج الطاقة الأساسية غير أن من الناحية الاقتصادية لا يمكن اعتبار الطاقة المتأتية من احتراق الكتلة العضوية تجاريا راجع لتدني معدل كفاءة الاحتراق مقارنة مع الطاقة الأحفورية التقليدية (الفحم، الغاز، البترول) مع ذلك أحرزت بعض الدول خاصة الناشئة كالصين والهند والبرازيل تقدما ملحوظا في مجال تحسين وتطوير معدات ووسائل استغلال هذا النوع من الطاقة وذلك في المناطق الريفية نظرا لوجود مصادر

هامة من الخشب ومشتقاته مما قد يزيد من مساهمة الكتلة العضوية في استهلاك الطاقة الأولية على المستوى الدولي نتيجة لارتفاع أسعار النفط، إلا أن تقنية الوقود الحيوي تعرضت لانتقادات بسبب أثارها الضارة على البيئة الطبيعية، والأمن الغذائي وكربونية التربة.[1]

شكل يوضح ظواهر استغلال واستهلاك طاقة الكتلة العضوية

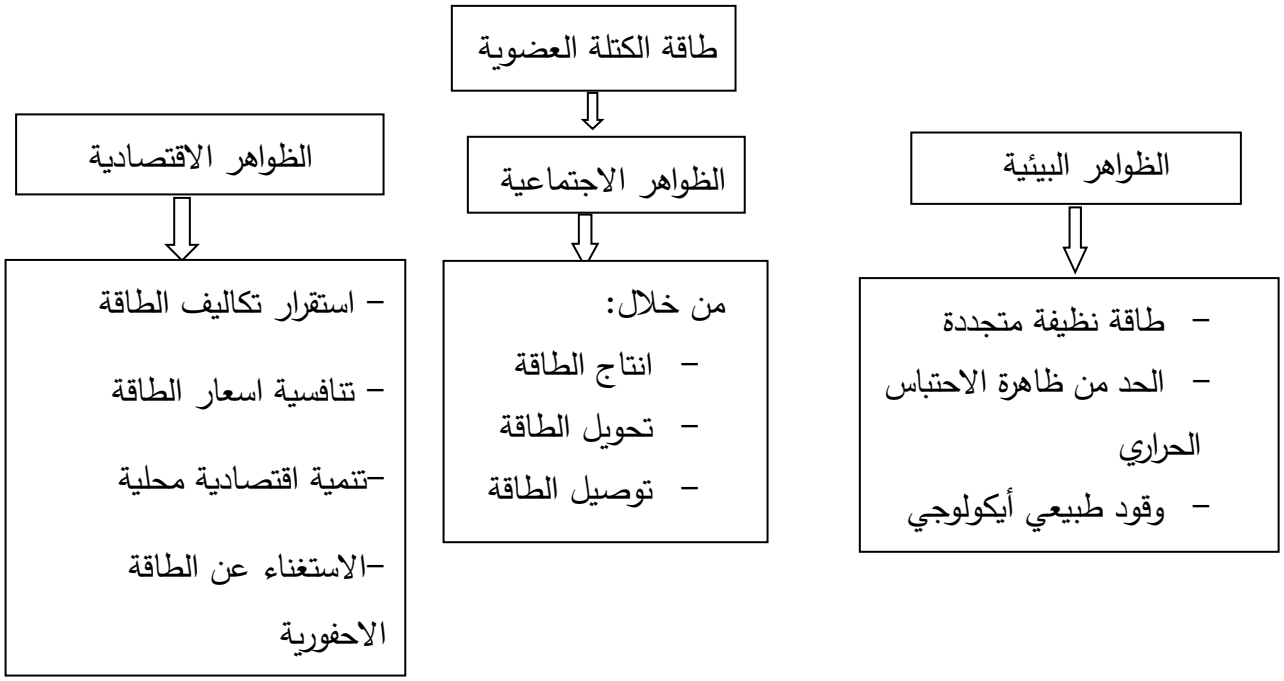

Source : Laboratoire RAGT. Energie. Adresse URL[2] :

http:// www.ragt-energie.fr/fr/biomasse/avantages -biomasse PHP

ج- طاقة الحرارة الجوفية

تشكل الحرارة الجوفية للأرض بالإضافة إلى حرارة الشمس المصدرين الوحيدين للطاقة الحرارية المستغلة بطريقة مباشرة على مستوى الكرة الأرضية وبدون تدخل الإنسان في توفيرها، اذ تعتبر الطاقة الحرارية الجوفية من مصادر الطاقة المتجددة التي استخدمت منذ فترة طويلة من خلال استغلال مياه الينابيع الحارة للاستعمال المنزلي كطهي الطعام وتسخين المياه للتدفئة، بالإضافة إلى استعمالها في ميادين الصناعة اليدوية والزراعة البدائية، وحديثا يستفاد منها في توليد الطاقة الكهربائية.

[1] آدم رحمون، عبد القادر بلخضر، مقص سعد، الخيارات الإستراتيجية للخروج من التبعية للمحروقات وتحقيق التنمية المستدامة، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد6، جامعة الأغواط، 2018، ص ص91-104.

[2] محمد ماضي، مرجع سبق ذكره، ص52

تقسم مصادر الحصول على الطاقة الحرارية الجوفية إلى قسمين حيث يتمثل القسم الأول في المياه الحارة الجوفية، أما القسم الثاني يمثل الصخور الحارة المتواجدة قرب مناطق النشاط البركاني أو عند التقاء الصفائح التكتونية وحتى في الأعماق البعيدة تحت سطح الأرض حيث يمكن الحفر بالأنابيب، وبضخ الماء من أعلى الأنابيب يكتسب الحرارة من الصخور والطبقات الأرضية الساخنة وبالتالي تقوم آليات مركبة على الأنابيب بسحب الماء الساخن إلى الأعلى لاستغلاله.

يوجد ثلاث (03) أنواع من محطات توليد الكهرباء باستخدام الطاقة الحرارية الجوفية وهي:

- محطات البخار الجاف

تعتبر من أقدم الطرق وأكثرها انتشارا حيث تستخدم الماء الموجود بشكل طبيعي في الطبقات الأرضية العميقة والموجود تحت تأثير ضغط وحرارة عاليين، فيتم استخراجه بواسطة حفر آبار عميقة فيخرج على شكل بخار ماء بسبب حرارته العالية وفرق في الضغط ويسير هذا البخار في أنابيب ثم يعرض لتوربينات تدور المولدات الكهربائية التي تنتج الطاقة الكهربائية.

- محطات التبخير

تستخدم هذه المحطات السوائل الموجودة بضغط عالي تحت الأرض حيث يتم تركزها في وعاء ذي ثقب صغير يؤدي إلى وعاء آخر ذي ضغط معتدل، فعند حركة السائل من الوعاء الأول إلى الثاني يتبخر بسبب السرعة وفرق الضغط العالي، يحرك البخار التوربين الذي يحرك بدوره المولدات الكهربائية التي تنتج الكهرباء.

- محطات الدائرة المزدوجة

تستخدم هذه المحطات السوائل الموجودة تحت الأرض ذات درجة غليان مرتفعة حوالي °200 م وضخها إلى الأعلى، حيث تقوم بتسخين الماء ذي درجة غليان (100°c) في أنبوب آخر يمر بمحاذاة الأنبوب الساخن (مبادل حراري)، يتبخر الماء الذي تم تسخينه بسبب درجة الحرارة المرتفعة فيحرك البخار توربين المولد الكهربائي ويتكثف فيعود مجددا إلى محاذاة الأنبوب الساخن ويتحرك بهذه الطريقة في دوران مستمر.

ح- طاقة المد والجزر

تعتبر نوع من أنواع الطاقة الحركية التي تكون مخزنة في التيارات المترتبة عن حركة أمواج البحر والمدّ والجزر الناتجة عن جاذبية القمر والشمس ودوران الأرض حول محورها، لهذا السبب صنفت هذه الطاقة ضمن إطار الطاقة المتجددة حيث تستفيد العديد من البلدان الساحلية خاصة المطلة على

المحيطات من هذه الطاقة الحركية لتوليد الطاقة الكهربائية وبالتالي تخفيف الضغط عن محطات الطاقة الحرارية خاصة منها العاملة بالفحم أو البترول.

هناك طريقتان أساسيتان لتوليد الطاقة الكهربائية باستغلال ظاهرة المد والجزر وهما كالتالي:

- **طريقة بناء السدود :** وهذا للتحكم في التيارات الناتجة عن المدّ والجزر وتوجيهها في فتحات التوربينات أو المروحيات.

– **طريقة الأبراج:** وذلك بتثبيت مروحة على برج متين تحت سطح الماء وبالتالي تتحول طاقة حركة المروحة إلى كهرباء بواسطة المولّد الكهربائي.

خ– الغاز الطبيعي

على الرغم من وفرة الغاز في مناطق مختلفة من العالم، إلا أنه لم يستغل الاستغلال الأمثل إلا منذ سنوات قليلة مضت، وبعد أن تطورت تكنولوجيا نقل الغاز حيث أهدر الغاز لعدم توافر وسائل نقله إلا أن الإنسان توصل إلى السيطرة على الغاز في مناطق الإنتاج القريبة من أسواق الاستهلاك.

يرتبط استهلاك الغاز بثبات استقرار أسعار النفط، فإذا تراجعت هذه الأسعار فستنخفض الاستثمارات المتعلقة باستغلال الغاز الطبيعي مما يوقف نمو هذا المصدر المهم من مصادر الطاقة.

د– الفحم

لقد عرف الإنسان الفحم منذ قديم الزمان فكان يستخدمه للتدفئة وكانت بريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية تحتل الصدارة في إنتاج الفحم حيث أنتجت هذه الدول الثلاث في سنة 1913 حوالي 80 % من إنتاج العالم للفحم، ومنذ ذلك التاريخ بدأ الفحم يفقد أهميته كمصدر للطاقة حيث إلى غاية 1960 كان يعتبر في طليعة مصادر الطاقة فارتفاع أسعاره جعله غير قادر على منافسة النفط لاعتدال سعره. إضافة إلى آثاره السلبية على البيئة جعل الإنسان يفضل النفط عليه كمصدر للطاقة، ولذا فإن الفحم لم تثبت جدواه كمصدر رئيسي للطاقة.

من ميزات الوقود الحيوي أنه فتح آفاقا جديدة في زيادة المنافسة ضمن أسواق النفط، إضافة إلى تأمين إمدادات من مصادر الطاقة البديلة، والتي ستساعد في مكافحة ارتفاع أسعار البنزين وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، خاصة في مجال النقل، واستخدام وقود أكثر كفاءة والذي يعتبر جزءا من استراتيجية النقل المستدام.

ثانيا: مصادر الطاقة غير المتجددة

بالرغم من توفر بعض أنواع الطاقة على احتياطات ضخمة كما هو الحال بالنسبة لاحتياطات الفحم الحجري، غير أنه بسبب القيد الجيولوجي فقد صنفت هذه المصادر ضمن إطار مصادر الطاقة غير المتجددة، بالإضافة إلى عناصر الطاقة التقليدية (النفط، الغاز والفحم).

سنركز على ثلاث (03) أنواع من الطاقة المنافسة لهذه الطاقة التقليدية، نذكر منها [1]:

أ- الطاقة النووية

أدى ارتفاع أسعار النفط في بعض الدول الكبرى النووية وغيرها على التوسع في برامجها النووية كما أعطى دفعة قوية لبناء مفاعلات نووية حيث تتفوق المحطة النووية على المحطات الحرارية التي تدار بمصادر الطاقة الأحفورية من حيث انخفاض تكلفة الوقود، غير أنها تختلف عنها من حيث إرتفاع التكلفة الرأسمالية اذ تعتبر أهم عنصر في تكلفة الطاقة النووية، وتتفاوت التكلفة الرأسمالية في المفاعل النووي تفاوتا كبيرا تبعا لعناصر عديدة مثل حجم المشروع، موقعه، وما إذا كان الموقع يضم وحدة نووية أو وحدتين مما يخضع بالضرورة لحجم الطلب على الكهرباء، كما تتفاوت تبعا للشركة القائمة بالمشروع وما تتلقاه من دعم حكومي[2].غير أن هناك مخاطر ناجمة عن استعمال هذه الطاقة كمخاطر الإشعاع والانفجارات، ولعل هذه الأسباب هي التي دعت المدافعين عن البيئة لإيقاف إنشاء مراكز الطاقة النووية حيث لم يتجاوز نصيب الطاقة النووية من الطاقة المستهلكة في العالم 6 % سنوات الألفيات (2000).

يجب ألا يفهم من تباطؤ نمو الطاقة النووية أن العالم قد تخلى عنها فبالعكس بعض الدراسات تثبت أن بعض الدول تبذل جهود حثيثة لإحيائها عن طريق تحسين مستوى الأمان، تطوير المفاعلات تصميما وتشغيلا وتحسين كفاءة التمويل والإدارة، مما يؤدي إلى خفض التكلفة وتحسين اقتصاداتها، اعتمادا على أنها أقل تلويثا للبيئة من الوقود الحفري الذي مآله إلى النضوب الحتمي.

ب- الغاز الصخري

يطلق عليه غاز الأردواز أو الشيل وهو غاز طبيعي ينشأ من أحجار الأردواز حيث يكون محبوسا بين طبقاتها، ويستخدم لاستخراج هذا الغاز تقنية مكلفة بمقارنتها بتقنية استخراج الغاز الطبيعي الذي يكون في فجوات تحت الأرض، غير أن عامل التكنولوجيا المتطورة التي تتطلبها عملية استغلال هذه الطاقة من أهم العوائق التي تحدّ من تطوير الحقول الصخرية في الدول التي تتوفر على احتياطات

[1] محمد ماضي، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[2] حسين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 38-60.

هامة، بالإضافة الى وجود تحفظات أخرى بخصوص الانعكاسات البيئية السلبية المنجرة عن عملية الاستغلال.

ت- النفط الرملي

يعود أول استغلال للنفط الرملي إلى سنة 1964 وذلك بعد بناء أول مصنع لاستخراج النفط من الرمال القارية في ولاية أوهايو بالولايات المتحدة الأمريكية، يطلق عليه كذلك الرمال النفطية أو الرمال القطرانية أو النفط شديد الكثافة وهو نوع من ترسبات ويتمثل في مزيج الرمال أو الطين والمياه ونجده في أماكن مختلفة من العالم ككندا وفنزويلا، يحتوي هذا النوع من الرمال على سوائل كثيفة تختلف في تركيبها عن النفط.

مما سبق فإنه بالرغم من توافر الموارد الكامنة للطاقة المتجددة، فإنه باستثناء الطاقة النووية وطاقة الرياح مازالت تكلفة الطاقة الأحفورية أكثر جدوى اقتصاديا، مقارنة مع باقي أنواع الطاقة المنافسة خاصة منها المتجددة نظرا لتوزيعها الجغرافي المحدود مقارنة بالرياح أو أشعة الشمس، كل هذا قد يزيد من إطالة وقت إعطاء مساهمة ملموسة في توفير طاقة إضافية على المستوى العالمي، غير أن هذه الأخيرة كونها في مرحلة البحث والتجربة تنتظر حدوث ثورة اكتشافات تقنية من شأنها إعطاء دفعة قوية لاستغلالها تجاريا بسبب الميزة الإيجابية خاصة منها المتعلقة بالحفاظ على البيئة ومع إمكانية حدوث نضوب بعض المصادر كالنفط .

ثالثا: مزايا تنويع قطاع الطاقة والطاقات المتجددة

التنويع في مصادر الطاقة وتفعيل دور الطاقة المتجددة وبالأخص الطاقة الشمسية، سيدفع بعجلة التنويع الاقتصادي ويخلق بيئة مستدامة للأجيال القادمة، من خلال التركيز على زيادة الاستثمار في الطاقة النظيفة وتطبيق سياسات التنمية الخضراء عبر محفظة متكاملة من المشاريع الوطنية التي من شأنها التخفيف من حدّة تأثير التغيرات المناخية وصولا إلى غد آمن، نظيف ومستدام.

وفقا لتقرير صادر عن شبكة سياسة الطاقة المتجددة 2017 فإن قيمة الاستثمارات العالمية في مجال الطاقة المتجددة وخلال العشرة شهور الأولى من عام 2017 بلغت نحو 264 مليار دولار، كما لوحظ انخفاض تكلفة الطاقة المتجددة في مختلف القطاعات وارتفاع تنافسيتها نظرا لتركيز الدول واهتمامها بتكنولوجيا الاستفادة من الطاقة الشمسية لا سيما خلال عام 2017، ويحدث هذا التسارع في الاستثمارات الخاصة بقطاع الطاقة وتنويع القطاع والتحول القائم في استخدامات وانتاج الطاقة العادية والمتجددة، غير أن الاستثمارات في قطاع الطاقة المتجددة لا تزال تركز بشدة على الرياح والطاقة

الشمسية الكهروضوئية، مما يتطلب الاهتمام وتبني منهجيات تحسين وتنويع المصادر التكنولوجية للطاقات المتجددة. ومن أهم المزايا نجد[1]:

-تنويع مصادر الطاقة والتركيز على الطاقات المتجددة يقلل المخاطر ويحد من بيئة عدم التأكد

يعد اعتماد دولة على دولة أخرى لتزويد معظم احتياجاتها من الطاقة يؤدي للمخاطر والضبابية من جانب مورّديها، لذلك فتنويع مصادر الطاقة والتوجه للطاقات المتجددة والصديقة للبيئة يقلّل المخاطر ويعزز الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية، غير أن تنويع مصادر الطاقة وأنواعها يعني استمرار أمن الطاقة بالإضافة إلى توفير مناخا خصبا لتعزيز ريادة الأعمال واستمرار عملياتها الانتاجية والابتكار والأبحاث والتطوير وخلق فرص العمل ذات القيمة المضافة العالية.

- تنويع مصادر الطاقة والتوجه للطاقات المتجددة يحمي البيئة

استخدام وتطوير عدة موارد للطاقة المتجدّدة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح وغيرها يخفض من احتمال التعرّض لخطر ندرة توفر الطاقة، حيث تتميز الموارد المتجددة من كونها تنبعث منها ملوّثات قليلة أو لا تنبعث منها بتاتا، ولديها تأثير بسيط على البيئة، ويمكن لمصادر الطاقة المتجددة أن تخفض من كميات النفط والغاز المستعملة في إنتاج الكهرباء محليا وبالتالي يمكن الاستفادة من هذه الكميات في مجالات أخرى.

- التنويع يستغل وفرة الطاقة الشمسية

تتميز المناطق العربية بميزات جغرافية ومناخية ملائمة، فهي تتمتع بالقدرة على إنتاج الطاقة الشمسية باعتبارها من الطاقة المتجددة وذلك بخفض غازات الاحتباس الحراري ومواجهة التغير المناخي، فالعديد من الدول التي تبعث أعلى كمية من غازات الاحتباس الحراري بحسب نصيب الفرد.

- تنويع مصادر الطاقة يحفز النمو التشغيلي

يمكن لتنويع قطاع الطاقة والصناعات المتعددة المشتقة منه والمعتمدة عليه بشكل كبير أن تسهم في تحقيق التنويع الاقتصادي وتوفير الوظائف. إذ تجدر الإشارة لوجود عدد من الخطوات التنفيذية التي يمكن أن تسهم في تنويع مصادر الطاقات المتجددة وذلك بانعكاسها على معدّلات التشغيل والنمو وتحقيق أهداف تنويع مصادر الطاقة، كما يوضح الجدول التالي الآليات التي يمكن أن تساعد في تنويع مصادر الطاقة.

[1] عبد القادر بلخضر، أهمية النفط ضمن مصادر الطاقة وعلاقاته بالتنمية المستدامة، حالة الجزائر، أطروحة الدكتوراه في علوم التسيير، فرع إدارة الأعمال، 2012 – 2013، ص199.

جدول 4: حوصلة عن إيجابيات وسلبيات بعض أنواع الطاقات البديلة

نوع الطاقة	ميادين الاستعمال	الإيجابيات	السلبيات
الطاقة الأحفورية	التدفئة، النقل، توليد الكهرباء، الأسمدة، الصناعة الغذائية، البتر وكيمياء ...	متعددة الاستخدام سهولة ومرونة النقل والتخزين، تكلفة متدنية على المدى القصير.	وجوب هياكل مكلفة، نضوب هذا النوع من الطاقة، مسببة لآثار الدفيئة ومن ثم الاحتباس الحراري.
الطاقة النووية	توليد الكهرباء، التدفئة، النقل عند استعمال محرك كهربائي.	انعدام انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون (CO_2) ...	محدودية احتياطات اليورانيوم، خطيرة، كبر مدة حياة النفايات النووية.
طاقة المياه	توليد الكهرباء، النقل عند استعمال محرك كهربائي.	طاقة نظيفة غير مضرة بالبيئة، قدرات هائلة، ضعف تكاليف الاستغلال.	صعوبة استغلالها في المناطق الجافة نادرة المياه، تكاليف بيئية واجتماعية كبيرة، تبعيتها للتساقطات المطرية، ارتفاع تكاليف الإنتاج
طاقة الرياح	توليد الكهرباء، النقل عند استعمال محرك كهربائي.	طاقة نظيفة غير مضرة بالبيئة.	تكاليف بيئية، التأثير على المناظر البيئية.
الطاقة الشمسية	توليد الكهرباء، التدفئة، تسخين المياه، النقل عند استعمال محرك كهربائي.	مصدر طاقة متجدد ومتوفر بكميات كبيرة في مساحات شاسعة ولأغلب بلدان العالم، مردودية عالية.	تكاليف مرتفعة نوعا ما، تبعيتها لإطلالة الشمس.
طاقة الكتلة الحيوية	توليد الكهرباء، النقل عند استعمال محرك كهربائي.	انخفاض انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون (CO_2)، سهولة التخزين	الحاجة إلى المزيد من المساحات الزراعية، التأثير على أسعار المواد الغذائية، القضاء على المساحات الخضراء (الغابة الاستوائية)، قد يتسبب في هدر المياه ومشكل التلوث نتيجة الاستخدام المفرط للمبيدات والأسمدة الكيماوية.
طاقة الحرارة الجوفية	توليد الكهرباء، التدفئة، تسخين المياه.	طاقة متوفرة وثابتة.	إرتفاع تكلفة إقامة محطات توليد الكهرباء باستخدام الطاقة الحرارية الأرضية، صعوبة حفر آبار عميقة

			ووسط درجات حرارة مرتفعة، تحتوي السوائل المستخرجة على خليط من غازات قد تزيد في مشكلة الانحباس الحراري والمطر الحمضي، مخاطر جيولوجية كانزلاق الأراضي.
طاقة المد والجزر	توليد الكهرباء.	مصنفة كطاقة صديقة للبيئة	تعيق هجرة الأسماك إلى مواطنها الأصلية نتيجة مرورها بالقرب من التوربين، ليست مصدر للطاقة بحد ذاته بل عامل فقط، تكلفة العناية والصيانة الدائمة، تبعيتها للظواهر الفلكية، تستغرق عملية استعادة النفقات مدة طويلة.

المصدر: من إعداد الباحثة عن تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) "Green Energy Choices".

رابعا: آليات تدعم التوجه إلى التنويع وإنتاج الطاقات المتجددة والنظيفة

يدفع الوضع الراهن لقطاع الطاقة العربي غير المتنوع بضرورة التوجه إلى استعمال الطاقات البديلة في توليد الكهرباء، أو رفع أسعار الوقود لتتلاءم مع مستواها العالمي أو على الأقل لتتساوى مع كلفة إنتاجها الحدّية وذلك بالتوازي مع سياسات توعية المواطنين بترشيد الاستهلاك وزيادة استعمال الغاز الطبيعي في توليد الكهرباء.

ومن العوامل المهمة التي تدفع باتجاه تنويع قطاع الطاقة تحوّل معظم اقتصاديات الدول العربية باتجاه المزيد من التصنيع مما ضغط على مواردها من الطاقة وجعلها أكثر ندرة وأعلى تكلفة، علاوة على أن أسعار الطاقة المنخفضة نسبيا بسبب الدعم ينتج عنه استنزاف المتاح والهدر وسوء الاستخدام وقلة الكفاءة التوزيعية والفنية، وتوجه النسبة الأكبر من دعم الطاقة إلى شرائح ليست هدفا للدعم.

كما تشير بيانات صندوق النقد الدولي سنة 2014 أن الدعم لقطاعي الطاقة والكهرباء يمثل نسبة 8,4 % من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المصدرة للنفط، ونحو 6,3 % للدول العربية المستوردة للنفط وهي بلا شك نسب تثقل كاهل موازناتها، ما يملي ضرورة وضع آليات تنويع لمصادر الطاقة ضمن ما يعرف بتكوين المزيج الأمثل للطاقة، وذلك بالتأكيد على محورية تبني استراتيجية تحرز تقدم نحو أنظمة سياسية واجتماعية واقتصادية وإدارية تقنن الاستخدامات المختلفة لهذه الموارد وتحسين سبل إدارتها وتطويرها.

ومن آليات تدعيم التوجه إلى التنويع وإنتاج الطاقات المتجددة والنظيفة ما يلي:

- تخفيض دعم مصادر الطاقة الأحفورية الملوثة للبيئة

تعكس كثافة استخدام الطاقة الأحفورية حالة وهيكل الأسعار المدعمة لهذه الطاقة وسوء إدارتها وإسقاطاتها المالية، مما حتم ضرورة تبني برامج التنويع والبحث عن بدائل بأقل تكلفة وصديقة للبيئة، من خلال الطاقة الشمسية والمائية والهوائية وغيرها، وأشارت دراسات صندوق النقد الدولي 2014 أن نسبة الدعم الكلي للطاقة المقدم في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يتصدر مستوى الدعم العالمي بحجم دعم كلي يتجاوز 236 مليار دولار أمريكي، أي بنسبة تقارب 9 % من الناتج المحلي الإجمالي.

ومن هنا يتضح أن تحرير أسعار الطاقة وتنويع مصادرها يمكن أن يحرر مخصصات كبيرة من الأموال تخصص لقطاعات إنتاجية وتنموية قد تسرع من النمو والتحول الهيكلي في اقتصادات الدول العربية.

- إدراج قطاع الطاقة المتجددة ضمن الخطط التنموية

ينبغي أن يكون هدف تنويع مصادر الطاقة من أهم التوجيهات الإستراتيجية التي تنتهجها الدولة وبالتالي تخفيض الاعتماد على المصادر الأحفورية التي تسبب العديد من الانعكاسات البيئية الخطيرة بالإضافة إلى كونها موارد ناضبة غير مستدامة، لذا لا بد من التوجه نحو الطاقات المتجددة والنظيفة والصديقة للبيئة مثل الطاقات الشمسية والهوائية والمائية وغيرها في برامج التنويع الاقتصادي والاستثماري في مجال الطاقة لما له من اسقاطات ايجابية على التنمية ،غير أن معظم الدراسات توضح توجه الدول العربية إلى الطاقات المتجددة بالتوازي مع تركيزها على الاقتصاد الأخضر مما يعكس أهمية الطاقة الشمسية والمتجددة والصديقة للبيئة وأن مستقبلها واعد في معظم الدول العربية، وبذلك تظهر أهمية الطاقات المتجددة كمصدر آمن ونظيف لتوليد الكهرباء ووصولها إلى جميع المناطق والقطاعات والتي يتزايد وينمو الطلب عليها سنويا، حيث تشير البيانات الصادرة عن شركة جنريل داينمك [1] (2014) الخاصة بتنويع مصادر الطاقة أن الطلب العالمي على الكهرباء سيشهد نموا قدره 2,4 % سنويا حتى 2030.

- معالجة تحديات تنويع الطاقة وتحفيز قطاع الطاقات المتجددة

لازالت جهود تنويع الطاقة والتركيز على الطاقات المتجددة تعاني العديد من التحديات المالية والفنية والتقنية، لا سيما ما يتعلق بالبحث والتطوير في مجالات تذبذب دورات توليد الكهرباء وتخزين

[1] المعهد العربي للتخطيط، التنويع الإقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصاديات العربية، تقرير التنمية العربية، الإصدار الثالث 2018.

الطاقة الكهربائية المولدة نهارا، بالإضافة إلى محدودية مشاركة القطاع الخاص في المشاريع البيئية وخاصة الاستثمار في مجال الطاقة الشمسية والهوائية والمائية وغيرها من مشاريع الطاقة الداعمة للتنمية المستدامة والتي تسهم في تنويع مصادر الطاقة في الدول العربية[1].

يتطلب قطاع الطاقات المتجددة والنظيفة استثمارات أولية ضخمة حيث ما يزال القطاع يواجه تحديات مالية، اقتصادية، مؤسساتية أو هيكلية بالإضافة إلى تحديات الوعي المجتمعي وغياب الدور الإعلامي والتثقيفي، إضافة إلى وفرة الطاقة التقليدية من نفط وغاز مما أدى إلى ضعف البحث عن مصادر جديدة للطاقة. تشير البيانات الى أن نصيب الطاقات المتجددة ما يزال متواضعا في عدد من الدول العربية بالرغم من إدراج قطاع الطاقات المتجددة في خططها الإنمائية والإستراتيجية.

يوضح الجدول الموالي أبرز الآليات المعتمدة لتنويع مصادر الطاقة مع وصف دور كل آلية في دعم الاستدامة والانتقال الطاقوي.

جدول 5: آليات تنويع القطاع الطاقوي

الآلية	وصف الآلية
إطار جاذب للاستثمار في الطاقة المتجددة	إنشاء إطار عمل يجذب الاستثمار من خلال مكافأة ريادة الأعمال والابتكار وتقييد عدم الكفاءة والهدر
تعديل هيكل أسعار الطاقة المتجددة بحيث يصبح ربحي	تعديل تعرفة التغذية لإنتاج الطاقة الشمسية أو الهوائية أو للكتلة الحيوية والتي تمنح منتجي الطاقة الكهربائية من المصادر المتجددة أسعارا مميزة بسبب عمليات الإنتاج النظيفة مما قد ينعكس إيجابا على رفع معدل العائد الداخلي، وحتى يمكن جذب الاستثمارات بفعالية، فسيكون من الضروري تعديل التعرفة لمعالجة التضخم
خفض تكلفة معاملات مشاريع الطاقة المتجددة	خفض تكاليف المعاملات المتعلقة بتطوير مشاريع الطاقة الشمسية والهوائية والكتلة الحيوية مما ينتج عنه رفع التدفقات المالية والاستثمارات بمجرد أن يصبح معدل العائد الداخلي جذابا
إنشاء نافذة استثمارية خاصة بمشاريع الطاقة المتجددة وتسهيل إجراءات إقرارها	تقديم الحلول والخدمات السريعة عبر " الخدمات الشاملة من خلال نافذة واحدة " والتي تستهدف المستثمرين عبر المفاوضات إلى جانب إنشاء وصيانة مرافق مشاريع الطاقة النظيفة والكتلة الحيوية من خلال تقنيات رائدة وذات تكلفة مقبولة مما سينتج عنه تدفق الاستثمارات (منتدى الطاقة العالمي 2012)
إشراك القطاعين الخاص المحلي	إشراك خبراء لتحديد أفضل مزيج من مصادر الطاقة المحلية وغير المحلية التي يمكن الوصول إليها والعمل مع المجتمع الدولي لوضع وتطبيق معايير بيئية متعلقة باستكشاف مصادر الطاقة وتوليدها

[1] التقرير العالمي لتطوير الطاقة الكهربائية المولّدة من المياه، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، 2013.

والدولي في تنفيذ مشاريع الطاقة	
دعم أبحاث الطاقة المتجددة	الدعم المادي والمعنوي وتنشيط حركة البحث في مجالات الطاقة الشمسية، ومن خلال القيام بإنشاء بنك لمعلومات الإشعاع الشمسي ودرجات الحرارة وشدة الرياح وكمية الغبار وغيرها
التدريب والتأهيل في مجال الطاقة الشمسية	القيام بمشاريع رائدة وكبيرة نوعا ما وعلى مستوى الدول، كمصدر آخر من الطاقة وتدريب الكوادر العربية عليها بالإضافة إلى عدم تكرارها بل تنويعها في البلدان العربية للاستفادة من جميع تطبيقات الطاقة الشمسية
تشجيع البحث العلمي بين الدول العربية وتبادل الخبرات الخاصة بالطاقة	تنشيط طرق التبادل العلمي والمشورة العلمية بين البلدان العربية وذلك عن طريق عقد الندوات واللقاءات الدورية، وتحديث دراسات استخدامات الطاقة الشمسية في الوطن العربي
دعم الاستخدام الأمثل للطاقة المتجددة	تطبيق جميع سبل ترشيد الحفاظ على الطاقة بالإضافة إلى دعم المواطنين الذين يستعملون الطاقة الشمسية، تشجيع التعاون مع الدول المتقدمة والاستفادة من خبراتها على أن يكون ذلك مبنيا على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة

المصدر: المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية،2017، ص 194

المبحث الثالث: الأسس النظرية للتنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه

من أجل تخفيض المساهمة النسبية لقطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي، وتأثير تقلبات إيرادات النفط في الميزانية العامة للدولة، وجب ضرورة تبني استراتيجية التنويع الاقتصادي التي ترتكز على تحديث القطاعات غير النفطية وتنميتها[1].حيث يعتبر التنويع الاقتصادي من أهم القضايا في الاقتصاديات ذات المصدر الواحد، حيث كانت ومازالت نتائج الاعتماد على المصدر الواحد تشوه الهياكل الاقتصادية وانحراف المسار التنموي للعديد من هذه الاقتصاديات[2]، وهذا راجع إلى الآثار الناجمة عن تذبذب أسعار النفط، لهذا وجب إعادة تسطير برامج تنموية مستدامة وانتهاج استراتيجية التنويع الاقتصادي

المطلب الأول: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي

لقد أصبح موضوع التنويع الاقتصادي هدفا مهما وضروريا، تسعى لتحقيقه معظم الدول، خاصة الريعية منها، نتيجة التشوهات في الهياكل الاقتصادية لاسيما النفطية، الأمر الذي استدعى ضرورة الحاجة الى استخدام التنويع الاقتصادي كاستراتيجية لتحويل الاقتصاد من استخدام مصدر واحد الى مصادر متعددة للدخل[3].

أولا: ماهية التنويع الاقتصادي، مستوياته وآلياته

عادة ما يشير التنويع إلى شرح العملية التي من خلالها تحول الدولة جهودها نحو تعزيز نطاق المخرجات الاقتصادية التي يتم انتاجها سنويا من خلال قنوات الإنتاج المختلفة.

1- مفهوم التنويع الاقتصادي:

للتنويع الإقتصادي معاني عديدة تتغير تبعا للمنظور الذي ينظر من خلاله، إذ يربط البعض التنويع بالإنتاج ومصادر الإيرادات، ونقصد بتنويع الإنتاج تحويل الإقتصاد الوطني من اقتصاد أولي إلى اقتصاد متنوع، ويكون للقطاعات الإنتاجية وخاصة الصناعات الحديثة والخدمات الإنتاجية منه أوزانا نسبية متناسبة ومتوازنة، ويربطه آخرون ببنية صادرات السلع الأساسية، بحيث يرتبط التنويع بسياسات

---

[1] ابراهيم بلقلة، واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط ومتطلبات تفعيله، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 8، العدد 1، 2018، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 54-74.

[2] هيبة الله أوريسي، الاقتصاد الجزائري بين الأزمة النفطية وحتمية التنويع الاقتصادي، دراسة تحليلية للفترة 2012-2016، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد5، العدد1، 2018، ص ص 690-706.

[3] سفيان الشارف بن عطية، الاقتصاد الجزائري بين التنويع الاقتصادي ولغز أحادية المصدر دراسة تحليلية، مجلة المالية والأسواق، المجلد4، العدد 8، 2018 ص ص 105-117.

تهدف إلى تقليل الاعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي تتقلب أسعارها وحجمها، أو تتعرض لانخفاض حاد.

فيما يلي نتطرق لبعض تعاريف التنويع الإقتصادي:

*عرفا **KOTLER** و**Du Bois** التنويع من منظور الإقتصاد الجزئي على أنه استراتيجية تعمل من خلالها المؤسسة على رفع مستويات عرضها للمنتجات وحماية نفسها من الاختلالات الاقتصادية والتغيرات التي قد تطرأ على أذواق المستهلكين.

*ووفقا للخبير الاقتصادي **Jean Claude Berthéleni** يقال عن اقتصاد بلد ما أنه متنوع إذا كان هيكله الإنتاجي مقسما بين عدد كبير من الأنشطة الاقتصادية المختلفة عن بعضها البعض التي تختلف من حيث طبيعة السلع والخدمات المنتجة [1] .

* كما يعرّف **المعهد العربي للتخطيط** التنويع بتلك السياسة التنموية التي تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الإقتصادية، رفع القيمة المضافة وتحسين مستوى الدخل وذلك عن طريق توجيه الإقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد. فالاعتماد على مصدر واحد كالنفط والغاز يجعل الإقتصاد عرضة لمخاطر تقلبات تلك المصدر ومنه فالتنويع الإقتصادي يضمن خروج الإقتصاد من حالة الانكماش[2].

* يعرّف أيضا التنويع الإقتصادي على أنه بناء اقتصاد محلي سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع وهذا بتقليل الاعتماد على المورد الواحد والانتقال إلى مرحلة تمتين وتوسيع القاعدة الصناعية الزراعية وخلق قاعدة إنتاجية ولهذا لا بد من وضع خطط وبرامج مكثفة لاستغلال المزايا المتاحة[3].

* كما يعتقد البعض أن التنويع الإقتصادي هو العملية التي لا تسمح للاقتصاد بأن يكون خاضع وبشكل مفرط للقطاعات الإقتصادية القائمة على استغلال وتصدير الموارد الطبيعية الخام وتوسيع

[1] Jean Claude Berthélemy. Commerce international et diversification économique. Revue d'économie politique 2005. vol115.n° 5. P 591-611.

[2] آسية غنام، مدى قدرة القطاع الصناعي في تنويع الاقتصاد الجزائري آفاق 2030، دراسة تحليلية استشرافية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف،2019-2020.

[3] محمد كريم قروف، قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1980-2014، مجلة الواحات للبحوث والدراسات المجلد 9، العدد2،2016، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أم البواقي، ص ص632-664.

مجالات أنشطة الاقتصاد الباحثة عن القدرة التنافسية والواعدة بخلق القيمة المضافة بما يؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة في المدى الطويل[1].

*من خلال ما سبق يمكن أن نعرف التنويع الإقتصادي من حيث التركيز على الهدف الأساسي، على أنه تخفيض الاعتماد على قطاع النفط وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير نفطي وتخفيف دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص، بما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسية وذلك باستغلال كافة الموارد وطاقات الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية، قادرة على توليد موارد متجددة وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي وبالتالي تنويع الصادرات[2].

2- مستويات التنويع الاقتصادي

يمكن التمييز بين مستويين من التنويع الاقتصادي، نجد التنويع على المستوى الجزئي المرتبط بالعملية الإنتاجية، والتنويع على المستوى الكلي متعلق بهيكل التجارة الخارجية للبلد.

2-1 تنويع القاعدة الإنتاجية: وهو التنويع على المستوى الجزئي المرتبط بالعملية الإنتاجية للمؤسسة، الذي يتحقق بتوليد منافع وفرص جديدة لمنتجات جديدة قائمة على استعمال تكنولوجيا حديثة أو قديمة، إذ تعمل القطاعات على توسيع حصتها في الأسواق الجديدة مع الحفاظ على حصتها في السوق الداخلي بنفس منتجاتها، من خلال خلق فروع جديدة و/ أو إيجاد منفعة جديدة لمنتجاتها الحالية.

يتحقق هذا المستوى من التنويع عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية والضرورية للقطاعات الإقتصادية في توليد الناتج والدخل القومي، وهذه القطاعات تشمل كل من الزراعة، الصناعة والخدمات، وبهذا يجب أن يكون تنويع الإنتاج بزيادة الوزن النسبي للصناعة في مجمل النشاط الإقتصادي، باعتبار قطاع الصناعة هو محور التحولات الهيكلية في الإقتصاد بالنظر إلى الدور الذي يلعبه كقطاع قيادي. وبهذا يكون الهدف من تحقيق التنويع على المستوى الجزئي في توزيع المخاطر أو تحقيق فائض في الطاقات الإنتاجية أو الرغبة في تحقيق معدل نمو مرتفع.

[1] موسى باهي، كمال روابنية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية، حالة البلدان المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد3، العدد5، 2016، ص ص 133-152.

[2] محمد كريم قروف، مرجع سبق ذكره، ص637.

2-2 تنويع التجارة الخارجية: وهو التنويع على المستوى الكلي والمتعلق بهيكل التجارة الخارجية للدولة، يقصد به استخدام مخرجات نشاط معين لتكوين مدخلات نشاط آخر بهدف رفع القيمة المضافة للمنتج، باستخدام مدخلات محلية أو مستوردة. يرتبط مستوى تنويع التجارة الخارجية بتحليل الهيكل السلعي لها من خلال الصادرات والواردات، فبدراسة التنويع السلعي للصادرات والواردات يمكن معرفة مدى اعتماد على تصدير سلعة واحدة عن طريق قياس نسبتها إلى إجمالي الصادرات، وبالتالي فتنويع هيكل الصادرات يؤثر على تحقيق استمرارية في التنمية الإقتصادية[1].

ويقصد بتنويع الصادرات توسيع أصنافها لا بتزويد الأسواق الخارجية بالخامات الأولية، أما من جهة التنويع في التركيبة السلعية للواردات وعدم التركيز على نوع محدد أو مجموعة معينة من السلع، سيؤثر على مسار التنمية الاقتصادية، وذلك بتقليل أصناف الواردات أي عكس الصادرات. حيث يتم شطب مجموعة من السلع المستوردة كالأغذية، الأقمشة والسلع الفاخرة والخامات ... إلخ، ويتم تصنيعها في الأراضي المحلية بالتركيز على المنتجات الصناعية ذات التكنولوجيا العالية والمعقدة.

3- آليات التنويع الإقتصادي:

ترتكز آليات التنويع الإقتصادي على مجموعة من الإجراءات نذكر منها:

3-1 تدخل الدولة كموجه للاقتصاد: نرى أن تدخل الدولة قد يؤثر على عملية التنويع الإقتصادي بحكم أن اقتصاد السوق يرفض تدخل الدولة، والتدخل المنصوص عليه يكون عبر العمل على تأطير العمليات الإقتصادية بما يخدم الإقتصاد ويحسن المستوى المعيشي للفرد.

3-2 تشجيع الإستثمار الأجنبي: يساهم الإستثمار الأجنبي في تحويل موارد حقيقية بهدف إقامة استثمارات، وعادة ما تكون مرفقة بالتكنولوجيا الحديثة والخبرات الفنية العالية، فتشجيع الإستثمار الأجنبي له دور في دعم عجلة التنمية الإقتصادية.

3-3 تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تنشأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالبا من المشاريع العائلية لتصبح ذات رأس مال مفتوح يساهم في النشاط الإنتاجي، وزيادة مستوى التشغيل وامتصاص البطالة.

[1] هيبة الله أوريسي، مرجع سبق ذكره، ص692.

3-4 التنسيق بين القطاع العام والخاص: من الأجدر أن نرى ضرورة التنسيق بين القطاعين العام والخاص لتحويل الإقتصاد وتوجيهه نحو التطور والازدهار.

3-5 الرفع من كفاءة العنصر البشري: تعتبر كفاءة المورد البشري مفتاح الكفاءة المميزة وأداة رئيسية في تحريك عجلة الاقتصاد وتتمثل هذه الكفاءة في تحسين المستوى التعليمي والتكويني والتحكم بمختلف أنواع التكنولوجيا.

3-6 بيئة الأعمال: يجب العمل على تحسين البيئة من خلال إدخال عدة إصلاحات فيما يخص القوانين المحددة للاستثمار، الجباية، القضاء ...

ثانيا: محددات التنويع الإقتصادي، الخصائص والأهداف

1- محددات التنويع الاقتصادي:

للتنويع الإقتصادي مجموعة من المحددات، نذكر منها ما يلي:

1-1 المحددات الطبيعية والبيئية:

أ- المحددات الطبيعة: تعرف الموارد الطبيعية على أنها أحد عوامل الإنتاج في النظرية الإقتصادية، فلا بد من الاستغلال الأمثل لهذه الموارد بما يسمح بتحقيق التنويع الإقتصادي، وتنقسم إلى:

* الموارد الناضبة: تتضمن الموارد الموجودة في البيئة على هيئة رصيد ثابت وما يؤخذ منه لا يعوض.

* الموارد المتجددة: تتضمن مجموعة من مختلف مصادر الطاقة والتي لا تتعرض للنضوب.

ب- المحددات البيئية: تنقسم البيئة إلى بيئة طبيعية والبيئة المشيدة، تعتبر البيئة من أبرز محددات التنويع الإقتصادي لوجود علاقة طردية بين التلوث والنمو الإقتصادي.

1-2 المحددات الاجتماعية:

من بين المحددات الاجتماعية نجد كل من العنصر البشري الذي له دور أساسي في تنويع الاقتصاد، بالإضافة الى السياسة المتبعة في المجتمع.

أ- العنصر البشري: الذي يعتبر عنصر أساسي للإنتاج باعتباره المصدر الرئيسي للعمل والطلب الفعال، فزيادة كفاءة استغلال العنصر الإقتصادي يكون بفعل ارتفاع المستوى النوعي والتأهيل الفني للموارد البشرية.

ب- السياسة الاجتماعية: عرفت في تقارير الأمم المتحدة على أنها السياسة التي تتصدى للمشكلات الاجتماعية، وتحقيق أهداف التنمية مثل مجانية الصحة، السكن، التعليم ...

1-3 المحددات التكنولوجية والطاقوية:

أ- المحددات التكنولوجية: تعتبر هذه المحددات بمثابة القوى المحركة للتنمية الإقتصادية لما لها من أثر على إنتاجية العمل وتخفيض عبء العمل الجسدي، كما لها دور في تحسين جودة المنتجات مما ينعكس إيجابا على تنافسية المنتجات المحلية في الأسواق الخارجية.

ونجد ضمن المحددات التكنولوجية كل من:

* **رقمنة الإقتصاد:** أغلب الخدمات تجرى بطريقة رقمية ما يسمح بربح الوقت وسرعة إجراء المعاملات.

* **خدمات الاتصالات:** أدى التطور التكنولوجي إلى انخفاض تكاليف الاتصالات والتي تتفرع إلى:

- خدمات الاتصالات المتمثلة في البنى التحتية والشبكة الهاتفية، الأنترنت وخدمات المعطيات والاتصالات الدولية والاقليمية.

- اتصالات الأمن والطوارئ واستعمال الأقمار الصناعية.

* **المواصلات:** تمثل وسيلة لتلبية الاحتياجات الأساسية التي يتطلبها النشاط الإقتصادي في تنقل عوامل الإنتاج، وبالتالي تطوير التجارة الداخلية وتوجيه الفائض إلى الخارج.

ب- المحددات الطاقوية:

يعتبر حسن استخدام الطاقة وتطويرها وتنويع مصادرها دليل على مدى تطور الدولة وتحقيق الكفاءة في مجال الطاقة والطاقة المتجددة.

1-4 المحددات المرتبطة ببيئة الأعمال:

تساهم بيئة الأعمال في تحقيق التنويع على مستوى الإقتصاد من خلال توفير الاستقرار والشفافية، ومؤسسات فاعلة وبنى تحتية ومستوى معقول للتدخل الحكومي منفتح ومتكامل مع القطاع الخاص.

كما يمثل استقطاب الإستثمار المباشر الأجنبي من أهم السياسات الإقتصادية لمعظم الدول، وذلك بخلق بيئة أعمال جاذبة للمستثمرين الأجانب والمحليين في مختلف القطاعات، نذكر على سبيل المثال بعض المحددات المتعلقة ببيئة الأعمال:

أ- **الحوكمة:** تعتبر بمثابة الإطار التنظيمي للعمل في المؤسسات باختلاف أنواعها وامتدادها الجغرافي، وهي مجموعة من المعايير، القواعد والقوانين التي تسير المنظمة بهدف تحقيق الجودة والتميز في الأداء.

ب- **الوضع الأمني:** وفق ما أظهره مؤشر السلام العالمي فإن الجزائر من الدول التي تحتل المراتب الأولى في الوضع الأمني مما يسمح بجذب الإستثمار الأجنبي واستقطاب السياح.

1-5 المحددات التاريخية والثقافية:

تمثل الآثار التاريخية وغيرها من العناصر التي تشكل الموروث الثقافي للبلد مقومات تسمح باستقطاب السياح، وخلق حركة سياحية بما يخدم الإقتصاد الوطني.

2-خصائص التنويع الإقتصادي:

- التحرر من الاعتماد على سلعة واحدة؛
- عملية تدريجية لتنويع مصادر الدخل؛
- عملية نسبية لتحويل الإقتصاد الوطني؛
- عملية لزيادة مساهمة القطاعات الإقتصادية في الناتج المحلي؛
- عملية مرادفة للتنمية الإقتصادية المستدامة؛
- تطوير البنى التحتية التي تساهم في تشجيع الاستثمار واستقطابه؛
- احتلال القطاع الخاص مكانة هامة في الإقتصاد من خلال المشاركة في الادخار والاستثمار؛
- وجود تشابك في القطاعات الاقتصادية؛
- التبني الدائم لبرامج وسياسات الإصلاح والتحفيز والدعم؛
- التقليل التدريجي للاعتماد على القطاع النفطي الريعي.

3- أهداف التنويع الإقتصادي

يمثل الخطر عامل أساسي للتوجه نحو التنويع، حيث أن التقلبات في الأسعار والطلب تعد من العناصر الأساسية المكونة للنظام الاقتصادي العالمي، وبالتالي التنويع من بين الخيارات المتاحة للمنظمات، الشركات، المستثمرين والأفراد لحماية أنفسهم من هذه الظاهرة، غير أن السعي نحو تنويع الاقتصاد مرتبط كذلك بقضايا التنمية على جميع مستوياتها، فالاقتصاد الأكثر تنوعا هو الأكثر

استقرارا وأقل عرضة للتقلبات الدورية في فترات الكساد والازدهار لأسعار النفط والغاز الطبيعي[1]. تتجلى أهداف التنويع الإقتصادي فيما يلي:

* تخفيض الاعتماد على العائدات النفطية وذلك بتوجيه بعض القطاعات إلى التصدير خارج المحروقات.

* ترشيد توزيع الاستثمارات العمومية على القطاعات.

* تنويع مصادر الدخل للدولة.

* تنويع مصادر تشكيل الناتج المحلي الإجمالي بحيث تفوق نسبة المحروقات من الناتج المحلي الإجمالي45 %، لذا يجب أن يعمل قطاع النفط كمحفز ومساهم في تطوير القطاعات الإنتاجية الأخرى.

* تنويع القاعدة الإنتاجية وهذا لتقليص خطر الاعتماد على منتج أو قطاع واحد، فقد بينت دراسة KOREN AND TENAREYRO أن التركيز على قطاع معين يتسم بنسبة تقلبات عالية، قد يعرض الهيكل الإنتاجي لاقتصاد الدولة إلى خطر.

* تنويع التجارة الخارجية وذلك لتصريف فائض الإنتاج والرفع من الصادرات، مما ينعكس إيجابا على الميزان التجاري والرصيد من العملة الصعبة.

*ضمان استمرار وتحسين وتيرة التنمية بمختلف أشكالها من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل وللنقد الأجنبي، ولعائدات الميزانية العامة، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الإستثمار فيها.

* التقليل من نسبة المخاطر الإقتصادية والقدرة على مواجهة الأزمات والصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالبترول أو تدهور النشاط الإقتصادي في الأسواق العالمية، خاصة في الدول الشريكة مثل الدول الأوروبية بالنسبة للدول العربية.

*زيادة الصادرات والتقليل من الاعتماد المفرط على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية لغرض تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات.

*القدرة على توفير فرص العمل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الفرد.

[1] موسى باهي، كمال روابنية، مرجع سبق ذكره، ص137.

*إعطاء فرصة للقطاع الخاص في العملية الإقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية[1].

* توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة والصناعة والخدمات.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس درجة التنويع الإقتصادي

تكمن أهمية تحليل مؤشرات التنويع الإقتصادي في رصد وتقييم سياسات التخطيط التي تهدف إلى تنويع الإقتصاد الذي يعتبر من الأهداف الهامة للتنمية في العديد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية، فالبحوث التجريبية تعتمد على مؤشرات التجارة الدولية، وعليه نتطرق في هذا الجزء لمؤشرات قياس وتحليل التنويع الإقتصادي والتي مصدرها الأبحاث الأكاديمية والتقارير التقنية الصادرة عن المنظمات المهنية المتخصصة، فنجد العديد من المؤشرات المستخدمة لقياس درجة التنويع الاقتصادي[2]، حيث تتفاوت في درجة كفاءتها و ملاءمتها لأغراض القياس، فنجدها تعطي نتائج متقاربة في اتجاهها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنويع الاقتصادي ، فمنها من يعتمد على ظاهرة التشتت(Dispersion) كمعامل الاختلاف، ومنها من يعتمد على خاصية التركيز(Concentration) كمؤشر جيني[3] Gini indexومنها من يعتمد على التنوع (Diversification) كمعامل هرفندال هيرشمان-Herfindahl Hirschman index والذي يعتبر الأكثر استعمالا.

أولا: التعريف بمؤشر هر فندال هيرشمان

نعتمد في قياس التنويع الاقتصادي على معامل هرفندال هيرشمان، حيث يستخدم هذا المؤشر لإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على ظاهرة ما وقياس مدى التنوع وذلك بالاعتماد على توزيع المتغيرات التي تنحصر في الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات الإيرادات العامة، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، وقوة العمل، ويتم تقدير معدل تغيير هذا المعامل لمعرفة درجة التنويع في المتغير.

[1] سليم مجلخ، وليد بشيشي، قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة 1996-2019، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، المجلد 16 العدد 1، ص ص46-60، 2022.

[2] أحمد ضيف، أحمد عزوز، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد 2، ص 21-36، 2018.

[3] موسى باهي، التنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي في الدول العربية النفطية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الشعبة اقتصاد المعرفة والعولمة، مخبر الابتكار والتحليل الاقتصادي والمالي، جامعة باجي مختار، عنابة، 2019.

يعد مؤشر هرفندال هيرشمان من أكثر المؤشرات استخداما في قياس التنويع الاقتصادي والتركز الاحتكاري في الأسواق، حيث استعمل سنة 1992 من طرف R.Nayyar ، لقياس مدى هيمنة الاقتصاد لعدد قليل من القطاعات[1].

ثانيا: الصيغة الرياضية لحساب مؤشر هرفندل هيرشمان

يتم تقدير مؤشر هرفندل هيرشمان وفقا للصيغة التالية[2]:

$$\mathbf{HHI} = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}\left(\frac{xi}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1-\sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث:

xi : الناتج في القطاع (i) ؛

X : الناتج المحلي الاجمالي PIB؛

N : عدد القطاعات المكونة للناتج.

تكون قيمة المؤشر محصورة بين (0−1)، فكلما اقتربت قيمة المؤشر من الصفر دّل ذلك على تنوع الاقتصاد، وكلما اقتربت قيمة المؤشر من الواحد، دل على انخفاض تنوع الاقتصاد ووجود قطاع مهيمن على معظم الناتج المحلي الإجمالي.

[1] محمد كريم قروف، مرجع سبق ذكره، ص640.

[2] نجاة كورتل، الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي، دراسة تطبيقية لمؤشر هرفندال هيرشمان للفترة 2011−2017، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة2، المجلد5، العدد2.

المطلب الثالث: الدوافع الأساسية للتنويع الاقتصادي وشروط نجاحه

أولا: الدوافع الأساسية للتنويع الاقتصادي

تتمثل الدوافع الأساسية للتنويع الاقتصادي في مجموعة عناصر نذكر منها ما يلي:

- تقليل المخاطر الاستثمارية

يقلل توزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية من بعض المخاطر الناجمة عن تركيز تلك الإستثمارات في عدد قليل منها، ولهذا يساهم التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار.

- تقليص المخاطر المسببة في انخفاض حصيلة الصادرات

تعتمد بعض الدول التي يتسم اقتصادها بدرجة ضعيفة من التنويع الاقتصادي على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات مما يسبب انخفاض عوائد الصادرات في حالة انخفاض أسعار هذه المنتجات.

- استقرار مستويات الناتج المحلي الإجمالي

يؤدي ضعف التنويع الاقتصادي الناجم عن تركيز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب مستويات الناتج المحلي.

- زيادة إنتاجية رأس المال

يعمل التنويع الاقتصادي على زيادة إنتاجية رأس المال، مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو.

- توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية

يساهم التنويع الاقتصادي الناتج عن زيادة القطاعات المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، مما ينجم عنه بعض التأثيرات الخارجية في الإنتاج والتي تنعكس بالإيجاب على النمو الاقتصادي.

ثانيا: آليات وفرص نجاح التنويع الإقتصادي

تختلف فرص نجاح التنويع تبعا للتوجهات الإيديولوجية، مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى طبيعة الظروف والتحولات الداخلية والخارجية، وبالتالي فتبني بعض الآليات يكون من حقيقة أن النماذج الاقتصادية السابقة قد أكدت كفاءتها في تحقيق النمو والتنمية، وذلك من خلال نجاح استراتيجية التنويع الاقتصادي[1]، ومن بين الآليات نجد:

[1] حياة بولرباق، مرجع سبق ذكره، ص65.

– الأخذ بعين الاعتبار التفاعل بين القطاع العام والخاص، الأمر الذي يؤدي إلى تعظيم العلاقة بين المكونات الاقتصادية التقنية والمؤسسية، التي تربط بين مختلف أجزاء الاقتصاد الوطني.

– العمل على تبني برامج الإصلاح الاقتصادي سواء على الصعيد المالي أو النقدي، التجارة الخارجية أو تعزيز آلية السوق، وذلك بتفعيل عملية الخوصصة التي تساهم مع القطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي.

– يؤدي تحرير التجارة وأسعار الصرف إلى رفع حصيلة الإيرادات بالعملة الأجنبية ما يعكس زيادة إيرادات الدولة، وبالتالي ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي باعتباره مؤشر نجاح عملية تنويع الصادرات.

– تعتبر الاستثمارات الأجنبية من أهم آليات التنويع الاقتصادي، ويتوقف نجاحها على مدى تدفق هذه الاستثمارات الذي يتطلب خطة طويلة المدى لتحسين مناخ الاستثمار.

– خلق وتطوير ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، التي تلعب دورا كبيرا في تجهيز المنشآت الكبيرة بالمواد نصف المصنعة، والتي بدورها تساهم في الوصول بالاستثمار إلى كافة المناطق والمواقع. كما تعد هذه الصناعات أكثر دعم للأسواق المحلية لتصريف منتجاتها، وعليه فالصناعات الصغيرة والمتوسطة تشكل مدخلا مهما من مداخيل النمو الاقتصادي وآلية من آليات التنويع الاقتصادي.

خلاصة

يعد الريع النفطي وتوزيعه من أكثر الإشكاليات التي باتت تشغل المجتمعات والنظم السياسية والدولة في البلدان المنتجة للنفط، وهذا ناجم عن جملة الارتباطات ذات الصلة بقضايا نمط الدولة وطبيعة وعلاقات التوزيع والإنتاج، وصولا إلى التأثير في مجمل التحولات الحادثة في هذه المجتمعات، خاصة نمط الاعتمادية المطلقة على المورد الواحد وضعف مساهمة القطاعات الأخرى.

تهيمن الدولة الريعية على المصدر الرئيسي للدخل وأنماط توزيعه لصالح شرائح منتفعة، خاصة بالدولة والنظام السياسي، وأن دولة الريع النفطي هي وسيط بين الخارج والداخل، فهي دولة توزيع، وليست معنية بشكل كبير بالإنتاج، وهذه باتت سمة مميزة للدول الريعية.

كما أن التحولات في الاقتصاد العالمي يجبر بلدان الإنتاج النفطي الخضوع إلى إعادة النظر بالهياكل الاقتصادية، وذلك بتنويع مصادر الدخل، والاعتماد على الطاقات النظيفة والمتجددة، مما يخفض نسبة مساهمة النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. فالتنويع الاقتصادي يقلل من حجم المخاطر، كانخفاض الصادرات النفطية التي تؤدي بدورها الى انخفاض العوائد من النقد الأجنبي، كما يسهم في زيادة القيمة المضافة في جميع القطاعات الاقتصادية، بالإضافة الى تعديل الاختلالات في الهياكل الإنتاجية للدولة الريعية.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: السياسات المنتهجة للتصدي للصدمات النفطية

تمهيد

يعيش الوضع الاقتصادي العالمي ركودا يكاد يكون شاملا وتذبذبا في معظم المجالات الخدماتية والإنتاجية على السواء وتراجعا في مؤشرات التنمية والمجال الاقتصادي، مما يستدعي من المهتمين بالشأن الاقتصادي عملا عقلانيا واعيا تكون من خلاله الرؤى واضحة والأولويات محددة والغايات مسطرة.

تعتبر الجزائر حلقة من السلسلة العالمية وجزء من القرية الكبرى التي تعيش فيها المجموعة البشرية التي مرت ولازالت تمر بأزمات متعددة الأشكال والألوان وفي مجالات مختلفة لاسيما الأزمات المالية، الغذائية، الصحية والأمنية ...

سجل الاقتصاد الجزائري تراجع سريع في أغلب مؤشرات الاقتصاد الكلي وفي أقل من سنة أي خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2015 مقارنة مع نفس الفترة من العام 2014 والأرقام الرسمية دليل على ذلك، نذكر منها[1]:

– تراجع قيمة العملة المحلية في السوق الرسمية بحوالي 22% حيث سنة 2014قدرت 79,5 دج إلى ما يقارب 100دج نهاية سنة 2015 مقابل الدولار الأمريكي؛

– عجز الميزانية بحوالي 2000 مليار دينار سنة 2015؛

–تراجع العائدات النفطية بـ 52 % إلى 34 مليار دولار؛

– تراجع الميزان التجاري من فائض 4,3 مليار دولار إلى عجز قدره 9 مليار دولار أي بنسبة 40 %؛

– تراجع موجودات صندوق ضبط الإيرادات بنسبة 33 % حيث قدر 34 مليار دولار جوان 2015؛

– تراجع موجودات النقد الأجنبي بشكل متسارع إلى 159 مليار دولار جوان 2015، بنسبة 20 %؛

– تراجع في ميزانية التجهيز من 2490 مليار دج سنة 2014 إلى 1829 مليار دج خلال 2015؛

– ارتفاع الواردات من السلع وحدها إلى 31,4 مليار دولار أمريكي أي بزيادة نسبتها 11,4 %؛

– رغم الجهود المبذولة لا تزال الخدمات والمرافق السياحية بعيدة عن تلبية الاحتياجات الداخلية وأن تكون منافسة لمتطلبات السوق السياحية العالمية؛

[1] عبد القادر سماري، مستقبل الاقتصاد الجزائري في ظل التعديلات الدستورية وتحديات الوضع الراهن، منشورات النادي الإقتصادي الجزائري 2016، أي نموذج اقتصادي للجزائر، ص ص 1–3.

– القطاع الفلاحي لم يرتق في المنتوج والمردود إلى ما يعادله من الكتلة المالية التي ضخت له خلال السنوات الأخيرة.

غير أن هناك بعض الحقائق المتمثلة في مجموعة من القدرات والطاقات المادية والمالية والبشرية التي ستجعل نظرتنا متوازنة وعقلانية لمستقبل الوضع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر منها:

–نحن في بلد المديونية الخارجية فيه تكاد تكون صفر ولنا ديون على مؤسسات دولية؛

–نعد من بين العشر دول أقل كثافة سكانية وبالتالي يمكن الاستيعاب مئات الملايين من البشر؛

– لم يتم استغلال 10 % من الطاقات المعدنية والمنجمية حيث الطلب العالمي عليها كبير وأهميتها مرتفعة؛

– تعدد مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة التي لم تستغل كالطاقة الشمسية، الرياح ومياه البحر؛

– بلد يتوفر على موارد بشرية هائلة ذات تكوين عالي؛

– توفر مرافق التكوين والتعليم والتمهين على مستوى كامل التراب الوطني بما يلبي الاحتياجات الوطنية.

وعليها فالجزائر لها مقومات لتجاوز تحديات الوضع الراهن والقفز نحو مستقبل واعد وذلك بتوفير مجموعة من الشروط تؤطر النموذج الاقتصادي للجزائر ونذكر منها[1]:

– إرادة سياسية نافذة ونمط اقتصادي واضح؛

– منظومة قانونية مستقرة وثابتة؛

– إدارة فعالة ومتفاعلة؛

– مؤسسات مالية ومصرفية تستجيب وتتجاوب مع المتطلبات المتسارعة لعالم المال والأعمال؛

– يد عاملة مؤهلة وكفؤة مصممة على إتقان العمل وجودة المنتوج؛

– رجال أعمال وأصحاب مؤسسات غايتهم النجاح وتطوير البلد وشعب يعيش في رفاهية وأمان؛

– تنظيمات اقتصادية ناجعة تنسق جهودها وتتكامل في أداء أدوارها؛

–الاعتماد على اقتصاد المعرفة، الابتكار والإبداع من خلال تبادل علاقات بين القطاعات المتعلقة بالتعليم؛

[1] بشير مصيطفى، نهاية الريع، الأزمة والحل، سلسلة صناعة الغد، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية، 2016، ص18–21.

التكوين، البحث العلمي والقطاعات المعنية بالاقتصاد؛

– منظومة معلوماتية تفاعلية وشاملة؛

– استغلال جميع قدرات البلد مع توزيع عادل للثروة وترتيب المبادئ والقيم التي تحكم العمل الاقتصادي بشقيه الإنتاجي والتجاري.

المبحث الأول: تداعيات الصدمات النفطية على الاقتصاد الجزائري

يعد النفط المصدر الأول والأساسي للطاقة، التي تعتبر بدورها المحرك لدواليب الاقتصاد العالمي، كما يعتبر النفط مصدرا لتمويل النشاط الاقتصادي، وتتضح أهميته في اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة له، ويعتمد اقتصادها بصفة رئيسية على إيراداته لتوليد الدخل الوطني وتمويل خطط التنمية الاقتصادية، على غرار الجزائر وبسبب هيمنة قطاع النفط على الهيكل الإنتاجي ، فقد أدى التراجع الحاد لأسعار النفط في الاسواق العالمية إلى انهيار العوائد كما أثر على ميزانية الدولة، فالجزائر لا تواجه مشكلة متعلقة بقلة الموارد المالية، المادية والبشرية، بل غياب سياسات واستراتيجيات اقتصادية تنموية واضحة المعالم، قصد الخروج من التبعية لقطاع المحروقات وجعل الاقتصاد الجزائري أكثر تنوعا من خلال تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل مما يؤدي إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى قادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية[1].

عرفت أسعار النفط طفرة منذ مطلع الألفية الثانية ، فقد انهارت الأسعار بصورة حادة ومفاجئة منذ منتصف العام 2014 حيث انخفض سعر برميل النفط من حوالي 110 دولار للبرميل ليصل إلى حوالي 40 دولارا مطلع العام 2016، هذا الوضع جعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثر بهذه التغيرات الحاصلة في سوق النفط، باعتبار الجزائر من البلدان الأقل تنوعا في صادراتها، إذ يمكن تصنيفها من الدول التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي المحروقات وبنسبة تفوق 95 % في المتوسط، كما تشكل الجباية البترولية أكثر من 60 % من إيرادات الميزانية العامة[2].

فعلى الجزائر أن تعمل على الخروج من هذه الدائرة المغلقة ولا تبقى حبيسة تضارب مصالح القوى الاقتصادية في العالم لتجاوز صدمات انخفاض أسعار النفط.

المطلب الأول: الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الجزائري

يعتمد الاقتصاد الجزائري على قطاع استخراجي ريعي غير متجدد، لذلك يعاني من اختلالات هيكلية وبنية غير تنافسية وتركيب قطاعي غير متوازن وغير متنوع، وهو ما يترتب عليه آثار هامة على الاقتصاد الكلي وبالتالي تجعل من نمو إجمالي للناتج المحلي الحقيقي مرهونا بتقلبات أسعار النفط

[1] محمد داودي، التنويع الاقتصادي في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي، دراسة تحليلية قياسية، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد2، العدد 2، ص ص 54-66، 2016.

[2] عبد الحميد مرغيت، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل ،2016.

الدولية، وهذا ما عبرت عنه صدمات النفط للسنوات الماضية على غرار صدمة 1986 والصدمة الأخيرة لعام 2014، لذلك يتميز الاقتصاد الجزائري بمجموعة من الاختلالات نذكر منها ما يلي[1]:

– هشاشة السوق المالي في الجزائر: تسعى الأسواق المالية إلى جلب الاستثمارات الأجنبية حيث أن التدفقات لرؤوس الأموال الأجنبية تعمل على الرفع من حجم السيولة على مستوى البلد كما تساهم رؤوس الأموال الأجنبية على الانتعاش الاقتصادي.

– صنف الاقتصاد الجزائري ضمن الدول أقل انفتاحا على الاقتصاد العالمي، باعتبار الجزائر لم تنظم بعد إلى المنظمة العالمية للتجارة واعتمادها على تصدير المحروقات دون السلع الأخرى ما يترجم حجم الصادرات خارج المحروقات.

– اعتماد الجزائر على الموارد البترولية كمصدر رئيسي للعملة الصعبة حيث 98 % من صادرات الجزائر يتم فوترتها بالدولار الأمريكي و50 % من الواردات بالأورو، إذ تحاول السلطات النقدية الأمريكية علاج حالات الانكماش من خلال منح ميزة تنافسية للسلع المحلية وذلك بخفض سعر صرف الدولار، وبالتالي قيمته تؤثر على التبادل الدولي. الأمر الذي يترتب عليه ارتدادات سلبية على أغلب المتعاملين الاقتصاديين بما فيهم الجزائر التي تعاني من خسارة لجزء مهم من صادراتها أو زيادة وارداتها جراء التخفيض التنافسي لأسعار التبادل.

– تدهور التجارة الخارجية وانخفاض تدفق الاستثمارات الأجنبية قد يعكس تراجع الميزان التجاري تراجعا في التصدير أو زيادة في الاستيراد، كما هو الحال بالنسبة للاقتصاد الجزائري سنة 2014 أين انخفضت صادرات الجزائر وارتفعت فاتورة الواردات.

أولا: القطاع الصناعي

رغم اهتمام الجزائر بالقطاع الصناعي على حساب باقي القطاعات المنتجة للثروة، إلا أن أبسط المنتجات الصناعية مازالت على قائمة المواد المستوردة، حيث تعمل الإستراتيجية الصناعية على مبدأ تطوير الفروع الصناعية للعديد من القطاعات التي تهدف إلى تحسين الإنتاج ورفع حجمه، مما يسمح بخفض حجم الواردات، إذ شهد القطاع الصناعي حركية مكثفة في مجال الشراكة الأجنبية من خلال عقود موقعة مع مؤسسات عامة ضمن قاعدة 51/49 الخاصة بالاستثمارات الأجنبية في الجزائر. فبالرغم من الجهود الداعمة لتحسين مساهمة القطاع الصناعي العمومي من خلال توجيه مغلفات مالية

[1] ابراهيم عبد الحفيظي، أثر انخفاض إيرادات الجباية البترولية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر دراسة قياسية للفترة 1980 – 2016، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 9، العدد1، ص ص 541–556، 2018.

ضخمة، إلا أن نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام تبقى نسبة ضعيفة مقارنة بنسبة مساهمة قطاع النفط[1].

ثانيا: القطاع الفلاحي

عرف القطاع الفلاحي تهميشا مستمرا وتراجعا كبيرا خاصة منذ أن قام الفلاحون بالنزوح إلى المدن، وبهذا نجد تصنيف الجزائر في المراتب الأخيرة لدول حوض البحر الأبيض المتوسط. لهذا يستدعي إعادة بعث القطاع الفلاحي من جديد بإتباع أسس سليمة منبثقة من الواقع، و ذلك بتوفير الأرضية المناسبة للتوجيه الجديد للعوائد المالية من المحروقات، واستغلال الإمكانيات المتاحة في تطوير الزراعة المستدامة في الجزائر، خاصة فيما يخص الاستفادة من الطاقة المتجددة وتقنيات الزراعة الخضراء، وبالتالي توجيه موارد الجزائر لتطوير القطاع الزراعي الذي يمكن أن يحقق وفرات هامة لاسيما فيما يخص فاتورة استيراد السلع الغذائية من الخارج، فمع زيادة حاجيات السكان وتراجع الإنتاج الفلاحي، ازدادت فاتورة الاستيراد للسلع الغذائية نظرا لما يمثله الاستهلاك الغذائي من نسبة مرتفعة وصلت إلى 80 % من متوسط أجور العمال والموظفين، وبالتالي فإن ضعف القطاع الفلاحي يشكل عبئا ثقيلا على ميزانية الدولة من خلال سياسة دعم أسعار بعض المواد الغذائية الأساسية.

ثالثا: قطاع المحروقات

عرفت الجزائر من حيث حجم الصادرات فترتين، تميزت الفترة الأولى الممتدة بين 2001 و2008 بارتفاع أسعار النفط من 29 دولار إلى حوالي 147 دولار، حيث وصل أعلى معدل للصادرات بإنتاج 1,2 مليون برميل نفط يوميا، بعدها عرفت الأسعار انخفاض بسبب الركود العالمي الناتج عن تداعيات الأزمة العالمية 2008، تليها مباشرة الفترة الثانية الممتدة ما بين2009 و2014 أين ارتفعت أسعار النفط لتصل 112 دولار للبرميل، غير أن هذه الفترة تميزت بانخفاض جزئي للصادرات ناتج عن تراجع مستخرجات النفط من الآبار القديمة.

يوضح الجدول الموالي بيانات إجمالي صادرات المحروقات للفترة 2016-2021، والذي يعكس حجم الكميات المصدرة لبعض أنواع المحروقات.

[1] فاطمة الزهراء قندوز، تأثير انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والحلول لتفعيل مصادر الدخل غير النفطية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 6، العدد 2، ص ص 303- 310، 2015.

جدول 6: إجمالي صادرات المحروقات للفترة 2016-2021

الوحدة: مليون دولار

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
البترول الخام	8876,4	10459,9	12117,6	11231,5	5509,9	9631,1
الكوندوسا (الغاز المكثف)	1989,8	1950,5	2527,2	2192,1	1136,2	2037,8
مواد البترول المكررة	5563,7	6967,4	8041,5	6816,0	4722,5	7533,6
غاز البترول المميع	2220,9	2977,5	3401,1	2434,7	1821,9	3350,7
الغاز المميع	3101,1	3571,3	3502,2	3731,1	2419,1	3513,2
الغاز الطبيعي	6165,5	7276,2	9285,7	6762,8	4621,8	7571,9
إجمالي الإيرادات من المحروقات	27917,5	33202,8	38938,7	33168,2	20231,5	34035,6
منها حصة شركاء سوناطراك	2913,5	3220,5	3723,2	3123,3	2076,3	3056,5

المصدر: بنك الجزائر – النشرة الإحصائية الثلاثية- أعداد متفرقة-

رابعا: قطاع الخدمات

يشهد القطاع تحسن تدريجي من حيث مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وهذا راجع للسياسة المتبعة في تطوير مختلف مؤشرات التنمية البشرية.

خامسا: القطاع الخاص

يعتبر القطاع الخاص القاعدة الرئيسية لتحقيق نشاط اقتصادي قائم على إنتاج ثروة وتوفير مناصب العمل، وذلك بشكل يسمح خلق وتيرة نمو وتطور ديناميكي على المدى الطويل يسير وفقها النشاط الاقتصادي، كما تؤكد مدارس الفكر الاقتصادي على أن القطاع الخاص هو المحرّك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي. بالإضافة على أنه دليل مدى التنويع الاقتصادي وبالتالي تمثل مساهمة القطاع الخاص في تكوين الإنتاج المحلي الإجمالي PIB مؤشرا لتحقيق التنويع الاقتصادي[1].

[1] أحمد ضيف، أحمد عزوز، مرجع سبق ذكره، ص31.

يشهد القطاع الخاص في الجزائر تحسن تدريجي لا سيما في ظل سياسة التحفيز على الاستثمار والاعتماد على جملة من الإصلاحات في إطار إعادة الهيكلة الصناعية والاهتمام بالمؤسسات الخاصة نظرا للدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في التنمية المحلية.

المطلب الثاني: آثار انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

تعتبر الجزائر من بين البلدان الأكثر تأثرا بتراجع أسعار النفط، لاعتمادها على الصادرات المتمثلة في المواد الهيدروكربونية الخام ونصف الخام بنسبة 95 %.

كلما عرفت أسعار النفط انخفاض في الساحة الدولية تستجيب له السياسة المالية العامة في الجزائر، فتسجل عجز وتزداد المخاوف من خطر التوجه إلى الديون وعليه تبقى الاستدامة المالية العامة للجزائر رهينة قطاع النفط[1]. ولم يكن تأثير انخفاض أسعار النفط على النمو في الجزائر إلا بصورة محدودة، وهذا راجع لوجود هوامش احتياطية وقائية في المالية العامة أو ما يعرف " بصندوق ضبط الإيرادات " الذي تم تأسيسه عام 2000 بعد طفرة أسعار النفط حيث تم استخدام احتياطات الصندوق لدعم النشاط الاقتصادي.

استنادا إلى قانون المالية التكميلي لسنة 2015، قدرت إيرادات سوناطراك قيمة 34 مليار دولار مقابل 50 دولار للبرميل من النفط، إلا أن حساب مستوى الاحتياطات يتم بالرجوع إلى التكلفة، حيث يتم خصم 20 % من قيمة التكلفة ما يعطينا عائدات صافية بـ 27 مليار دولار، مع التأكيد أن انخفاض السعر بدولار واحد كمعدل سنوي ستخسر الجزائر قرابة 600 مليار دولار، أي إذا كان سعر البرميل 30 دولار ستسجل عائدا صافيا بقيمة 9 مليار دولار، أما إذا كان سعر البرميل 10 دولار فإنها تسجل عجزا على حسب تكلفة الإنتاج والنقل. وبهذا حسب البرامج المسطرة من سوناطراك أعلنت وزارة الطاقة في جانفي 2016 أن بهذه البرامج ستحقق 100 مليار دولار بين 2020/2015.

لهذا وجب الاعتماد على الأسعار الثابتة وليس على أساس الأسعار الجارية، إذ أن سعر البرميل بـ 20 دولار في عام 1985 يعادل 90 دولار وأكثر من حيث القدرة الشرائية في عام 2015. فمن الآثار المترتبة عن خفض أسعار النفط نذكر ما يلي:

– انخفضت احتياطات النقد الأجنبي انخفاضا حادا، حيث قدرت سنة 2017 حوالي 100 مليار دولار مقارنة بمستوى الذروة الذي عرفتها سنة 2013، أين بلغت احتياطات النقد الأجنبي حوالي 194 مليار دولار.

– كما عرف صندوق ضبط الإيرادات انخفاض حاد في الموارد بسبب تغطية الانخفاض في المداخيل النفطية والوفاء بالنفقات العامة، أين تراجع الصندوق بـ 1.714,6 مليار دج بين نهاية شهر

[1] قندوز فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره.

جويلية 2014 وجويلية 2015 أي بنسبة 33,3 % على مدى 12 شهرا. وبهذا تم غلقه نهاية 2015 عند مستوى لا يتجاوز 30 مليار دولار.

– فيما يخص قيمة الدينار الذي ارتبط بنسبة 70 % باحتياط النقد الأجنبي، قدر بـ 76 دينارا مقابل الدولار الواحد في 2014 وارتفع إلى 107 دينارا للدولار الواحد وحوالي 119 دينارا لليورو، ليحجب الأهمية الحقيقية للعجز في الميزانية ويضخم اصطناعيا صندوق ضبط الإيرادات، وباحتياط النقد الأجنبي لقيمة 20/10 مليار دولار، فإن القيمة الرسمية للدينار الجزائري قد تجاوز 200 دينار لليورو الواحد، وفي حال عدم تنشيط القطاعات الاقتصادية خارج القطاع الريعي، فإن قيمة العملة تستند في المقام الأول إلى الإنتاج والإنتاجية. كما أدى خفض قيمة الدينار إلى رفع تكلفة المواد الخام والمعدات والسلع الاستهلاكية المستوردة، كما يمكن أن نفسر انزلاق الدينار بضعف الإنتاج والإنتاجية، وإدخال العملة دون مقابل للإنتاجية، ما يتسبب في زيادة مستويات التضخم. ووفقا للتقرير الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE، فإن إنتاجية العمل في الجزائر من أدنى المعدلات في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

إن الاختلال الموجود بين السوق الرسمية وغير الرسمية يعكس سوء تنظيم القطاعات الاقتصادية وهشاشة النسيج الإنتاجي المحلي، الذي لا يقوم على الاقتصاد المعرفي، لهذا فإن إنعاش الدينار يكون من خلال مؤسسات ناجحة ومبتكرة سواء كانت خاصة، محلية أو دولية ومؤسسات عمومية، دون تمييز بعد رفع كافة العراقيل البيئية التي تعيق حرية المبادرة بتعميق الإصلاح الشامل بما في ذلك إصلاح المؤسسات (القضاء على البيروقراطية)، والنظام المالي، الاجتماعي التربوي وقطاع العقار.

– تؤدي نسبة التضخم المقلصة بالإعانات والتحويلات الاجتماعية، وتهاوي الدينار لتضخم تكلفة جميع الشركات، وبالتالي إذا أردنا تفادي إفلاس هذه المؤسسات فإن السعر النهائي سيواجه مشكلة الأسعار المدعمة، وهذا له تأثير على القدرة الشرائية للجزائريين الذي يرتبط بـ 70 % بإيرادات سوناطراك التي اكتسبت 760 مليار دولار من العملات الأجنبية بين 2000–2014، ما سمح الاستيراد بالعملة الصعبة بقيمة 585 مليار دولار.

– للتعديل الهيكلي الذي فرضه صندوق النقد الدولي فيما يخص تقليص من الطبقات الوسطى، وفرض تخفيض قيمة الدينار والقدرة الشرائية تأثير على معدل النمو، وذلك من خلال تقليص الإنفاق العام، بالإضافة إلى الانعكاسات على مستوى خلق فرص العمل، وقد يؤدي إلى توترات اجتماعية كبيرة وحتى توترات سياسية، حيث لم تعط الأولوية للاستخدامات المنتجة بل للأعمال الريعية، ما أدى تضخيم اصطناعي للعمالة الرسمية مقابل البطالة، كتضخيم عدد الموظفين في مؤسسات القطاع العام، وظائف مؤقتة ذات إنتاجية قليلة حتى لا نقول غير منتجة...

– انخفاض شديد في إيرادات تصدير النفط، حيث تراجعت مدا خيل الجزائر من صادرات النفط بحوالي النصف تقريبا حيث سجلت عام 2015 حوالي 14,91 مليار دولار مقابل 27,35 مليار دولار عام 2014 أي بانخفاض نسبة 45,47 %.

– عجز في الحسابات الخارجية حيث بلغ 7,78 مليار دولار في النصف الأول من سنة 2015 وهذا بسبب تراجع الصادرات وارتفاع الواردات، وتبعا لذلك انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى 71 % عوض 111 % في النصف الأول لعام 2014.

المبحث الثاني: الأبعاد الاقتصادية لانهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

شهدت الأسواق النفطية العالمية أزمات متعددة خلال العقود الماضية، حيث عرفت أزمة منتصف عام 2014انخفاض حاد في الأسعار بحوالي 70%، باعتبار الجزائر دولة ريعية تعتمد بشكل شبه كلي على العائدات النفطية، جعل من اقتصادها يعاني من اختلالات هيكلية وبنية غير تنافسية وتركيب قطاعي غير متوازن بسبب هاجس أسعار النفط، وهذا ما أكدته الأزمات النفطية التي نقلت العديد من المؤشرات الاقتصادية من حالة الفائض أو التوازن إلى حالة العجز، كما أسهمت في ارتفاع معدلات التضخم والبطالة وتدهور حصيلة الصادرات[1].

المطلب الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري

عرفت الجزائر هيمنة مطلقة للصادرات النفطية، حيث لا تزال الصادرات خارج المحروقات تسجل نسب متدنية من هيكل التجارة الخارجية، أما عن تجارة المحروقات تمثل أساس بنية الاقتصاد الجزائري كونها سلعة استراتيجية ذات عوائد مالية كبيرة[2].

يمثل الميزان التجاري الوجه الاقتصادي للدولة في قياس التبادلات الخارجية من السلع والخدمات، حيث يقيس محتوى التنوع في منظومة الإنتاج إلى جانب الفائض الذي يتحول بفضل المزايا النسبية والتنافسية إلى مصدر مهم من مصادر النقد الأجنبي[3]، كما يقيس جدوى السياسات الاقتصادية بزيادة الصادرات من المنتجات والخدمات ذات المحتوى الصناعي والمعرفي وتراجع الواردات بدفع من سياسات الإنتاج الوطني.

---

[1] أبوبكر بوسالم، حمزة بن لشهب، انعكاسات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة، دراسة حالة الجزائر للفترة 2000–2015، مجلة التنمية الاقتصادية المجلد 2، العدد 1، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، ص ص 114–128، 2017.

[2] على قرود، نسرين كزيز، سناء مزغاد، انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة، دراسة حالة السعودية والجزائر، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 1، العدد2، ص ص 199–217، 2017.

[3] بشير مصيطفى، اقتصادنا، الفرصة المتبقية، سلسلة صناعة الغد، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2016، ص 45–46.

الجدول الموالي يمثل تطور صادرات وواردات الجزائر، بالإضافة الى تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2020.

جدول 7: تأثير أسعار النفط على الميزان التجاري للفترة 2010-2020

الوحدة: مليار دولار

السنة	اجمالي الصادرات	صادرات المحروقات	اجمالي الواردات	الميزان التجاري	أسعار النفط بالدولار
2010	57,09	56,12	38,88	18,21	77,45
2012	71,73	70,58	51,56	20,17	109,45
2014	59,99	58,36	59,67	0,32	96,29
2016	29,31	27,91	49,43	-20,12	40,76
2018	41,11	38,89	47,59	-6,48	69,78
2020	21,93	20,01	35,42	-13,49	41,2

المصدر: بنك الجزائر، التقارير السنوية2010-2020، التطور الاقتصادي والنقدي.

Direction générale des douanes. Evolution de la balance Commerciale de l'Algérie, www.douane.gov.dz

تميزت الفترة 2010- 2014 برصيد موجب حققه الميزان التجاري بسبب ارتفاع أسعار النفط، والتي ساهمت في زيادة نسبة الصادرات، بعدها سجل مستويات عجز متتالية إثر صدمة انهيار أسعار النفط نهاية 2014، وهذا راجع لانخفاض العائدات النفطية[1]، حيث نلاحظ تأثير انخفاض مستويات أسعار النفط على تراجع الصادرات من المحروقات من 56,12 مليار دولار سنة 2010 إلى 27,91 مليار دولار سنة 2016، والتي أدّت بدورها إلى انخفاض قيمة الواردات.أما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات فتبقى مستوياتها ضعيفة هيكليا وبعيدة عن القدرة الكامنة للاقتصاد الوطني في هذا المجال، يعني أن التراجع لم يعد ظرفيا ناجما عن ظاهرة الصدمة، ولكن هيكليا ناجما عن هشاشة نمط الإنتاج وقدرته التي لا تسمح بتلبية الطلب المحلي دون اللجوء للاستيراد، بالإضافة إلى قدرات التصدير المرتبطة بمتغير خارجي ألا وهو سعر النفط، لذلك فإن استقرار الميزان التجاري مرهون بدرجة تنوع الصادرات وحجمها مقارنة بحجم الصادرات النفطية. وهي حالة تتطلب تدخل الدولة في ضبط سياسة العرض وذلك

[1] خديجة إسحاق، سياسة المالية العامة المضادة للصدمات النفطية، مجلة دفاتر بوادكس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس المجلد 4، العدد2، ص ص 207-224، 2015.

بتصميم وتطبيق نموذج جديد للنمو يجسد فك الارتباط بالصادرات وحيدة الجانب لا سيما شديدة التأثر بتغيرات الأسواق[1].(ملحق رقم 3)

أولا: تطور الصادرات

يمثل تطور الصادرات أحد المؤشرات الاقتصادية الأساسية التي تعكس ديناميكية الاقتصاد الوطني ومدى قدرته على الاندماج في الأسواق الخارجية، وفي هذا الإطار يوضح الجدول أدناه تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2020 مع التركيز على أهم القطاعات المساهمة في الصادرات مما يتيح تقييم الأداء التجاري للبلاد.

جدول 8: تطور الصادرات من السلع حسب قطاعات النشاط 2010 - 2020

الوحدة مليون دج

السنة	2010	2015	2020
الفلاحة	2.490,8	5.519,2	13.540,3
المياه والطاقة	412,9	0,0	0,0
المحروقات	4.220.106,0	3.339.435,1	2.560.472,7
المناجم والمقالع(المحاجر)	4.040,4	9.582,3	7.157,9
البناء والاشغال العمومية	0,0	0,0	0,0
صناعة الحديد والمعادن والصناعة الميكانيكية والكهربائية	14.526,6	3.784,7	21.817,8
مواد البناء والسيراميك والزجاج	2.953,3	1.427,0	13.714,4
الكيماويات والمطاط والبلاستيك	64.606,0	155.111,1	179.452,1
الصناعات الغذائية والتبغ والكبريت	21.878,4	18.440,9	43.634,8
صناعة النسيج والجوارب والملابس	216,1	195,4	1.713,3
صناعة الجلود والأحذية	1.379,3	1.728,5	647,2

[1] بشير مصيطفى، اقتصادنا، الفرصة المتبقية، مرجع سبق ذكره، ص48.

صناعة الخشب والفلين والورق	915,4	1.876,7	4.130,5
صناعات مختلفة	62,2	85,7	90,6
المجموع	4.333.587,4	3.537.186,7	2.846.371,4

المصدر: تقرير احصائيات التجارة الخارجية للجزائر عن المديرية العامة للجمارك

- **Collection statistique N° : 201/288**
- **Evolution des échanges extérieurs de marchandises 2005-2020**
  www.bank-of-algeria.dz/html/rapport

من خلال الجدول يتبين لنا هيمنة قطاع المحروقات عل هيكل الصادرات الجزائرية، بحكم الجزائر تعتمد على المحروقات المتمثلة أساسا في الزيوت ومشتقاتها، في حين تبقى الصادرات خارج المحروقات تحتل موقعا هامشيا من إجمالي الصادرات والتي تتمثل في المنتجات النصف المصنعة التي تحتل المرتبة الأولى من حيث المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات، تليها الصناعات الغذائية والتي تتمثل أساسا في التمور والخضر، بذلك نستنتج أن قطاع الصادرات لايزال رهينة تطور الأسعار الطاقوية، حيث تؤثر تغيرات أسعار المواد النفطية في قيمة الصادرات الجزائرية بصورة مباشرة.

ثانيا: تطور الواردات

تعكس الواردات ارتباط الاقتصاد الوطني بالسوق العالية، وقد تأثرت بعدة عوامل من بينها تقلبات أسعار النفط وتغير السياسات الاقتصادية ويظهر تحليل تطور الواردات الجزائرية مسارا يعكس التفاعل بين الحاجة إلى السلع المستوردة من جهة ومحاولات الدولة للحد من التبعية للخارج وتنويع الاقتصاد من جهة أخرى، ويوضح الجدول تطور الواردات خلال الفترة المحددة والذي يعكس التغيرات في الهيكل التجاري تحت تأثير عوامل اقتصادية لمستوى الطلب المحلي على السلع والخدمات المستوردة.

جدول 9: تطور الواردات من السلع حسب قطاعات النشاط 2010-2020

الوحدة مليون دج

السنة	2010	2015	2020
الفلاحة	223.071,2	473.621,7	542.977,0
المياه والطاقة	0,0	0,0	0,0
المحروقات	52.929,6	238.684,2	116.633,6
المناجم والمقالع(المحاجر)	29.493,3	16.868,1	78.545,8
البناء والأشغال العمومية	2.657,1	4.992,3	2.311,1
صناعة الحديد والمعادن والصناعة الميكانيكية والكهربائية	1.825.928,7	2.755.469,1	1.740.960,9
مواد البناء والسيراميك والزجاج	47.180,8	104.129,3	50.057,5
الكيماويات والمطاط والبلاستيك	360.776,3	695.059,1	840.606,7
الصناعات الغذائية والتبغ والكبريت	281.341,1	536.773,4	631.415,5
صناعة النسيج والجوارب والملابس	38.644,7	106.352,2	126.765,6
صناعة الجلود والأحذية	9.528,4	25.092,4	23.765,1
صناعة الخشب والفلين والورق	109.937,1	190.041,6	167.005,4
صناعات مختلفة	30.319,3	46.376,4	42.608,9
المجموع	3.011.807,6	5.193.459,7	4.363.653,1

المصدر: تقرير احصائيات التجارة الخارجية للجزائر عن المديرية العامة للجمارك

Collection statistique N° : 201

ONS, Evolution des échanges extérieurs de marchandises 2005-2015

ONS, Evolution des échanges extérieurs de marchandises 2015-2020

www.bank-of-algeria.dz/html/rapport

نلاحظ من التركيبة القطاعية للواردات سيطرة القطاعات الاستهلاكية من مواد غذائية، مواد نصف مصنعة والتجهيزات الصناعية على الواردات خلال فترة الدراسة، حيث احتلت هذه المنتجات المراتب الأولى مما أدى الى ارتفاع فاتورة الواردات إلى غاية سنة 2014، أين عرفت السوق النفطية العالمية انخفاض أسعار النفط، ما أدى بالحكومة الى اتخاذ سياسة كبح الواردات.

المطلب الثاني: انعكاسات أسعار النفط على الميزانية العامة

أربك انخفاض أسعار النفط الكثير من الاقتصاديات الريعية وأحادية المصدر، والجزائر من بين الدول التي تأثرت كثيرا بهذه الأزمات نتيجة اعتمادها بشكل رئيسي على الإيرادات النفطية، الأمر الذي انعكس سلبا على موازنتها العامة واستقرارها الاقتصادي، مما يستوجب النظر في مداخل التنويع الاقتصادي بطريقة تمكن من حسن إدارة الإيرادات والنفقات العامة، والجدول التالي يبين الوضعية المالية للموازنة خلال الفترة 2010-2020.

جدول 10: الوضعية المالية للموازنة العامة 2010-2020

الوحدة مليار دج

السنة	إجمالي الإيرادات	الإيرادات البترولية	إجمالي النفقات	الرصيد
2010	4392,9	2905,0	4466,9	-74
2011	5790,1	3979,7	5853,6	-63,5
2012	6339,3	4184,3	7058,1	-718,8
2013	5957,5	3678,1	6024,1	-66,7
2014	5738,4	3388,3	6995,7	-1257,3
2015	4552.5	1722,9	7656,3	-3103,8
2016	5011.6	1682,6	7297,4	-2285,9
2017	6047.9	2127	7282,5	-1234,7
2018	6389.5	2787,1	7732,9	-1342,6
2019	6586.5	2518,5	7725,4	-1138,9
2020	4388.9	1394,7	5010,9	-622

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010-2020، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر
وزارة المالية، رصيد الموازنة العامة http //www.mf.gov.dz

يتبين من الجدول أن عجز الموازنة مستمر على طول فترة الدراسة راجع لعدم استقرار السوق النفطية، حيث يؤدي انخفاض في سعر النفط إلى انخفاض الإيرادات النفطية، بالمقابل الارتفاع المستمر في النفقات[1]. لقد اتّخذت تدابير حاسمة لتكريس الضبط المالي، وذلك من خلال ترشيد الإنفاق وخفض تكاليف الميزانية العامة للدولة. وقد شملت هذه التدابير الإلغاء التدريجي للنفقات عبر تخفيض الاستثمار العمومي وتقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد لبعض المنتجات، بالإضافة إلى تجميد التوظيف في بعض القطاعات وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد فوق 60 سنة.

أولا: تطور الإيرادات النفطية

عرفت إيرادات الجباية البترولية انتعاشا بعد تعافي أسعار النفط من تداعيات الأزمة العالمية 2008، ما أدى إلى انخفاض العجز في الميزانية، غير أن استقرار أسعار النفط أدى إلى ارتفاع حاد في النفقات العامة لتصل إلى 7058,1 مليار دج سنة 2012 ما دفع بعجز الميزانية للارتفاع بشكل كبير ليصل 718,8 مليار دج، أما سنة 2015 عرفت أكبر عجز للميزانية قدر 3103 مليار دج بسب تراجع إيرادات الجباية البترولية من 4184,3 سنة 2012 إلى 1722,9 مليار دج سنة 2015 أين عرفت أسعار النفط تهاوي في الأسواق الدولية سنة 2014، مقابل ارتفاع للنفقات العامة، ما أدى الى تطبيق سياسات تهدف إلى تنشيط الاقتصاد وزيادة المشاريع الاستثمارية للنهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية من خلال تجسيد البرامج الخماسية لتوطيد النمو[2] من خلال رفع بعض الرسوم كالرسم على القيمة المضافة للسلع والخدمات الاستهلاكية وفرض حقوق جمركية على بعض السلع المستوردة **(الملحق رقم1)**

ثانيا: تطور النفقات العامة

تؤثر النفقات العامة على الوضعية المالية للموازنة، حيث بارتفاع أسعار النفط والإيرادات ترتفع النفقات خاصة نفقات التسيير، يوضح الجدول الموالي تأثير أسعار النفط عل النفقات العامة خلال الفترة 2010-2020.

[1] علي قرود، نسرين كزيز، سناء مرغاد، انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة، دراسة حالة السعودية والجزائر، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، العدد الثاني ديسمبر 2017.

[2] عبد الصمد سعودي، مرجع سبق ذكره.

جدول 11: أثر تقلبات أسعار النفط على النفقات 2010-2020

الوحدة مليار دج

السنة	أسعار النفط دولار	نفقات التسيير	نفقات التجهيز
2010	77,45	2659,0	1807,9
2011	107,46	3879,2	1974,4
2012	109,45	4782,6	2275,5
2013	105,87	4131,6	1892,5
2014	96,29	4494,3	2501,4
2015	49,49	4617,0	3039,3
2016	40,76	4585,5	2711,9
2017	52,4	4677,1	2605,4
2018	69,78	4813,6	2918,3
2019	64,1	4879,1	2846,3
2020	41,2	3489,9	1521,0

المصدر: التقارير السنوية للتطور الاقتصادي والنقدي، بنك الجزائر، من سنة 2010 الى 2020

تعود الزيادة المستمرة للنفقات العامة بسبب ارتفاع نفقات التسيير حيث مثلت النسبة الأكبر من إجمالي النفقات، وتمثل تقريبا ضعف نفقات التجهيز، ومع تطبيق وتنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي وارتفاع إيرادات الجباية البترولية ارتفعت نفقات التجهيز حيث بلغت سنة 2010 حوالي 1807,9 مليار دج إلى أن بلغت سنة 2015 قيمة تقدر بـ 3039,3 مليار دج.

المطلب الثالث: تأثير أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي

تؤدي تقلبات أسعار النفط إلى عدم استقرار نمو الناتج في الجزائر، حيث قبل الأزمة المالية العالمية 2008 شهدت قيمة الناتج المحلي الإجمالي استقرارا بسبب انتعاش أسعار النفط، ليعود إلى الانخفاض بسبب تداعيات الأزمة، وفي سنة 2010 ارتفع الناتج بعد انتعاش الأسعار في الأسواق العالمية. نعرض

في الجدول الموالي تطور مساهمة أبرز القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي خلال فترة الدراسة كما يوضح مدى أهمية كل قطاع في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة.

جدول 12: مساهمة أهم القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي

الوحدة مليار دج

السنة	الناتج الداخلي الخام	المحروقات	الفلاحة	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	الأشغال العمومية البترولية	النقل والاتصالات	التجارة
2010	12.049,4	4.180,4	1.015,3	617,4	1.194,1	63,3	933,7	1.283,2
2011	14.588,6	5.242,5	1.183,2	664,2	1.262,5	70,7	1.074,1	1.446,3
2012	16.208,7	5.536,4	1.421,7	729,5	1.411,2	80,0	1.194,8	1.649,9
2013	16.650,2	4.968,8	1.640,0	771,8	1.569,3	58,1	1.463,0	1.870,5
2014	17.242,5	4.657,8	1.772,2	837,1	1.730,2	63,8	1.550,4	2.067,5
2015	16.712,7	3.134,2	1.935,1	919,4	1.859.8	57,4	1.665,3	2.259,3
2016	17.514,6	3.025,6	2.140,3	979,3	1.993,6	79,2	1.800,3	2.341,3
2017	18.876,2	3.699,7	2.219,1	1.044.8	2.117,4	86,3	1.965,1	2.116,0
2018	20.250,0	4.547,8	2.427,0	1.127,9	2.254,1	92,3	2.139,8	2.349,5
2019	20.284,2	3.991,0	2.529,0	1.161,5	2.400,4	91,5	2.188,1	2.446,1
2020	18.383,8	2.575,1	2.546,8	1.148,5	2.285.1	82,1	2.045,3	2.317,2

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير والنشرات الإحصائية لبنك الجزائر، أعداد متفرقة، الحسابات الاقتصادية من الديوان الوطني للإحصائيات من 2010 إلى 2020.

تشير بيانات الجدول إلى تباين في مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يلاحظ أن قطاع المحروقات حافظ على دوره المحوري في الاقتصاد، كما تعكس الأرقام أهمية تنويع القاعدة الإنتاجية وتقليل الاعتماد على قطاع واحد من أجل تعزيز مرونة الاقتصاد أمام الصدمات وتحقيق نمو مستدام وشامل.

المطلب الرابع: تآكل احتياطات الصرف الأجنبي

نتيجة ارتفاع أسعار النفط، بلغ احتياطي الصرف الأجنبي إلى 194 مليار دولار سنة 2013 مما سمح بتغطية النفقات وتمويل الاقتصاد، إلا أن بعد تهاوي الأسعار سنة 2014 تآكلت هذه الاحتياطات

إلى أن بلغت 52,7 مليار دولار سنة 2020، الجدول الموالي يبين تطور احتياطي الصرف الأجنبي للفترة 2010-2020.

جدول 13: تطور احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر

الوحدة: مليار دولار

السنة	2010	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
احتياطي الصرف	162,2	190,6	194	185	129	114,1	97,3	80,2	67,5	52,7

المصدر: النشرة الإحصائية لبنك الجزائر، أعداد متفرقة، التقرير السنوي للتطور الإقتصادي والنقدي للجزائر.

استمر احتياطي الصرف في الارتفاع بين سنة 2010 و2013، حيث انتقل من 162مليار دولار سنة 2010 إلى حوالي 194 مليار دولار سنة 2013، وهذا راجع لزيادة إيرادات الجزائر من العملة الصعبة في ظل ارتفاع أسعار النفط، والفوائض التي سجلها ميزان المدفوعات، بعدها عرفت سنة 2014 منعرجا لأسعار النفط بانخفاض حاد بلغ مستوى 40 دولار للبرميل عام 2016 مقابل110 دولار للبرميل خلال سنة 2013، مما أدت إلى تآكل احتياطي الصرف وتراجعه لحوالي 129 مليار دولار سنة 2015، و52 مليار دولار سنة 2020، وهي الوضعية التي أرغمت فيها الدولة اللجوء إلى احتياطي الصرف لتمويل نفقاتها وتغطية قيمة الواردات التي فاقت قيمة الصادرات.

اعتمدت الحكومة الجزائرية على الفوائض المتاحة في صندوق ضبط الإيرادات، كما قامت بخفض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الصعبة كإجراء لرفع حصيلة الإيرادات النفطية المقدرة بالدولار الأمريكي عند تحويلها للدينار الجزائري، بما يعمل هذا التخفيض على الحدّ من الطلب على الواردات وتقليل الضغوط على الاحتياطات الدولية ويشجع الصادرات.

المبحث الثالث: البرامج التنموية المعتمدة كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي

لأجل وضع معالم نموذج اقتصادي جديد، أبدت الحكومة رغبتها في تحقيق التنويع الاقتصادي والخروج من الأزمة الاقتصادية وذلك بمراجعة السياسات الاقتصادية وانتهاج استراتيجيات تنموية جديدة على غرار العديد من الدول التي يمكن الاستفادة من تجاربها الناجحة في التنويع الاقتصادي بغية الوصول إلى اقتصاد خارج المحروقات، حيث شرعت الحكومة الجزائرية منذ 2001 إلى إعداد برامج تنموية انطلاقا من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي2001-2004 إلى البرنامج الخماسي للفترة 2015 – 2019 الذي يهدف إلى دعم النمو والتنمية. غير أن الانخفاض المفاجئ لأسعار النفط أثر على مختلف البرامج التنموية التي اتبعتها الحكومة ما جعلها تعيد النظر في تقييم وإصلاح هذه البرامج التي لم تحقق الأهداف المسطرة والتخطيط لحلول أخرى.

سنحاول من خلال هذا الجزء التطرق إلى مختلف البرامج التنموية وما اتبعتها من نفقات خلال فترة الدراسة 2010 – 2020، مع حوصلة للبرامج التنموية قبل سنة 2010.

المطلب الأول: تقييم البرامج التنموية المعتمدة قبل فترة الدراسة

توجهت الجزائر نحو انتهاج سياسة مالية توسعية في حجم النفقات العامة وذلك بالاعتماد على برامج إنمائية أولها برامج لتعزيز البنية التحتية المتمثل في برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004 ويليها البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 – 2009، حيث أخذت فيه المنشآت القاعدية والاجتماعية حصة الأسد. يليها البرنامج الخماسي 2010 – 2014 الذي كان يعتمد على تعزيز الموارد البشرية، وفي الأخير برنامج دعم التنمية والنمو الذي كان مخطط له في الفترة 2015 – 2019. وتهدف هذه البرامج إلى إنعاش النمو الاقتصادي والتغلب على العوائق والنقص المسجل على الهياكل القاعدية وبيئة الاستثمار وزيادة التكامل بين القطاعات[1].

أولا: برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004

من أجل تحفيز عملية النمو انتهجت الجزائر سياسة اقتصادية صارمة تمثلت في سياسة الانعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، التي تعتمد على مدى تحقيق الأهداف المسطرة كتحسين القدرة الشرائية للمواطن، خفض معدلات البطالة ونسبة الفقر...إلخ

[1] أسماء بللعما، دحمان بن عبد الفتاح، سياسات التنويع الإقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط، دراسة حالة الجزائر، مجلة الإقتصاد والبيئة، المجلد3، العدد1، ص ص 08 – 32، 2020.

1- أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي: تتمثل أهم أهداف البرنامج فيما يلي:

- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسعى لتنمية النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان،

- تنشيط الطلب الكلي؛

- الحد من الفقر وتحسين مستوى خلق مناصب الشغل والحد من البطالة[1].

2- محتوى برنامج الانعاش الاقتصادي

تبنت الدولة برنامج الإنعاش الاقتصادي وهو برنامج متوسط الأجل، خصص له 7 مليار دولار ما يعادل 525 مليار دج، لدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية وتقوية الخدمات العمومية في مجالات مثل الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان ودعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية[2].

جدول 14: مضمون برنامج الانعاش الاقتصادي

القطاعات	المبلغ مليار دج	النسبة %
قطاع الأشغال الكبرى	210.4	40.07
التنمية المحلية	114	21.7
الموارد البشرية	90.2	17.18
قطاع الفلاحة والصيد البحري	65.4	12.45
دعم الإصلاحات	45	8.6
المجموع	525	100

المصدر: تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة2001، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

[1] مبارك بوعشة، الإقتصاد الجزائري، الاقتصاد الجزائري، من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية، المؤتمر الدولي، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي للفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، ص 11، 2013.

[2] جحنين كريمة، نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري 2000 – 2018، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية للمؤسسات، 2020 – 2021، ص 54.

شكل رقم 2-1: أهم قطاعات برنامج الإنعاش الاقتصادي

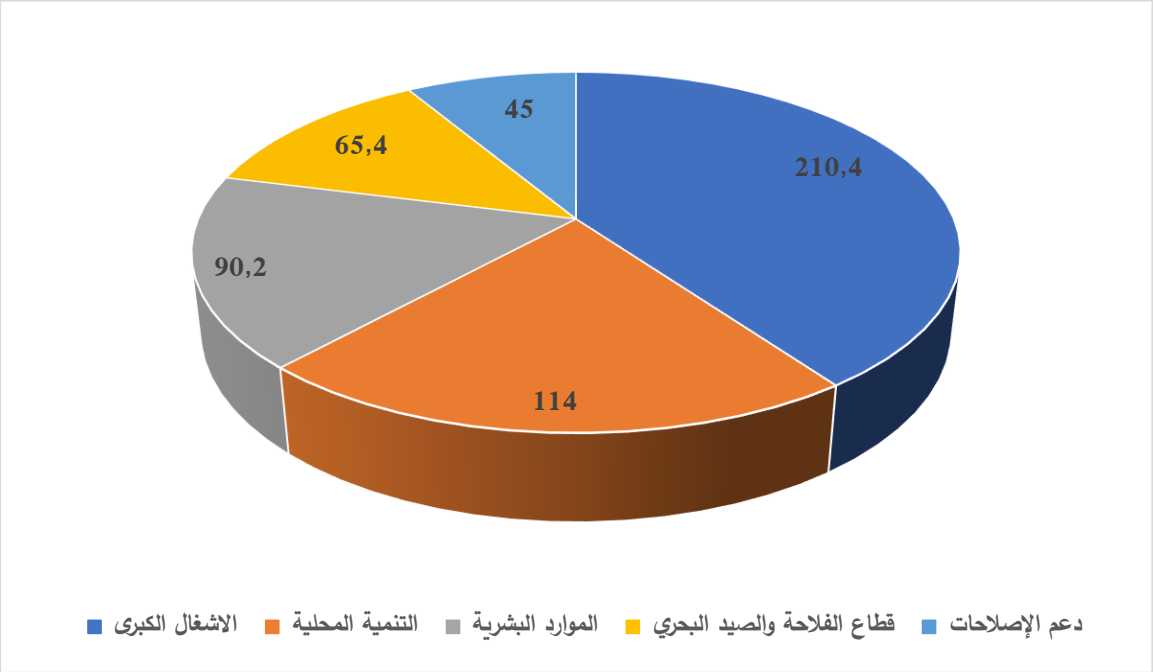

المصدر: من إعداد الباحثة استناد للجدول رقم14

يوضح الشكل وأرقام الجدول أن قطاع الأشغال الكبرى أخذ أكبر حصة قدرت حوالي40% من مبلغ البرنامج، وهذا لتدارك العجز والنقص في هذا القطاع، إضافة الى التكلفة الباهظة لمشاريع القطاع. وفي المقابل خصصت السلطات العمومية حوالي40% ما يعادل 205 مليار دج لقطاع التنمية المحلية والموارد البشرية في حين وجهت باقي النسبة لبرنامج دعم الإصلاحات وقطاع الفلاحة والصيد البحري.

3- نتائج البرنامج من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية

السنة	2000	2001	2002	2003	2004
احتياطات الصرف مليار دولار	11.9	17.9	23.1	32.9	43.1
الواردات مليار دولار	9.17	9.9	12.0	13.5	18.3
سعر النفط دولار/البرميل	27.6	23.1	24.3	28.1	36
المداخيل من المحروقات مليار دولار	21.4	18.4	18	23.9	31.3
رصيد صندوق ضبط الموارد مليار دج	232.1	171.5	27.9	320.8	721.6

المصدر: statistical bulletin of Arab countries ;Arab monetaryfund 2020

من الجدول نلاحظ التحسن الذي عرفته احتياطات الصرف الأجنبي حيث ارتفع من 11.9 مليار دولار الى أكثر من ثلاثة أضعاف خلال فترة البرنامج وهذا راجع للتحسن في الايرادات النفطية، حيث قامت هذه المداخيل بتغطية الواردات التي كانت ومازالت في تزايد مستمر ، اما في ما يتعلق برصيد صندوق ضبط الايرادات فقد عرف تدهورا في سنة2002 وهذا يعود لانخفاض اسعار النفط وارتفاع فاتورة الواردات وبالتالي انخفاض مداخيل المحروقات، مما شجع السلطات على مواصلة نهج الإصلاحات الاقتصادية من خلال التوسع في حجم الاستثمارات وتبني البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي 2005- 2009

واصلت السلطات الجزائرية في إنعاش النمو من خلال تنشيط مختلف القطاعات الاقتصادية صوصا مع استمرار تحسن الوضعية المالية الناتجة عن تراكم احتياطي الصرف، لهدف تحديث وتطوير البنى التحتية التي كانت تشهد فيها الجزائر تراجعا حادا نظرا للظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها في العشرية الأخيرة من التسعينات.

1- أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي: من أهداف البرنامج نذكر ما يلي

- تطوير الموارد البشرية والبنية التحتية؛
- رفع معدلات النمو الاقتصادي باعتباره الهدف الأساسي للبرنامج؛
- تحسين مستوى معيشة الفرد؛
- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة مع الحرص على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل؛
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة قصد تحسين المستوى المعيشي من جهة، وتكملة نشاط القطاع الخاص من جهة أخرى وذلك لازدهار الاقتصاد الوطني[1].

2- محتوى البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

كمواصلة لبرامج الإنعاش الاقتصادي أعلنت السلطات الجزائرية عن البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009، لمواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي تمت في مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث تعتزم الدولة إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط، ولقد رصد له غلاف مالي قدره 55 مليار دولار ما يعادل 4200 مليار دينار جزائري فكان الاهتمام بالبنية التحتية بنسبة

[1] مبارك بوعشة، مرجع سبق ذكره، ص 14.

40% من الغلاف المالي الكلي للبرنامج، بالإضافة الى إطلاق مشاريع ضخمة كمشروع مليون وحدة سكنية والطريق السيار شرق–غرب وتجديد السكة الحديدية، وكان الهدف من المشاريع محاولة تنشيط مختلف القطاعات الاقتصادية. غير أن البرنامج اتسم بالانخفاض والركود وذلك راجع إلى تراكم أسعار المحروقات بسبب نقص الطلب عليها عالميا نتيجة الأزمة المالية العالمية أواخر 2007[1].

جدول 15: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

المخصصات	المبلغ مليار دج	النسبة%
تحسين المستوى المعيشي	1908,5	45,41
تطوير المنشآت الاساسية	1703,1	40,52
دعم التنمية الاقتصادية	337,2	8,02
تطوير الخدمة العمومية	203,9	4.85
تطوير التكنولوجيا والاتصال	50	1.2
المجموع	4202,7	100

المصدر: تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي

3- نتائج البرنامج من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية

* ارتفاع الواردات السلعية خاصة لسنة 2008 الى 30 مليار دولار بعدما كانت لا تتجاوز 26 مليار دولار، وذلك بعد رفع سعر البترول المرجعي خلال سنة 2007 حيث حدد ب 37 دولار بدلا من 19 دولار للبرميل.

* مواصلة نمو الناتج المحلي، أين بلغت نسبة نموه 5.5 %سنة 2005 وحوالي 9.2% سنة 2006 لينخفض بعد دالك إلى 5.4% سنة 2007.

* حقق القطاع الصناعي الخاص معدلات نمو موجبة لكنها تبقى دون المستوى، أما القطاع الصناعي العام فقد سجل معدلات نمو سالبة خلال الفترة 2005 – 2007.

[2]عبد الله نور الدين، مطبوعة في الاقتصاد الجزائري، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير –قسم العلوم الاقتصادية، سعيدة، 2022–2023.

* ساهم البرنامج في تخفيض نسبة البطالة من 17,7 % سنة 2004 إلى 10,3 % سنة 2009.

* إعادة تقييم المشاريع المعتمدة في برنامج دعم النمو بسبب تأخر إنجاز المشاريع بمبلغ 130 مليار دولار، وهذا راجع لأهمية البرنامج في حد ذاته، مما أدى إلى ندرة العقار كما يرجع التأخير في ثقل العبء المالي للبرنامج نتيجة حجم عمليات إعادة التقييم[1].

يوضح الجدول بعض المؤشرات التي تعكس وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2005-2009

جدول 16: مؤشرات الاقتصاد الجزائري للفترة 2005-2009

الوحدة: مليار دولار

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
احتياطي الصرف	56.1	77.7	110.1	143.10	147.22
الصادرات	46.33	54.74	60.59	78.59	45.18
الواردات	20.3	21.4	27.4	39.4	39.2
المداخيل من المحروقات	45.09	53.42	58.20	77.19	44.41
اجمالي الديون الخارجية	16.8	5.7	5.7	5.8	5.3

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، سبتمبر 2010، ص 15-26

www.bank-of-algeria.dz/ (13/05/2021);
http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/statistiques/ (13/05/2021); www.opec.org, (13/05/2021); http://data.albankaldawli.org/indicator/DT.DOD.DECT.CD.htm, (13/05/2021).

تميزت فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 بطفرة مست الأسواق الدولية، وذلك بارتفاع أسعار النفط لمستويات قياسية متخطيا عتبة 99 دولار سنة 2008، حيث انعكس بصفة ايجابية على احتياطي الصرف، والذي استمر بدوره في التزايد ليبلغ 147.22مليار دولار سنة 2009 بالمقابل نلاحظ الانخفاض الكبير للمديونية الخارجية من 16.8 مليار دولار سنة 2005 الى 5.3 مليار دولار

[1] جحنين كريمة، مرجع سبق ذكره، ص 70.

سنة 2009، أما بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي فكان في تزايد مستمر حيث بلغ سنة 2009 ما يقارب 10212 مليار دينار جزائري[1].

من خلال التحليل نستنتج أن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي لم يكن قويا بالدرجة المتوقعة، إذ تبين أن قطاع المحروقات لازال يمثل أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام وأن النمو خارج قطاع المحروقات على الرغم من معدله الهام نسبيا بقي هشا باعتباره منشطا إلى حدّ كبير بواسطة الإستثمارات العمومية وأن مساهمة قطاع الصناعة الذي يعد الأساس لكل نمو حقيقي ودائم كانت جد ضعيفة.

المطلب الثاني: البرامج التنموية المعتمدة في الفترة 2010-2019

عرفت الجزائر جملة من الإصلاحات الاقتصادية مست مختلف القطاعات وفق برامج تنموية ركزت على الصناعات الثقيلة والتي تتمثل في البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014، برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 وأخيرا النموذج الجديد للنمو 2016-2030، حيث رصدت الجزائر لهذه البرامج التنموية مبالغ مالية ضخمة بالاعتماد على عائدات النفط وكان الهدف منها النهوض بالاقتصاد الوطني ودعم التنمية الاقتصادية وتطوير البنى التحتية وذلك في ظل التقلبات الاقتصادية العالمية، خاصة في ما يخص التذبذب الذي تعرفه أسعار النفط في الأسواق الدولية والتي ألقت بضلالها على الاقتصاد الجزائري[2].

أولا: برنامج التنمية الخماسي 2010 – 2014

يندرج هذا البرنامج ضمن حركية إعادة الإعمار الوطني، ومواصلة سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي التي انطلقت منذ سنة 2001، ومن أجل تدارك التأخر واستكمال المشاريع قيد الإنجاز[3]، خصص للبرنامج مبلغ 286 مليار دولار، ويشمل شقين:

أ- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها خاصة في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دينار جزائري ما يعادل 130 مليار دولار.

ب-إطلاق مشاريع جديده بمبلغ 11,534 مليار دينار جزائري ما يعادل 156 مليار دولار.

---

[1] عبد الله نور الدين، مرجع سبق ذكره.

[2] هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد 2، ملحق العدد 1، إصدار 2019، ص ص 35-69.

[3] محمد ساعد، محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري، جامعة ابن خلدون، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، 2017-2018.

1- أهداف برنامج التنمية الخماسي

استهدف البرنامج ثلاثة محاور أساسية تمثلت في برنامج التنمية البشرية، برنامج تطوير الهياكل القاعدية وبرنامج دعم التنمية الاقتصادية[1]، حيث يولي أهمية بالغة للتنمية البشرية إذ تم تخصيص حوالي 40% للتنمية البشرية، والتي تخص تحسين التعليم في مختلف أطواره والتكفل الطبي النوعي وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه والموارد الطاقوية، يليه برنامج تطوير الهياكل القاعدية بنسبة 38% من الغلاف الإجمالي والذي يهتم باستكمال مشاريع البنية التحتية كإتمام الطريق السيار شرق- غرب وازدواجية الطرق الوطنية وصيانة 20 ميناء للصيد البحري وتحديث المطارات[2].

كما يهدف البرنامج إلى تحقيق ما يلي:

- دعم التنمية البشرية باعتبارها الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والإجتماعي؛
- تحسين ظروف المعيشة في المناطق الريفية ودفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة في بعض المناطق؛
- ترقية وتطوير اقتصاد المعرفة بدعم البحث العلمي وتعميم التعليم باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛
- تحسين مناخ الاستثمار وترقية الصادرات خارج المحروقات؛
- الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني، وتطوير الترقية العقارية؛
- تحسين قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن المناطق؛
- مواصلة الجهود الهادفة لتحسين التزود بالماء الصالح للشرب؛
- إعطاء دفعة قوية لقطاع الصحة وتحسين الوضع الصحي للسكان.

2- محتوى برنامج التنمية الخماسي

يندرج البرنامج الخماسي للتنمية (2010 – 2014) والذي يعرف ببرنامج توطيد النمو عقب مجموعة من البرامج التي سطرتها الدولة الجزائرية منذ 10 سنوات، حيث يعتبر بمثابة مكمل للبرامج

[1] بالرقي التيجاني، تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2001- 2011، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، أبحاث المؤتمر الدولي، الجزء الثالث، ص225.

[2] وافي ناجم، توجيه الانفاق العام لاستهداف النمو الاقتصادي بالجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1990- 2016، أطروحة دكتوراه، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص، نقود ومالية، 2020.

السابقة[1]، ولقد تم تقسيم هذا البرنامج إلى مجموعة برامج فرعية يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

جدول 17: مجالات برنامج التنمية الخماسي

الوحدة: مليار دولار

المشاريع	المبالغ	النسبة %
التنمية البشرية	114,4	40
تطوير المنشآت القاعدية	111	38,8
التنمية الصناعية	27	9,4
تشجيع إنشاء مناصب الشغل	15,6	5,5
دعم وتنمية الاقتصاد الوطني	15	5,3
تطوير اقتصاد المعرفة	03	1
المجموع	286	100

المصدر: إحصائيات الديوان الوطني، التقارير السنوية لبنك الجزائر-أعداد متفرقة-

يوضح الجدول مختلف محاور البرنامج والمتمثلة فيما يلي:

أ – تحسين التنمية البشرية: خصص للبرنامج حوالي 40 % من أجل تحسين التنمية البشرية وذلك من خلال:

– إنجاز ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية و600000 مكان بيداغوجي جامعي و400000 مكان إيواء الطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين[2].

– إنجاز ما يفوق 1500 منشأة قاعدية صحية، منها 172 مستشفى و45 مركبا صحيا و377 عيادة متعددة التخصصات بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة لفائدة المعاقين.

[1] فوزية خلوط، آثار السياسة المالية في دعم الاستثمارات العمومية المنتجة في الجزائر في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية 2013-2014، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 226.

[2] جحنين كريمة، مرجع سبق ذكره، ص 64.

– إتمام إنجاز مشروع 02 مليون وحدة سكنية وتوصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220000 سكن ريفي بالكهرباء وتحسين التزويد بالماء الشروب.

– إنجاز 35 سدا و25 منظومة لتحويل المياه مما سمح بتحسين التزويد بالماء الشروب. كما تم إنهاء معظم محطات تحلية مياه البحر.

– إنجاز أكثر من 5000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة، منها 80 ملعبا و160 قاعة متعددة الرياضات و400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار شباب بالإضافة إلى مجموعة مشاريع متعلقة بقطاع المجاهدين والشؤون الدينية، الثقافة والاتصال.

ب – تطوير المنشآت القاعدية وتحسين الخدمة العمومية: لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية خصص لهذا المحور ما يقارب 38.8 % من مبلغ البرنامج الخماسي أي حوالي111 مليار دولار وذلك بالتوزيع التالي:

– ما يقارب 42 مليار دولار موجهة لقطاع الأشغال العمومية وذلك لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ وما يعادل 7 مليار دولار لتهيئة الإقليم والبيئة.

– خصص لقطاع النقل أكثر من 38 مليار دولار من أجل تحسين النقل الحضري ومد شبكة السكك الحديدية وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات.

أما القيمة المتبقية والتي تقدر حوالي 24 مليار دولار، فقد وزعت بين قطاع العدالة، وتحسين إمكانيات خدمة الجماعات المحلية، إدارات ضبط الضرائب، التجارة والعمل.

ت – دعم وتنمية الاقتصاد الوطني: خصص ما يقارب 15 مليار دولار لدعم التنمية من خلال:

–ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث رصد لها مبلغ يقارب 02 مليار دولار لإنشاء مناطق صناعية، والدعم العمومي وتسيير القروض البنكية المسيرة من قبل الدولة؛

– مواصلة دعم التنمية الفلاحية الريفية بمبلغ 13 مليار دولار.

ث – التنمية الصناعية: لقد تم تخصيص أكثر من 27 مليار دولار من أجل:

* تحديث المؤسسات العمومية،

* إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء،

* تطوير الصناعة البتروكيمياوية.

ج – تشجيع إنشاء مناصب الشغل: حيث استفاد القطاع من مبلغ قدر ب 15,6 مليار دولار ما يعادل 360 مليار دج لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب في انتظار التشغيل وتسهيلات عمومية لإنشاء مناصب شغل التي يوفرها تطبيق البرنامج الخماسي ويولدها النمو الاقتصادي بما يسمح إنشاء ثلاث (3) ملايين منصب عمل[1].

ح – تطوير اقتصاد المعرفة: من أجل تطوير اقتصاد المعرفة خصصت الدولة 03 مليار دولار أي حوالي 250 مليار دج وذلك من خلال:

* دعم البحث العلمي وتعميم التعليم

* استعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية.

3– نتائج برنامج التنمية الخماسي: كنتيجة للجهود المبذولة خلال فترة البرنامج سنعرض حصيلة المشاريع الخاصة بالقطاعات الرئيسية:

- **التربية الوطنية:** تم تسجيل انجاز 24504 مؤسسة تربوية بمختلف الأطوار سنة 2010، أما فيما يخص سنة 2014 نجد حوالي 26012 مؤسسة تربوية.
- **التعليم العالي:** عرف هذا القطاع قفزة نوعية من حيث عدد المؤسسات فنجد ما يقارب 82 مؤسسة سجلت سنة 2010 في حين تم إنجاز ما يقارب 99 مؤسسة تابعة لقطاع التعليم العالي سنة 2014.
- **التكوين المهني:** تم تسجيل انجاز ما يقارب 274 معهد للتكوين المهني خلال الفترة بالإضافة إلى 2100 مركز للتكوين المهني.
- **الموارد المائية:** عرف القطاع تحسنا كبيرا حيث بلغت النسبة الوطنية للربط بشبكة المياه الشروب 98% سنة 2014 بينما كانت تقدر ب 93% سنة 2010.
- **الأشغال العمومية:** تم تسجيل 117,498 كلم كطول إجمالي لشبكة الطرقات سنة 2014 بالإضافة إلى 1192 كلم من الطرق السيارة والطرق السريعة.
- **الطاقة:** عرف القطاع انتعاشا من خلال الأرقام المسجلة تم ربط 4137612 بيت بشبكة الغاز و7978226 بيت بشبكة الكهرباء سنة 2014.
- **السكن:** عرفت المشاريع السكنية تطورا ملحوظا كمشاريع السكنية لوكالة عدل التي منحت الدولة كل الإمكانيات من أجل إتمامها في الآجال المحددة حيث ستقضي بنسبة كبيرة على أزمة السكن في الجزائر.

[1] بالرقي التيجاني، مرجع سبق ذكره، ص227.

كما نستنتج من خلال الأرقام أن الجزائر نجحت في تحقيق التوازنات الكلية للاقتصاد، أين تم التحكم في معدلات البطالة والتضخم، بالإضافة إلى تقليص المديونية الخارجية وتحسن في احتياطي الصرف، أما فيما يخص الناتج الداخلي الخام نلاحظ سيطرة قطاع النفط في تكوين الثروة الداخلية.

ولتحليل الوضعية الاقتصادية في ظل هذا البرنامج يمكن الاستعانة ببعض المؤشرات الموضحة في الجدول التالي:

جدول 18: نتائج البرنامج من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
معدل نمو الناتج الداخلي الخام%	3,3	2,4	3,3	2,8	3,8
معدل البطالة%	10	10	11	9,8	10,2
معدل التضخم%	3,91	4,52	8,89	3,27	2,92
ميزان المدفوعات-مليار دولار-	12,15	19,70	12,057	0,133	-5,881
الدين الخارجي-مليار دولار-	5,7	4,41	3,67	3,39	3,73

المصدر: إحصائيات الديوان الوطني، التقارير السنوية لبنك الجزائر-أعداد متفرقة-

توضح الأرقام أن في ظل فترة البرنامج كانت معدلات النمو الاقتصادي نوعا متواضعة متأثرة بتذبذب أسعار النفط في الأسواق الدولية للفترة 2010-2014، حيث عرفت معدلات البطالة استقرارا مقارنة بمعدلات التضخم التي عرفت تذبذب، إذ قدرت نسبة التضخم سنة 2010 ب 3.91%وارتفعت إلى 8.89%سنة 2012لتعاود الانخفاض سنة 2014 إلى 2.92%.

أما فيما يتعلق بميزان المدفوعات قدر الرصيد 12.15 مليار دولار سنة 2010 لينخفض سنة 2014 محققا عجزا قدر ب 5.881 مليار دولار متأثرا بانهيار أسعار النفط، في حين بقي الدين الخارجي في مستوى مستقر متجها نحو الانخفاض ليبلغ3.73 مليار دولار سنة 2014.

ثانيا: البرنامج الخماسي لتوطيد النمو الاقتصادي 2015 – 2019

تزامن هذا البرنامج فترة تهاوي أسعار النفط وتراجع مداخيل الجباية البترولية، حيث سطرت الحكومة الجزائرية مجموعة من الإصلاحات والمبادرات الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال، تعزيز الأمن

الطاقوي وحماية البيئة ورفع منتجات القطاع الصناعي، بغية تحقيق التنويع الاقتصاد الوطني وذلك بتسطير منظومة فعالة قادرة على تصريف الموارد في السوق ووضعها في خدمة الاقتصاد الوطني.

1- أهداف البرنامج الخماسي لتوطيد النمو الاقتصادي

يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة حيث تم إنشاء خطة لتسيير عمليات الاستثمارات العمومية بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019، ترتكز هذه الخطة على قطاعات أساسية كالطاقة، هندسة المياه، البناء، الصحة والتربية والتكوين المهني، وهو ما شكل فرصة إعادة النظر في النموذج الإقتصادي وإعادة توجيه الإستثمارات العامة والخاصة نحو القطاعات الإنتاجية المتمثلة في الصناعة والفلاحة، ومن أهداف البرنامج:

- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للمجتمع؛
- الاهتمام بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج المحروقات والاهتمام بالتنمية الفلاحية؛
- استحداث مناصب الشغل ومكافحة البطالة؛
- تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة؛
- استكمال المشاريع التي هي في طور الإنجاز خاصة مشاريع الاستثمار في السكن، الصحة والتعليم؛
- تنويع الصادرات خارج المحروقات من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي وتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة[1]؛بالإضافة إلى تطوير القطاع السياحي.
- تكييف الحكومة لجهودها في البحث والتنقيب عن حقول النفط، وتطوير عمليات الإنتاج الحالية لضمان موقعها في السوق العالمي والحفاظ على الأمن الطاقوي؛
- تحديث الإطار التشريعي والتنظيمي للحفاظ على الاستثمارات والتسيير الإداري للبنى التحتية مما يتماشى مع المتطلبات الجديدة؛
- ترقية الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتحقيق التكامل بين المجتمع في اقتصاد قائم على المعرفة والخبرة؛

[1] كريمة جحنبن، مرجع سبق ذكره، ص 66.

– الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث اتخذت الجزائر إجراءات تستهدف تحقيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص وذلك بفتح رأس مال الشركات العمومية أمام الإستثمار الخاص بهدف الزيادة في مردودية المؤسسات.

2- محتوى البرنامج الخماسي لتوطيد النمو الاقتصادي

لقد خصص لهذا البرنامج الخماسي ميزانية تقدر بـ 280 مليار دولار أي ما يعادل 22100 مليار دينار جزائري، ويتضمن البرنامج مجموعة من المجالات يمكن تلخيصها كالآتي:

- استكمال المشاريع التي هي في طور الانجاز ويصب مجملها في دعم مشاريع الاستثمار الخاصة بالسكن؛
- تنمية الصناعات الغذائية من خلال تعزيز الانتاج الزراعي، وايجاد مجال لتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة؛
- تكثيف الجهود في عملية البحث والتنقيب من أجل أن تضمن الحكومة موقعها في السوق العالمي وتحقيق الأمن الطاقوي؛
- إطلاق برنامج تحقيق ستة مصاف جديدة بغية زيادة طاقة تخزين الوقود؛
- إنشاء برامج واسعة للطاقات المتجددة؛
- استغلال الإمكانيات الطبيعية لدعم التنمية السياحية؛
- مواصلة المشاريع المتعلقة بتكميل 663 كلم من الطريق البرية الخاصة بالهضاب العليا، إنشاء خط جديد يربط بين الجنوب والهضاب العليا على مسافة 2000 كلم؛
- البدء في إنجاز أربع محطات بحرية جديدة منها ميناء خاص بالمياه العميقة بالعاصمة، وتعزيز الموانئ بسفن جديدة واستلام ميناء جن جن؛
- إعادة تأهيل المطارات القديمة وتعزيز الشركات الوطنية للطيران المدني ب 16 طائرة جديدة؛
- تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال بغية تحديث البنية التحتية للاتصالات؛
- تجسيد برنامج متعلق بحماية البيئة من مخاطر التلوث وذلك بتشجيع الإستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر.

جدول 19: مجالات البرنامج خلال الفترة 2015-2016

الوحدة: مليار دج

السنة	2015	2016	المجموع	النسبة %
الصناعة	5,1	4,8	9,9	0,2
الفلاحة والري	209,4	198,2	407,6	6,8
دعم الخدمات المنتجة	32,6	14,9	47,5	0,8
المنشآت القاعدية الاقتصادية والادارية	1854,2	441,3	2295,5	38,4
التربية والتكوين	227,8	78,6	306,4	5,1
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	151,3	32,7	184	3,1
دعم الحصول على السكن	234,3	24,4	258,7	4,3
مخططات البلدية للتنمية	900	860	1760	29,5
عمليات برأس المال	464,6	239	703,6	11,8
المجموع	4079,6	1894,2	5973,8	100

المصدر: إحصائيات الديوان الوطني، التقارير السنوية لبنك الجزائر-أعداد متفرقة-

يوضح الجدول أن قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية لسنتي 2015 و2016 أخذ أكبر حصة تمويلية من طرف الحكومة الجزائرية قدرت نسبتها ب 38.4 %من مبلغ البرنامج وهذا لإتمام المشاريع المبرمجة سابقا خاصة بعد انخفاض موارد الدولة بسبب الأزمة المالية الذي عرفها العالم جراء انخفاض أسعار النفط لسنة2008.

يوضح الشكل الموالي نصيب القطاعات من برنامج توطيد النمو الاقتصادي لسنة 2016

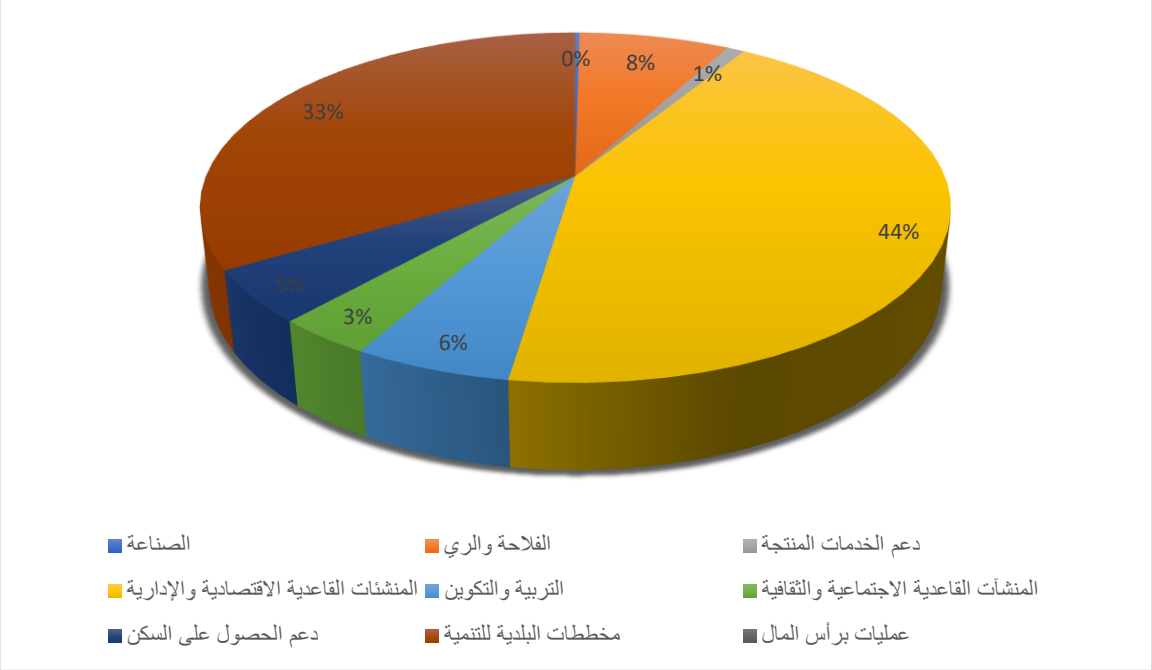

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم 19

يوضح الشكل توزيعا متفاوتا في الاهتمام بين المجالات التنموية لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي، حيث يوضح أولوية القطاعات الاقتصادية ضمن سياسة الدولة التي تهدف إلى دعم النمو الاقتصادي والاجتماعي، من خلال تنويع مصادر الدخل، دعم الاستثمار وتطوير البنية التحتية.

3- نتائج البرنامج الخماسي لتوطيد النمو الاقتصادي

جاء البرنامج في ظروف مالية صعبة جراء انخفاض أسعار النفط سنة 2014 واستمراره لسنوات، الأمر الذي أثر حتما في تحقيق نتائج مرضية.

جدول 20: تطور بعض المؤشرات في ظل تطبيق البرنامج

السنة	2015	2016
معدل نمو الناتج الداخلي الخام%	3,7	3,3
معدل البطالة%	11,2	10,5
معدل التضخم%	4,78	6,39
ميزان المدفوعات-مليار دولار-	27,54-	26,03-
الدين الخارجي-مليار دولار-	3,02	3,84

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر 2015-2016

نلاحظ من خلال المؤشرات أن انخفاض أسعار النفط في 2014 واستمراره أدى بتذبذب المؤشرات الاقتصادية، الأمر الذي يؤثر على تمويل البرنامج التنموي في المخطط الخماسي 2015-2019

مما تطلب تجميد بعض المشاريع وذلك في سياق سياسات ترشيد الإنفاق العمومي التي تبنتها الحكومة كإستراتيجية بعد تراجع مدا خيل الدولة التي تعتمد على الإيرادات النفطية. ولهذا تم تفعيل برنامج جديد للنمو 2016-2030.

ثالثا: النموذج الجديد للنمو 2016-2030

بغرض تحقيق نمو خارج قطاع المحروقات، تسعى الجزائر في آفاق 2030 أن تصبح بلد ناشئ من خلال الشروع في تحول هيكلي يسمح بتنويع الاقتصاد خاصة في مجال الصناعة التحويلية، ورفع حصتها من القيمة المضافة وتطوير القطاع الفلاحي مع الاهتمام بقطاع الطاقة والتحول الطاقوي عن طريق تنمية الطاقات المتجددة.

1- أهداف النموذج الجديد للنمو

يهدف نموذج النمو الاقتصادي الجديد إلى تنويع الاقتصاد الوطني والتحول الهيكلي من خلال ما يلي:

* **تنويع مصادر النمو:** حيث يسعى النموذج إلى تنويع مصادر النمو الاقتصادي خاصة الاعتماد على قطاع الفلاحة، الطاقات المتجددة، والصناعات التحويلية، والتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، وذلك بتحقيق:

- نسبة نمو منتظمة للناتج المحلي الخام في مستوى 6,5% خلال الفترة 2020- 2030؛
- رفع نسبة القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام إلى 10%، بعدما كانت 5,3% سنة 2015.

***عصرنة القطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي والتصدير:** يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات المحركة[1] للأنشطة الاقتصادية، والجزائر تتوفر على مؤهلات فلاحية هامة سواء في المجال الزراعي أو في مجال تربية الحيوانات، وينتظر من القطاع تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، وأن يساهم في تركيبة الصادرات الجزائرية آفاق 2030 وذلك ب:

*الاعتماد على الاستثمار الخاص كقوة دافعة للإنتاج الفلاحي؛

*الابتكار كمفتاح للتحديث والتنمية الزراعية والصيد البحري؛

*الرّي لزيادة التنمية المستدامة في الإنتاجية؛

[1] وافي ناجم، مرجع سبق ذكره، ص150.

*التكامل القطاعي للرفع في القيمة المضافة للقطاع الفلاحي.

***تحقيق الانتقال الطاقوي:** يتم ذلك من خلال إدماج الطاقات المتجددة في مزيج الطاقة الوطنية وتنويع فروع إنتاج الكهرباء، والمساهمة في التنمية المستدامة، لذلك يجب تفعيل البرنامج الوطني للطاقات المتجددة، حيث وضعت آليات تسمح بالاستهلاك الأمثل للطاقة.

***تنويع تركيبة الصادرات:** تملك الجزائر مؤهلات تسمح بتنويع صادراتها خاصة في مجال الفلاحة، السياحة، والصناعة البتروكيماوية، كما أنّ يمكن للموقع الجغرافي الاستراتيجي أن يساهم في اكتساح الأسواق الأوروبية والإفريقية، ويمكن تحقيق الأهداف باتباع ما يلي:

- تطوير البنى التحتية الخاصة بالتصدير؛
- وضع استراتيجية واضحة المعالم في مجال التصدير، وتحديد الأسواق؛
- مراجعة نظام الحوافز لجذب الاستثمار الأجنبي؛
- جعل المنظومة المالية والبنكية في خدمة المصدرين داخليا وخارجيا؛
- مواكبة التكنولوجيات الحديثة في مجال التصدير.

2- محتوى النموذج الجديد للنمو

لقد عرف البرنامج 3 مراحل تمثلت المرحلة الأولى في مرحلة الإقلاع من 2016 إلى 2019، تهدف إلى تحسين إيرادات الجباية المحلية لتغطية نفقات التسيير وتقليص عجز الميزانية، أما المرحلة الثانية هي مرحلة الانتقال، تمثل هدفها في تدارك الاقتصاد المحلي وتمتد من 2020 إلى 2025، والمرحلة الثالثة والأخيرة من2026 الى2030 تهدف الى البحث عن الاستقرار وتحقيق معدل نمو خارج قطاع المحروقات قد يصل إلى 6,5 %.

تم تقسيم النموذج الجديد للنمو على تسع قطاعات رئيسة نبينها من خلال الجدول الآتي:

جدول 21: القطاعات الرئيسية للنموذج الجديد

السنة	2017	2018	2019	المجموع	%
الصناعة	3,6	5,3	1,3	10,2	0,1
الفلاحة والري	101,1	116,5	160,7	378,3	6,3
دعم الخدمات المنتجة	5,1	73,3	55,7	134,1	2,2
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	139,9	596,5	485,4	1221,8	20,5
التربية والتكوين	90,9	101,7	127,8	320,4	5,4

المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	30,6	77,1	70,6	178,3	3
دعم الحصول على السكن	14,9	69,8	99,6	184,3	3,1
مخططات البلدية للتنمية	835	900	900	2635	44,1
عمليات برأس المال	165,3	330,0	700,1	1195,4	20
المجموع	1386,6	2270,5	2601,6	5973,8	100

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر -أعداد متفرقة-

من خلال مضمون البرنامج نلاحظ أن مخططات البلدية اخدت أكبر حصة من البرنامج بنسبة 44.1%بعدما كانت ضمن الاهتمام الثاني في البرنامج السابق يليها قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية بحصة تقدر 20.5% من مبلغ البرنامج بعدما كانت تقدر 38.4%وهدا راجع لانخفاض عدد المشاريع وتوجيه المبالغ نحو إتمام المشاريع قيد الانجاز وذلك في ظل الأزمة المالية.

رابعا: أثر تطبيق النموذج الجديد للنمو على بعض المؤشرات الاقتصادية

تبنت الحكومة الجزائرية البرنامج الجديد للنمو الاقتصادي للبحث عن الاستقرار والتنمية في شتى المجالات بالاعتماد على السياسات التنموية في تحقيق المشاريع المبرمجة، والجدول يوضح تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال فترة البرنامج:

جدول 22: أثر تطبيق البرنامج على بعض المؤشرات الاقتصادية للفترة2017-2019

السنة	2017	2018	2019
معدل نمو الناتج الداخلي الخام%	1,3	1,4	0,8
معدل البطالة%	11,7	11,7	11,4
معدل التضخم%	5,59	4,26	1,95
ميزان المدفوعات-مليار دولار-	-21,76	-15,82	-16,93
الدين الخارجي-مليار دولار-	3,7	3,9	3,8

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية 2017-2018-2019 لبنك الجزائر

عرفت الفترة 2017-2019 تضاؤل في الموارد المالية إذ توضح الأرقام في الجدول انخفاض معدل نمو الناتج الداخلي الخام من 1,3%سنة 2017 إلى 0,8% سنة 2019، أما معدل البطالة فقد سجل

انخفاض طفيف بين 2017 و2019 بالمقارنة للانخفاض الذي شهده معدل التضخم سنة 2019 حيث قدر معدل التضخم ب 1,95%، في حين نلاحظ استقرار الدين الخارجي في حدود 3 الى4 مليار دولار.

المطلب الثالث: الخطة الإستراتيجية الاقتصادية 2020

تبنت الجزائر أول خطة إستراتيجية قومية منذ أواخر ستينات القرن الماضي، تحديدا 1966 حيث اعتمدت على أسلوب التخطيط المركزي والشامل في الفترة الممتدة بين 1967 و 1979، ثم تلاها التخطيط اللامركزي أو التوازي للفترة (1980 – 1989)، هذه الفترة اصطحبت مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية مستهدفة القطاع الصناعي تمثلت في إعادة الهيكلة المالية والإدارية، حيث مر الاقتصاد الجزائري بفترتين، الفترة الأولى غلب عليها الاقتصاد الموجه أو المخطط لتنمية القطاع الصناعي، أما الفترة الثانية فهي بمثابة فترة الانتقال إلى الاقتصاد السوق حيث تميزت هذه الفترة بتنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي الذي استهدف استقرار الاقتصاد الجزائري، تبعته بعض الإصلاحات الهيكلية في القطاع الصناعي التي تسبب عنها خصخصة القطاع الصناع [1].

من جهة أخرى تبنت الحكومة الجزائرية خطة 2020، وهي إستراتيجية تبنتها لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية الإستراتيجية حيث شملت خمسة محاور رئيسية تمثلت في نمط جديد للحكم يعتمد على مبدأ الشفافية والمحاسبة بما يضمن الممارسة الكاملة للحقوق والحريات، ومحور الإصلاح المالي والتجديد الاقتصادي، ومحور التنمية البشرية والسياسة الاجتماعية ومحور السياسة الخارجية ومحور تعزيز الأمن والدفاع الوطنيين[2].

أولا: أهداف الخطة الاستراتيجية في الجزائر

تحتوي الخطة الإستراتيجية على أهداف مرحلية يتم وضعها على مراحل تكون إما سنوية أو خماسية، وذلك حسب خصوصيات كل قطاع، ومن أهم ملامح برامج الإصلاح الاقتصادي التي تضمنتها الرؤية الإستراتيجية الاقتصادية نجد إصلاح النظام الجبائي، إصلاح النظام المالي والمصرفي، اعتماد قواعد جديدة لحوكمة الميزانية، وإصلاح نظام المعلومات الإحصائية، الاقتصادية والاجتماعية ووظيفة الاستشراف والإحصاء.

تسعى الخطة الإستراتيجية في الجزائر إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في الآتي:

* تبني سياسة اقتصادية ذات تأثير إيجابي على كل القطاعات لتحقيق تنمية مستدامة؛

[1] صندوق النقد العربي، التخطيط الإستراتيجي الاقتصادي والرؤى المستقبلية في الدول العربية، 2020.

[2] سكينة بن حمود، مسيرة التنمية الاقتصادية في الجزائر بين التخطيط واقتصاد السوق، الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، ماي 2013.

* تكييف برامج الإصلاح بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل وذلك بتوفير فرص العمل وزيادة القوة الشرائية للفرد؛

* ترشيد الانتشار الإقليمي للتنمية الصناعية والمنجمية؛

* اعتماد قواعد حديثة لحوكمة الموازنة العامة؛

* الانتقال الطاقوي نحو نموذج أكثر عقلاني وبيئي؛

* التحول إلى اقتصاد المعرفة والتحول الرقمي السريع؛

* التحسين الجوهري لمناخ الأعمال.

ثانيا: التحديات التي واجهت الخطة الإستراتيجية

تمثلت أبرز التحديات التي واجهت تجربة التخطيط الإستراتيجي الاقتصادي للجزائر في تذبذب أسعار المواد الأولية خاصة المحروقات، وذلك لارتباط الموارد المتاحة بعوامل خارجية، بالإضافة إلى معدل الاستيعاب الاقتصادي المحلي، فضلا عن نقص خبرة المؤسسات في تنفيذ المشاريع الكبرى، لهذا بذلت الحكومة الجزائرية جهودا للتغلب على هذه التحديات من خلال الاستعانة بمؤسسات أجنبية لتنفيذ المشاريع الكبرى، كما منحت الفرصة للقطاع الخاص في تنفيذ بعض المشاريع بالشراكة مع الشركات الأجنبية.

من بين التحديات أيضا تأثر تنفيذ التخطيط الإستراتيجي الاقتصادي في الجزائر على البيئة الاقتصادية الخارجية نظرا لتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، كما أن تقلبات أسعار النفط وتذبذب الطلب العالمي فرض قيودا على منح الأولوية لبعض المشاريع مما جعلها تتصدر مقدمة الإصلاحات.

بالإضافة إلى عوامل أخرى تتمثل في عدم وجود أسواق إقليمية تكاملية، وعدم الاستفادة من الاتفاقيات المبرمة لا سيما اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي والمنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر، وإعادة فتح ملف انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، وإتمام ملف الانضمام إلى منطقة التبادل الحر للقارة الإفريقية.

ثالثا: التوجهات الاقتصادية المستقبلية

تمثلت الحدود والسياسات المقترحة بإطار الرؤية الإستراتيجية الاقتصادية لتعزيز بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار، في تجديد استقرار الإطار القانوني من أجل تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإزالة العراقيل والأعباء البيروقراطية، وإنشاء شبكة تقييم وتعديل المزايا الممنوحة للمشاريع الاستثمارية، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووضع إطار قانوني جديد لها. كما اعتمدت الحكومة قواعد جديدة لحوكمة الموازنة العامة، من خلال استعادة الانضباط وصرامة تنفيذ بنود الموازنة العامة للدولة التي

سوف تنعكس على أداء الإنفاق العام وموائمته مع الموارد المالية المتاحة، وضمان نجاعة الإنفاق من خلال إنشاء آليات للمتابعة والتقييم الاقتصادي، وتنفيذ إصلاح تدريجي وشامل لعمليات الدعم والتي يبلغ مستواها إلى حوالي 25 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي والتي تستهدف بالدرجة الأولى الأسر الفقيرة ذوي الدخل المحدود.

كما أجرت الحكومة مجموعة من الإصلاحات الضريبية متمثلة في مراجعة نظام الحوافز الضريبية، وحرصها للمحافظة على زيادة الإنتاج والإنتاجية بما يعزز من القيمة المضافة.

خلاصة

يتسبب اعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل شبه كامل على مورد واحد هو النفط، وضعف استثمار الفوائض المالية في تنويع الهيكل الاقتصادي، بالتأثير على أداء القطاعات الاقتصادية، مما جعل القطاع النفطي بمثابة المغذي الرئيسي للقطاعات الأخرى ولمجمل الاقتصاد.

ففي ظل غياب الرؤية الاستراتيجية الاقتصادية، والتخبط في صنع القرار الاقتصادي، ونتيجة البرامج التي اعتمدت عليها الجزائر لتحقيق التنويع الاقتصادي، لازالت العائدات النفطية الممول الأساسي للإيرادات العامة، لذلك يجب تطوير القطاعات الاقتصادية، وتنويع مصادر الدخل، من خلال وضع خطط استراتيجية تهدف للنهوض بالقطاعات الأخرى كالقطاع الزراعي والسياحي، وتشجيع الاستثمارات فيها. كذلك العمل على توظيف الإيرادات النفطية في تمويل مشاريع البنى التحتية، بهدف توفير بيئة استثمارية لتنمية القطاعات الاقتصادية الرئيسية ورفع نسبة مساهمة هذه القطاعات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بهدف تغيير النمط الاقتصادي من اقتصاد ريعي إلى نمط اقتصادي متنوع.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب العربية

تمهيد

يعود اهتمام الدول بالتنويع الاقتصادي لعدة عقود، حيث اعتمدت العديد من هذه الدول في خططها التنموية على سياسات قطاعية وكلية كأن يأمل منها تعزيز تنويع الإنتاج والتصدير، إلا أن أزمة التنمية العربية التي تبلورت بوضوح خلال فترة الثمانينات أنتجت زخما كبيرا لدى صناع القرار التنموي للاهتمام بالتنويع الاقتصادي، خاصة في البلدان المصدرة للنفط، وأصبح ركنا أساسيا في خططها ورؤاها الإستراتيجية.

يعتمد التنويع الاقتصادي على دراسة قدرة البلدان الريعية في تقليل اعتمادها على مورد وحيد، وفي هذا الشأن مستلزماته ومقوماته تتطلب توافر الشروط الأساسية من حيث قدرة البلد المادية والبشرية على الانتقال التدريجي من التركيز إلى التنويع.

في هذا الشأن تطرح عدة تساؤلات حول مدى اهتمام العديد من الدول بالتنويع الاقتصادي كسياسة تهدف إلى المساهمة في النمو المستدام، وذلك من خلال تنويع القاعدة الإنتاجية والتوسع في الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية، وإلى الجهود التي تبذلها على مستوى التخطيط والتنفيذ.

اعتمدنا في هذا الفصل على نماذج اقتصادية يشهد لها بالنجاح في مجال التنويع الاقتصادي من خلال السياسات الاقتصادية التي اعتمدت عليها وتحليل بعض المؤشرات الاقتصادية للفترة الممتدة بين 2010 و2020.

المبحث الأول: التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال بعض المتغيرات الاقتصادية

يعد تقييم الأداء الاقتصادي عملية أساسية لفهم مسارها التنموي واستشراف آفاقها المستقبلية، وفي هذا السياق يبرز الاعتماد على المؤشرات الدولية كأداة موضوعية ومقارنة تتيح قياس مدى نجاعة السياسات الاقتصادية ومدى تكيف الاقتصاد مع المتغيرات الإقليمية والعالمية، بالإضافة إلى تحليل بعض المتغيرات الاقتصادية التي تحدد القوى الدافعة للتنويع الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الأول: التقييم على مستوى أهم المؤشرات الدولية

تأتي أهمية التقييم في ظل التحديات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد الجزائري خاصة المتعلقة بالاعتماد المفرط على قطاع المحروقات، والتذبذب في مستويات النمو. من هنا نسعى إلى تسليط الضوء على وضعية الاقتصاد الجزائري من خلال تحليل أبرز المؤشرات الدولية.

أولا: مؤشر التنافسية العالمي

السنة	2015	2018	2019
الترتيب عالميا	87	92	89
الترتيب عربيا	9	11	11
عدد الدول العربية /اجمالي الدول في المؤشر	13/140	14/140	14/141
متوسط قيمة المؤشر للدول العربية	66,2	73,0	72,0

المصدر: بيانات مؤشرات التنافسية العالمي، واقع التقارير للسنوات 2015-2018-2019

صنفت الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي خلال سنة 2019 في المرتبة 89 من أصل 141 دولة ولم يتغير هذا الترتيب كثيرا عن سنة 2015، مما يعكس احتياج الجزائر لمجموعة من الإصلاحات لتحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري، أما على المستوى العربي تحصلت على المرتبة 11 لسنتين على التوالي 2018 و2019.

ثانيا: مؤشر التنمية البشرية

السنة	2015	2019	2020
الترتيب العالمي	83	82	91
الترتيب عربيا	9	7	7
عدد الدول العربية /اجمالي الدول في المؤشر	21/188	21/189	21/189
متوسط قيمة المؤشر للدول العربية	100	105	106

المصدر : بيانات مؤشر التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة الإنمائي UNDP

من حيث مؤشر التنمية البشرية أخذت الجزائر المرتبة 83 على مستوى العالم سنة 2015، بينما ارتفع المؤشر سنة 2020 إلى المركز 91، ما يفسر ضعف أداء الدولة في تحقيق التنمية البشرية، أما على المستوى العربي احتلت المركز السابع للسنتين 2019و2020على التوالي بعدما كانت في المرتبة 9 عام 2015.

ثالثا: مؤشر التنمية المستدامة

السنة	2019	2020	2021
قيمة المؤشر	71	72	70,9
الترتيب عالميا	53	56	66
الترتيب عربيا	1	1	2

المصدر: بيانات مؤشر التنمية المستدامة بتقرير التنمية المستدامة2021/2020/2019

الصادر عن: https dashboards.sdgindex.org

على صعيد مؤشر أهداف التنمية المستدامة أخذت الجزائر المرتبة الأولى عربيا لعامي 2019 و2020 على التوالي والثانية عام2021، كما احتلت المرتبة 56عالميا عام 2020 والمرتبة 66 عام2021 بفارق 10 مراكز وهذا راجع لتراجع مؤشر العمل اللائق والنمو الاقتصادي.

رابعا: مؤشر الابتكار العالمي

السنة / الترتيب	2015	2019	2020	2021
الترتيب عالميا	126	113	121	120
الترتيب عربيا	12	12	12	12
عدد الدول لعربية/اجمالي الدول في المؤشر	14/141	13/129	13/131	13/132
متوسط الدول العربية	82	80	82	81

المصدر: بيانات مؤشر الابتكار العالمي الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية

نلاحظ من خلال الجدول تحسن في مؤشر الابتكار العالمي حيث صنفت الجزائر سنة 2021 بالمرتبة 120 عالميا مقارنة بسنة 2015 أين احتلت المرتبة 126، غير أن الترتيب على المستوى العربي استقر في المركز الثاني عشر منذ عام 2015.

المطلب الثاني: الأداء على مستوى الاقتصاد الكلي

يعتبر استقرار الاقتصاد الكلي شرطا ضروريا من أجل التنمية والنمو، لذا لا بد من تطوير سياسات الاقتصاد الكلي ضمن إطار منسق يقدم الخطوط العريضة التي تنظم استراتيجيات الاقتصاد الكلي.

أولا: المتغيرات الاقتصادية الكلية

تتحدد المتغيرات الاقتصادية بجمع البيانات من مختلف قطاعات الاقتصاد، مما يوفر الفرص لتحديد الاتجاهات الأساسية للبعض منها كالناتج المحلي الإجمالي، التضخم والبطالة، الجدول الآتي يوضح تطور بعض المتغيرات الاقتصادية.

جدول 23: المتغيرات الاقتصادية للجزائر.

المتغير	2010	2012	2015	2019	2020	2021
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	3,3	3,3	3,7	0,8	-4,9	3,4
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي دولار أمريكي	-	-	4,153	3,940	3,337	3,638
معدل التضخم%	3,91	8,89	4,78	1,95	2,42	7,6
معدل البطالة%	10	11	11,2	11,4	12,2	11,7
نسبة الادخار من الناتج المحلي الإجمالي%	-	-	34,3	36,1	29,9	33,8
نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي%	-	-	50,8	46,0	42,6	41,4

المصدر: صندوق النقد الدولي، بيانات تقرير أكتوبر 2021، World Economic Outlook

المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، وزارة المالية،2010-2021

كان للتراجع المتزامن في إنتاج وأسعار النفط بالإضافة لجائحة كوفيد-19- انعكاسات على الاقتصاد الجزائري، مما أدى الى انكماش حاد في إجمالي الناتج المحلي بنسبة 4,9% في عام 2020، وخاصة أنه كان يعاني من معدل نمو منخفض في السنوات قبل 2019 حيث لم يتجاوز 1% مقارنة لما كان عليه سنة 2015 بحوالي 4%. أين اتخذت الحكومة الجزائرية التدابير والسياسات، حيث قامت

بتنفيذ مجموعة من السياسات المالية والنقدية للحدّ من الآثار السلبية على الاقتصاد كتأجيل دفع الضرائب وزيادة الإنفاق على الصحة، وصرف إعانات البطالة والتحويلات الفورية للأسر ذات الدخل المنخفض وتخفيضات في معدل الفائدة التوجيهي للبنك المركزي وفي نسبة الاحتياطات الإجبارية وتخفيف القواعد الاحترازية المطبقة على البنوك[1].

ثانيا: الأداء القطاعي للاقتصاد

يتم تشخيص وضعية الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على تحليل نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي.

جدول24 : الاقتصاد الجزائري من خلال بعض القطاعات

الوحدة: مليون دولار

المتغير	2015		2019		2020	
	القيمة	المساهمة في الناتج	القيمة	المساهمة في الناتج	القيمة	المساهمة في الناتج
قطاعات الإنتاج السلعي	87,349	%52,2	83,901	%53,5	69,166	%49,1
قطاعات الخدمات الإنتاجية	46,184	%27,6	42,921	%27,4	42,111	%29,9
قطاعات الخدمات الاجتماعية	33,687	%20,1	29,913	%19,1	29,460	%20,9
الناتج المحلي الإجمالي	167,220		156,735		140,737	

المصدر: صندوق النقد العربي – بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016– 2021

توضح الأرقام في الجدول أعلاه تباطأ معدل النمو الاقتصادي في الجزائر وسط التعبئة الاجتماعية المطولة والتحول السياسي، ما أدى إلى ضعف ثقة المستهلك، الشركات ومستويات الانفاق. حيث على

[1] أسماء بللعما، دحمان بن عبد الفتاح، استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض تجارب دولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة أحمد دراية– أدرار، مجلد 7، العدد 1، 2018، ص ص 329–353.

المستوى القطاعي، استمر التدهور الهيكلي لصناعة الهيدروكربونات، مع تراجع الصناعة بنسبة 4,9%، بينما ارتفع القطاع غير النفطي بنسبة 2,4 %.

ثالثا: مؤشرات ميزان المدفوعات

جدول25 : هيكل ميزان المدفوعات

المؤشر	2015	2019	2020
ميزان السلع والخدمات (مليار دولار)	−25 ,4	−15,7	−17,49
ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)	−27,3	−17,0	−18,7
ميزان الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي%	−16,4	−9,9	−12,7
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة مليون دولار	−585	1,382	1,125

المصدر: صندوق النقد الدولي تقارير سنوية لأعداد متفرقة World Economic Outlook

IMF Access to Macroeconomic and Financial Data

بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر من تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن البنك الدولي 2021

Http: // www.albankaldawli.org/ar

لقد أدت السياسة المالية العامة التوسعية المتبعة إلى زيادة مستويات العجز في الحساب الجاري الخارجي، رغم تقليص الاستيراد، كما أدت إلى ارتفاع كبير في الاحتياجات التمويلية التي تمت تلبيتها إلى حدّ كبير عن طريق البنك المركزي حيث اتسع عجز المالية العامة وبلغ أكثر من 15% عام 2015 وتحسن نوعا ما في 2019، بعدها عرفت مستويات العجز زيادة بسبب جائحة كوفيد 19التي تأثر به العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.

أما على صعيد الاستثمار الأجنبي المباشر، كان نصيب الجزائر ضعيف بين الدول العربية من حيث جذب الإستثمارات، فكان نصيبها 6 مشاريع من إجمالي المشاريع في المنطقة، بما يمثل 1 % من الإجمالي وبتكلفة رأسمالية قيمتها 77مليون دولار بما يمثل 0,2 %من إجمالي تكلفة الإستثمار،

وقد يعود ذلك للقيود التي فرضتها الجزائر على بعض القطاعات مثل قطاع التعدين، صيد الأسماك، الزراعة والنقل ...

تحتاج الجزائر، شأنها شأن البلدان الأخرى المصدرة للنفط في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى التحول نحو اقتصاد أكثر تنوعا لزيادة فرص العمل.

المطلب الثالث: التنويع الاقتصادي الجزائري من خلال مؤشر هرفندال-هيرشمان

ركزت الحكومة الجزائرية في هذه المرحلة على حفز مستوى التنويع الاقتصادي لدعم النمو الاقتصادي من خلال تبني عدة إصلاحات وتعديل القوانين المنظمة لبيئة الأعمال التي تهدف إلى رفع مستويات الكفاءة والتنافسية وجذب الإستثمارات الأجنبية[1].

أولا: القطاعات المحرّكة للنمو الاقتصادي في الجزائر

من خلال مؤشرات قياس درجة التنويع الاقتصادي اتضح أن الاقتصاد الجزائري تأثر بالأزمة النفطية والانخفاض الحاد في أسعار النفط للسداسي الثاني لسنة 2014، مما أدى إلى تزايد عجز الموازنة العامة وتراجع الإيرادات النفطية بصورة حادة عام 2016.

* **التنويع في الناتج المحلي الإجمالي:** يعتمد تحليل تنويع الناتج المحلي على مدى تنويع الأنشطة الإنتاجية ونسبة مساهمة كل نشاط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، باعتباره أحد المؤشرات المعبرة عن مستوى الأداء الاقتصادي، كما أن نموه يعبر عن كفاءة الاقتصاد وتطور مستوى المعيشة ومن ثم كمقياس للرفاهية.

لمعرفة أهم القطاعات الاقتصادية التي تسهم في تكوين القيمة المضافة للإنتاج المحلي الإجمالي، نستعين بنسبة مساهمة هاته القطاعات في تكوين الإنتاج المحلي الإجمالي من خلال الجدول أدناه:

جدول 26: نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي

الوحدة %

السنة	الزراعة	المحروقات	الصناعة	البناء والأشغال العامة	النقل والاتصالات	التجارة والخدمات
2010	10,51	43,94	6,39	12,37	9,67	17,11
2011	10,42	46,79	5,85	11,12	9,46	16,37
2012	11,39	44,99	5,84	11,30	9,57	16,91
2013	12,76	39,11	5,96	12,21	11,38	18,57

[1] هيبة الله أوريسي، مرجع سبق ذكره، ص695.

2014	13,38	35,64	6,32	13,06	11,70	19,90
2015	15,53	25,62	7,38	14,93	13,37	23,18
2016	16,39	23,77	7,50	15,27	13,79	23,29
2017	15,82	26,99	7,45	15,10	14,01	20,63
2018	15,40	29,45	7,16	14,31	13,58	20,09
2019	16,05	25,32	7,40	15,81	14,24	21,19
2020	20,92	16,98	8,40	17,57	15,30	22,97

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على: النشرات الإحصائية لبنك الجزائر رقم 10-52، من سنة 2010-2020، بنك الجزائر، التقرير السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر،2015، ص139-154، الديوان الوطني للإحصائيات، نشرة فصلية للإحصاء رقم 100، الفصل الرابع2020.

من خلال دراسة نسب مساهمة الأنشطة الانتاجية المكونة للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر اتضح ما يلي:

- ارتفاع نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الإنتاج المحلي الإجمالي[1]، بعد الانخفاض في هاته النسبة سنة 2008-2009 نتيجة تراجع أسعار النفط بسبب الأزمة المالية العالمية إلا أنه مع عودة التحسن في سوق النفط عادت النسبة للارتفاع كما يبينه الجدول خلال 2010 و2014 حيث بلغت سنة 2015 نسبة 25,55 % تزامنا مع انخفاض أسعار النفط.

-أما نسبة مساهمة القطاع الفلاحي فقد ارتفعت خلال الفترة 2011 – 2015 من 10,49 % سنة 2011 إلى نسبة 15,58 % سنة 2015، ولعل ذلك يعود للجهود الرامية إلى تنمية القطاعات خارج المحروقات لا سيما منها قطاع الفلاحة.

-تعد مساهمة القطاعات الإنتاجية وعلى رأسها قطاعات الزراعة والصناعة مؤشرا مهما في قياس درجة التنويع الاقتصادي فكلما زادت مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت درجة التنويع الاقتصادي. إذ يتبين من الجدول أعلاه أن الإنتاج المحلي في الجزائر يتحدد بدرجة كبيرة بقطاع المحروقات الذي يمثل النسبة العالية مقارنة بالقطاعات الأخرى، غير أن ما نلاحظه في هذه النسب انخفاض مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي من 43,94 % سنة 2010 إلى 16,98 % في 2020، وقد لا يدل هذا التراجع على توجه الاقتصاد الجزائري إلى التنويع لأنه لا يمكن إغفال انهيار أسعار النفط كسبب رئيسي لتراجع مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر.

[1] التنويع الاقتصادي، مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصاديات العربية، ص 65.

– بالنسبة للصناعات الاستخراجية فكانت مرتفعة جدا مقارنة بالقطاعات الأخرى، إلا أن بتأثير الأزمة النفطية الأخيرة لسنة 2014 انخفضت نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية سنة 2016 ب 16,58 %.

–كما تشهد القطاعات الأخرى خارج المحروقات تراجعا في مساهمتها لتنويع الهيكل الإنتاجي وتنمية الإقتصاد الجزائري من حيث معدل النمو الإقتصادي وتكوين الناتج المحلي الإجمالي، بالرغم من المجهودات المبذولة والإجراءات المتخذة من أجل النهوض بمختلف القطاعات المحركة للنمو في الجزائر[1]. ومنه نستنتج أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد على قطاع المحروقات بدرجة كبيرة في تكوين الإنتاج المحلي الإجمالي أما بقية القطاعات فنسبة مساهمتها ضعيفة جدا. هذا ما يوضحه الجدول:

جدول 27: معامل هرفندل هيرشمان لتنويع الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2010–2020

السنة	2010	2012	2014	2016	2018	2019	2020
المؤشر	0,979	0,754	0,614	0,655	0,783	0,812	0,869

المصدر: الإحصاءات السنوية لكل من البنك العالمي وصندوق النقد العربي

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة مؤشر هرفندال–هيرشمان تخضع لتغيرات أسعار النفط، ففي ظل الأزمة النفطية 2014 أدى انخفاض أسعار النفط والتي كانت تقدر بحوالي 96 دولار للبرميل لحوالي 40 دولار للبرميل عام2016، إلى انخفاض قيمة الناتج المحلي الاجمالي وانخفاض نسبة مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية، وبالتالي انخفاض قيمة المؤشر، مما يدل على ضعف التنويع في الناتج المحلي الاجمالي.

يعود انخفاض مؤشر التنويع لتغيرات أسعار النفط، وحالة الركود الاقتصادي، ولا يدل على تحسن تنويع القاعدة الإنتاجية بسبب تأثرها لحجم الناتج المسجل في قطاع المحروقات الذي بدوره يتأثر بتقلبات أسعار النفط، ومنه لا يوصف درجة التنويع الاقتصادي[2].

ومنه يشير المؤشر إلى ضعف التنويع الاقتصادي لأن قيمته تقترب من الواحد رغم الاصلاحات والبرامج التنموية التي قامت بها الجزائر إلا أنها تبقى غير كافية لتحقيق التنويع الاقتصادي[3].

[1] سفيان الشارف بن عطية، مرجع سبق ذكره، ص110.

[2] أحمد ضيف، أحمد عزوز، مرجع سبق ذكره، ص29.

[3] فايزة جاوي، ياسين حفصي بونبعو، قياس وتحليل أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي باستخدام نماذج بنال، حالة الدول المصدرة للنفط أوبك للفترة 2000–2020، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 5 العدد 2، 2022 ص ص 801–821.

*** التنويع في الايرادات الحكومية:**

يعد التنويع في الإيرادات بمثابة استراتيجية تهدف لتقليل الاعتماد على عدد محدود من مصادر الدخل الحكومي، مما يساعد على تعزيز الاستقرار المالي للدولة، وتفادي المخاطر الناتجة عن تقلبات السوق أو الأزمات الاقتصادية. تسعى الجزائر لتعزيز الإيرادات غير النفطية مع الحفاظ على إيرادات قطاع المحروقات باعتباره المصدر الرئيسي للإيرادات، من خلال تحسين تحصيل الضرائب وتنويع مصادر الإيرادات.

جدول 28: الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة 2010-2020

الوحدة: مليار دج

السنوات	اجمالي الايرادات	الإيرادات النفطية	الإيرادات غير النفطية
2010	4392,9	2905,0	1487,8
2012	6339,3	4181,3	2155,0
2014	5738,4	3388,4	2349,9
2016	5042,2	1781,1	3261,1
2018	5797,0	2359,0	3438,0
2020	6746,0	2816,0	3929,0

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

شهدت إيرادات الجزائر في فترة الدراسة تقلبات ملحوظة نتيجة تقلبات أسعار النفط، فبالرغم من الجهود المبذولة لتنويع الإيرادات، لا تزال إيرادات المحروقات تشكل جزءا كبيرا من الميزانية. حيث من الجدول نلاحظ أن الإيرادات النفطية تشكل الجزء الأكبر من الإيرادات العامة تجاوزت نسبة 60 %، بينما شهدت الإيرادات غير النفطية زيادة تدريجية، إلا أن التحديات الاقتصادية تتطلب تنويع مصادر الإيرادات وتعزيز القطاع غير النفطي لتحقيق استدامة مالية.

*** التنويع في الصادرات والواردات:** تبرز أهمية التنويع الاقتصادي لقطاع الصادرات والواردات في إحداث تغيير بنية التجارة الخارجية[1]، إذ يعاني هيكل الصادرات من اختلالات كبيرة في ظل هيمنة الصادرات النفطية، حيث جعل السلع تفقد قدرتها على منافسة السلع الدولية باعتبار أسعار النفط تتحدد وفق معايير السوق الدولية.

[1] هيبة الله أوريسي، مرجع سبق ذكره، ص699.

ففي ظل هيمنة الصادرات النفطية، نلاحظ غياب للتنويع السلعي للصادرات، إذ يعاني هيكل الصادرات من اختلالات هيكلية كبيرة جعل السلع الجزائرية تفقد قدرتها على منافسة السلع الدولية بما ان أسعار النفط تحدد وفق السوق الدولية فإن أي اختلال في هذه الأسعار سيؤدي إلى انهيار الاقتصاد.

***استراتيجية تنويع مصادر الدخل** : تعرف سياسة تنويع مصادر الدخل على أنها توسيع للقاعدة الاقتصادية، وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية، مالية وخدماتية[1]، حيث ينتج عن التقلبات التي تعرفها أسعار النفط تذبذب في مداخيل الدولة، مما ينعكس على انفاقها العام وكذا خطط التنمية الممولة بهذه المداخيل، بالإضافة إلى تناقص الاحتياطات من الموارد الطبيعية كالنفط والغاز باعتبارها موارد غير متجددة مما يحتم على الدولة إيجاد بدائل أو مداخيل أخرى لاستمرار التنمية الاقتصادية.

* **استراتيجية تمتين القطاع الصناعي** : يمكن للجزائر في مرحلة ما بعد النفط الاعتماد على مواردها الذاتية المتمثلة في بناء قاعدة صناعية متينة، خاصة ما يتعلق بالصناعات التحويلية وصناعة السيارات التي شرعت بتطويرها مؤخرا، وبالتالي فان الاستراتيجية التي يجب الاعتماد عليها هي بناء قاعدة اقتصادية ذاتية بالشراكة الأجنبية والاستفادة من التكنولوجيا، باعتبار الجزائر من الدول التي تتوفر فيها المزايا الخاصة بالاستثمار الصناعي، بالإضافة الى المورد البشري الذي تنتجه الجامعات ومراكز التكوين. كما نجد ضرورة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيعها لخلق الثروة وأن يصل إنتاجها الى مستوى الجودة العالمية[2].

لقد شهد القطاع الصناعي نقلة نوعية بفضل اطلاق مشاريع متعددة منها قطاع الاسمنت و قطاع الحديد و الصلب كما يساهم القطاع الصناعي في القيمة المضافة من خلال الصناعات الاستخراجية المتمثلة في خامات المعادن، الخامات غير المعدنية و النفط و الغاز بالإضافة الى الصناعات التحويلية المتمثلة في الصناعات الغذائية النسيجية ، مواد البناء ، الزجاج، الجلود و الأحذية ، الخشب ، الورق و البلاستيك كما تتوفر الجزائر على قطاع واعد هو قطاع الميكانيك و الإلكترونيك و المنتجات الكهربائية فتفعيل النشاط الصناعي من شانه المساهمة في هيكلة البنية التحتية للاقتصاد الوطني و فتح المجال للولوج الى الأسواق العالمية غير أن هذا لا يكون الا بالعمل على وضع استراتيجية صناعية شاملة و مرنة تأخذ كل معطيات المحيط الاقتصادي الجزائري و من أهم السياسات الواجب على الحكومة اتباعها.

---

[1] كريمة بسدات، عبد القادر بن شني، استقرار الاقتصاد الجزائري وحتمية تنويع مصادر الدخل، مجلة الاستراتيجية والتنمية المجلد 6 العدد11، ص ص 109-131.

[2] بشير مصيطفى، الجزائر تمتلك مصادر متنوعة لإدارة اقتصادها، موقع العربي الجديد، تاريخ الاطلاع 12 مارس2020.
http//www.alaraby.co.uk/supplement money and people

***استراتيجية النهوض بالقطاع الفلاحي** : تملك الجزائر مقومات اقتصادية هامة في قطاع الفلاحة، ما يجعلها في غنى عن المحروقات اذا ما استغلت إمكاناتها الفلاحية على أكمل وجه، مع العلم أن الجزائر قبل الاستعمار الفرنسي كانت وبوسائل بدائية من أكبر مصدري القمح في العالم، على غرار اليوم تحولت إلى أكبر مستورد له في العالم، على الرغم من توفر الوسائل التكنولوجية الحديثة المستعملة في الزراعة، بالإضافة إلى أن الجزائر تتوفر لديها مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للفلاحة المهملة والمقدرة بأكثر من مليون ومئتي ألف هكتار، من شأنها أن تعيد للفلاحة مكانتها في الاقتصاد الوطني، وهو قطاع واعد يمكن أن تعول عليه في ذلك.

أ-القطاع الزراعي: تعتبر الزراعة أحد القطاعات الحيوية واحد ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهي المصدر الرئيسي لإعالة معظم السكان، كما يساهم هذا القطاع في توفير المنتجات الغذائية والمدخلات الوسيطة للعديد من الصناعات، ويساهم في توفير النقد الأجنبي من خلال عائدات الصادرات من السلع الزراعية، ويعتبر تفعيل القطاع الزراعي الحل الأمثل لمواجهة تداعيات أزمة تهاوي أسعار النفط في الجزائر لما تملكه من مقومات تسمح بتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المحاصيل الزراعية، فبسبب قصور الإنتاج الزراعي، ارتفعت فاتورة الواردات، حيث تستورد الجزائر من الحليب واللحوم الحمراء والحبوب أكثر من 50%من احتياجاتها سنويا.

حتى تؤدي الجزائر دورها في تحقيق النهوض بالقطاع الزراعي يجب التركيز على أهم النقاط التالية:

- التركيز على المنتجات الزراعية الواسعة الطلب العالمي، كالسكر، الحبوب واللحوم، خاصة أن الجزائر تتميز بإمكانيات زراعية هائلة في هذه المنتجات؛

- تفعيل الموارد المالية التي يتم تخصيصها للتنمية الزراعية؛

- تطوير قاعدة بيانات المعلومات الزراعية التي تساعد على عملية التنمية، بالإضافة إلى رفع معدلات تبني تقنية الإنتاج، من خلال تقوية برامج نقل التكنولوجيا والإرشاد الزراعي؛

- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي؛

- دعم المنتجات الزراعية المحلية من خلال استعمال أدوات السياسة التجارية الحمائية، ومحاربة الاستيراد العشوائي للمنتجات الزراعية؛

- الاهتمام بالهيكل المؤسساتي للقطاع الزراعي وتفعيله باستخدام العوامل التكنولوجية والطاقات الاكاديمية، لتسهيل تنفيذ الخطط التنموية في القطاع الزراعي؛

– دعم الصادرات الزراعية من خلال تطبيق سياسات إعانات التصدير، خاصة في مجال الحبوب الجافة كالقمح؛

– الاستفادة من تجارب الدول التي حققت مستويات متقدمة في الصناعات الزراعية.

ب–الإنتاج النباتي والحيواني

•**الإنتاج النباتي:** عرف الإنتاج النباتي نمو مقارنة بالفترات السابقة، وهذا يعود لعدة عوامل أهمها السياسة الزراعية التي انتهجتها الجزائر لتحقيق تنمية زراعية مستدامة، وتحقيق مستوى أفضل للأمن الغذائي.

فبالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة، لا يزال الإنتاج الزراعي ضعيفا بالمقارنة مع القطاعات الأخرى، كما أن إنتاجية القطاع الزراعي تعتبر من بين المعدلات المتدنية، وهذا الوضع لا يبرر خاصة في ظل الإمكانات الضخمة التي تزخر بها الجزائر، حيث تمتلك حوالي 32 مليون هكتار من الأراضي الخصبة، منها 30% أراضي مستغلة في الزراعة، كما تملك نحو 20 مليون هكتار من السهول و9 ملايين هكتار من فضاءات الصيد البحري و2,4 مليون هكتار من الغابات التي تتمركز في المنطقة الشمالية من الوطن، ومن أهم المنتجات نجد الخضر، الحبوب الجافة والأشجار المثمرة أهمها الزيتون والكروم، أما عن الحمضيات نجدها تتركز في الشريط الساحلي وهي من أجود الحمضيات في العالم، بالإضافة إلى النخيل التي تتربع الصحراء الشاسعة.

- **الإنتاج الحيواني:** نظرا لاتساع الرقعة الجغرافية وتباين وتنوع المناخ، تمتلك الجزائر ثروة حيوانية كبيرة، ومن أهم ما تتكون منه تركيبة الثروة الحيوانية في الجزائر هي الأبقار، الأغنام، الماعز، الخيول والإبل بالإضافة إلى الدواجن والأسماك، حيث تحتل الجزائر المرتبة الثانية في إنتاج الأغنام بعد السودان.

***استراتيجية تطوير القطاع السياحي**

يعتبر القطاع السياحي مورد اقتصادي هام يمكن للجزائر الاعتماد عليه في مرحلة ما بعد النفط، بحيث تعد الجزائر أكبر بلد افريقي وعاشر10 أكبر بلد في العالم من حيث المساحة، كما تتوفر لديها مقومات سياحية عالية، منها أكثر من 1600كلم من الساحل، وصحراء شاسعة وأماكن سياحية أثرية مترامية الأطراف، يمكن الاعتماد عليها بعد تطويرها وانتهاج سياسة ترويجية للمنتوج السياحي الوطني وتعزيزه بالمرافق والهياكل الضرورية. الأمر الذي من شأنه رفع نسبة إسهام قطاع السياحة في الاقتصاد الوطني إلى أكثر من النسب التي يعرفها هذا القطاع من الناتج المحلي.

على الرغم من الأهمية المتزايدة للقطاع السياحي في العديد من الدول باعتباره مورد أساسي خارج قطاع المحروقات، إلا أنّ الواقع في الجزائر فإن القطاع لم يحظى بالمستوى المطلوب مقارنة مع البلدان المجاورة والشقيقة، فالاستثمارات في هذا القطاع جد ضئيلة مقارنة بكبر مساحة الجزائر وما تمتلكه من مقومات سياحية هامة.

يساهم القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي من خلال إنفاق السياح الأجانب والمحليين، بالإضافة إلى مساهمته في ميزان المدفوعات، كما يقوم القطاع بتوفير مناصب شغل وجذب رؤوس الأموال الاستثمارية. وبالتالي أصبح من الضروري الاهتمام بالقطاع السياحي ورسم استراتيجية للنهوض بالقطاع من خلال:

- إعادة هيكلة الإطار المؤسساتي لقطاع السياحة ومتابعة النشاطات السياحية؛
- دعم وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في السياحة؛
- تسهيل اجراء الولوج الى البلاد بالنسبة للسياح الأجانب وتخفيف الإجراءات الجمركية؛
- التخطيط السياحي لتحقيق التكامل في التنمية بين جميع القطاعات والتوافق بين الطلب السياحي والمنتج السياحي؛
- نشر الوعي السياحي بواسطة وسائل الاتصال؛
- اتباع سياسة ترويجية فعالة وتطوير مستوى الخدمات.

ثانيا: الاتجاهات المستقبلية للاقتصاد الجزائري

لقد سبق للخبراء والمحللين الجزائريين أن ناقشوا وضعية الاقتصاد الوطني في اتجاهاته المستقبلية منذ ظهور أولى إشارات الأزمة المالية ولا زالوا يفعلون ذلك لحد الساعة.

تتمتع الجزائر بهامش مناورة لتجنب صدمة اقتصادية في الأفق ولكنه هامش يتناقص مع الوقت بالنظر إلى التأخر المسجل في تطبيق نموذج النمو الجديد، والدليل على ذلك هو التراجع السريع في موجودات النقد الأجنبي بمعدل وصل إلى 3 مليار دولار شهريا منذ مطلع 2016 وإلى 1,9 مليار دولار شهريا منذ منتصف 2015 أين تراجعت موجودات النقد الأجنبي لدى بنك الجزائر من 197 مليار دولار نهاية 2013 إلى حوالي 116 مليار دولار آخر سنة 2016.

تتطلب حالة الجزائر ضبط السياستين النقدية والمالية بترسيم سوق الصرف الموازية في إطار رؤية شاملة لضبط سياسة الصرف وامتصاص فائض السيولة وذلك عن طريق آليات متطورة لإدارة

ادخار العائلات والمؤسسات، أما على مستوى الاستثمار فمن الضروري الانتقال من تمويل الاستثمار عن طريق السوق النقدية إلى سوق رأس المال أي شركات الاستثمار وسوق الأوراق المالية البورصة [1].

فيما يخص المجال الطاقوي فقد سطرت الجزائر استراتيجية آفاق 2040 تعتمد على مجموعة من الأهداف أهمها:

-الشروع في دراسة إمكانية تطوير استغلال ثروات المحروقات غير التقليدية؛

-استعمال الغاز وذلك بتحفيز استخدام غاز البترول المسال والغاز الطبيعي المضغوط في قطاع النقل؛

-تطوير استعمال الطاقات المتجددة برفع نسبة توليد الكهرباء من المصادر المتجددة؛

-المحافظة على البيئة في إطار التنمية المستدامة.

[1] بشير مصيطفى: اقتصادنا، الفرصة المتبقية، مرجع سبق ذكره، ص ص 37-39.

المبحث الثاني: تجربة الإمارات العربية المتحدة في التنويع الاقتصادي

تعد تجربة الإمارات في التنويع الاقتصادي نموذجا يحتذى به، حيث سعت إلى تقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات والتركيز على تطوير القطاعات غير النفطية ، وقد ساهم ذلك في التحول من دولة يعتمد اقتصادها على النفط بنسبة 90 % في الناتج المحلي عام 1971 إلى حوالي 30 % عام 2012 ، كما أنها استثمرت في إطار تنويع الاقتصاد المحلي لإنشاء أصول جديدة، وبنيات تحتية وخدمات ذات جودة عالية بهدف توفير قطب جهوي للخدمات اللوجستية والخدمات المالية والنقل والطاقة المتجددة والسياحة، كما عملت على إنشاء منطقة تجارة حرة لتطوير القدرات التصديرية.

لاستكمال المنهج، قامت الإمارات بإدراج عدة استراتيجيات وهي خطة دبي 2015، رؤية الإمارات 2021 ورؤية أبو ظبي 2030، كما تعمل على ان تصبح مركزا لتجارة التجزئة والجملة، وأحد أهم مقاصد الاستثمار السياحي والعقاري في المنطقة من خلال توفير إدارة فعالة ودعم حكومي للمشاريع الكبرى، واقتصاد السوق مسير لحركة الأموال والمعاملات، وترخيص للأجانب بامتلاك العقارات.

المطلب الأول: التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة:

تمثل الاستدامة الاقتصادية إحدى ركائز التنمية المستدامة الثلاثة وهي النمو الاقتصادي، الإدماج الاجتماعي والحماية البيئية، بمعنى استخدام الموارد القائمة على النحو الأمثل الذي يمكن من تحقيق توازن على المدى الطويل يتم من خلاله تحقيق المصالح الاقتصادية والإيفاء بالالتزامات الاجتماعية، إضافة إلى تعزيز البنية التحتية والمدن الصناعية والخدمات المالية والمصرفية.

أكد صندوق النقد الدولي بتمكن اقتصاد دولة الإمارات من تجاوز صدمة النفط بعد 2014، فضلا عن مناخها الملائم للأعمال التجارية ومصادر الدخل المتنوعة فيها، كما يرتقب استدامة النمو الاقتصادي في ظل التوقعات الإيجابية للتجارة العالمية وتسهيلات ضبط الأوضاع المالية وتسريع الاستثمار ضمن المحركات الاقتصادية الرئيسية، حيث تظهر تصنيفات الإمارات من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية العالمية نجاح الجهود المبذولة في تسريع عملية التنويع وخلق بيئة استثمارية وتعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة.

أولا: التقييم على مستوى أهم المؤشرات الدولية

تعد دولة الإمارات إحدى أهم الدول الخليجية وثاني أكبر اقتصاد في المنطقة العربية نظرا لنمو صادراتها من النفط والغاز واعتمادها على إستراتيجية هادفة إلى تنويع مصادر الناتج المحلي من قطاعات اقتصادية مختلفة اذ قطعت شوطا كبيرا في مسيرة النمو الاقتصادي، وتمكنت من تنويع قاعدة مواردها

الاقتصادية، لمواجهة تقلبات سوق النفط والتحديات المحلية والإقليمية والعالمية المختلفة، الأمر الذي ضمن لها احتفاظ اقتصاد بلادها بميزة تنافسية قوية بوصفها المركز التجاري الأساسي في تلك المنطقة.

1-مؤشر التنافسية العالمي

يعتبر مؤشر التنافسية بمثابة تقرير سنوي يقيم قدرة البلد على المنافسة الاقتصادية استنادا الى مجموعة من العوامل الاقتصادية، الاجتماعية والتكنولوجية، بالإضافة الى قدرتها على مواجهة التحديات العالمية وتحقيق النمو المستدام، وذلك بالاعتماد على تحليل أربعة محاور أساسية تتمثل في الأداء الاقتصادي، كفاءة الحكومة، بيئة الاعمال والبنية التحتية.

جدول 29: ترتيب الإمارات من خلال مؤشر التنافسية

السنة	2015	2019	2020
الترتيب عالميا	17	25	25
الترتيب عربيا	2	1	1
عدد الدول لعربية/اجمالي الدول في المؤشر	13/140	14/141	141/14
متوسط المؤشر للدول العربية	66,2	72,0	72,0

المصدر: بيانات مؤشرات التنافسية العالمي من واقع تقارير سنوات 2015،2018و2020

احتلت الإمارات سنة 2015 المركز 17 عالميا والثانية عربيا حيث برزت عدة محاور مثل البنية التحتية، الابتكار، البيئة الاقتصادية والاستقرار المالي. كما حافظت على مكانتها كدولة تنافسية على المستوى العالمي واحتلت المرتبة 25 عالميا والأولى عربيا سنتي 2019و2020 متقدمة على بعض الدول مثل الولايات المتحدة، المانيا، ايرلندا لتظل بذلك الدولة الوحيدة عربيا التي نجحت في حجز موقعها ضمن العشر الكبار وذلك لأربع سنوات متتالية، منذ انضمامها لقائمة العشر الأوائل عام 2017.

2-مؤشر التنمية المستدامة

تعتبر التنمية المستدامة جزءا أساسيا من رؤية البلد لتحقيق مستقبل أفضل لجميع المواطنين والمقيمين، حيث تبنت الامارات سياسة فعالة تجمع بين الاقتصاد، البيئة والمجتمع.

تركز الحكومة على تحقيق اهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة والتي تتضمن 17 هدفا كالقضاء على الفقر والجوع، تعزيز الصحة والتعليم وتحفيز النمو الاقتصادي المستدام.

جدول 30: الترتيب حسب مؤشر التنمية المستدامة

السنة	2019	2020	2021
قيمة المؤشر	69,7	70,3	70,2
الترتيب عالميا	65	71	71
الترتيب عربيا	3	4	4

المصدر: بيانات مؤشر التنمية المستدامة بتقرير التنمية المستدامة للسنوات 2019-2020-2021

الصادر عن: https// Dashboard. sdgindex.org يوم الاطلاع-2022/03/18

على الرغم من أن الإمارات تعتمد على الدخل النفطي وباعتبارها أحد أكبر منتجي النفط في العالم، مع نجاحها في رعاية قطاعاتها غير النفطية وفي ظل قيادتها الريادية، جعلا منها ثاني أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط، حيث تمكنت بفضل عائدات النفط الكبيرة الاستثمار بشكل كبير في البنية التحتية المادية والاجتماعية، ما أدى بدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

وقد أخذت دولة الإمارات عبرة من التراجع في أسعار النفط الذي كان حدثا ذا إيجابية بالنسبة للدولة، حيث دفعتها إلى تسريع تنويع القاعدة الاقتصادية ورفع من حصة القطاع غير النفطي في الإنتاج المحلي الإجمالي ليفوق 80%. وهذا ما يؤكده مؤشر التنمية المستدامة الدي تصدرت فيه الامارات الرتبة 4عربيا مقابل المركز 71 عالميا في سنة 2020 بعدما كانت في المرتبة 65 عالميا سنة 2019.

3-مؤشر التنمية البشرية

يشمل مؤشر التنمية البشرية ثلاثة ابعاد رئيسية تتمثل في المستوى المعيشي، الصحة والتعليم. فنجد الإمارات تحافظ على تصنيف جيد في مؤشر التنمية البشرية من خلال السياسات التي تتبناها لهدف تحقيق رفاهية مواطنيها والمقيمين على حد سواء، مما يعزز مكانتها كدولة رائدة في المنطقة والعالم.

جدول 31: مؤشر التنمية البشرية

السنة	2015	2019	2020
الترتيب العالمي	37	35	31
الترتيب عربيا	3	1	1
عدد الدول لعربية/اجمالي الدول في المؤشر	21/188	21/189	21/189
متوسط قيمة المؤشر للدول العربية	100	105	106

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء، بيانات مؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامجUNDP . الأمم المتحدة الإنمائي

صدرت الإمارات المركز الثالث عربيا سنة 2015 والمرتبة 37 عالميا من بين 188 دولة. نلاحظ من خلال الجدول تقدمها العالمي والعربي، حيث احتلت سنة 2020 المركز الأول عربيا و31 عالميا، وهذا ناجم عن السياسات الناجحة التي ترتكز على تعزيز التعليم الدي يمثل أحد الابعاد الرئيسية وذلك بتطوير المناهج الدراسية وتدريب المعلمين وتحسين جودة التعليم. كما تعمل الحكومة على توفير خدمات صحية شاملة وعالية الجودة مما ساهم في رفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة الى 78 سنة.

4-مؤشر الابتكار العالمي

يعتبر مؤشر الابتكار محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي باعتباره مقياسا لتقييم الابتكار والابداع في مختلف المجالات، لذلك تسعى الإمارات على تعزيز مكانتها كدولة رائدة في مجال الابتكار على المستوى العربي والعالمي، من خلال مجموعة تدابير واستراتيجيات تهدف الى تطوير البنية التحتية للابتكار وتعزيز التعاون بين مختلف القطاعات.

جدول 32: مؤشر الابتكار العالمي

السنة	2015	2019	2020
الترتيب عالميا	47	36	34
الترتيب عربيا	2	1	1
عدد الدول لعربية/اجمالي الدول في المؤشر	14/141	13/129	13/131
متوسط الدول العربية	82	80	82

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء، بيانات مؤشر الابتكار العالمي الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكريةWIPO

احتلت الإمارات المرتبة 47 عالميا في مؤشر الابتكار العالمي سنة 2015، حيث شهدت تقدما في انشاء بيئة داعمة للأعمال وذلك لتشجيع الشركات على الابتكار، كما قامت بالاستثمار في البحث والتطوير خصوصا في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حققت تصنيفا متقدما سنة 2020 اين احتلت المرتبة 34 متقدمة ب 13 مركزا مقارنة بسنة 2015، وهذا يعكس التزام الدولة بتعزيز قدراتها في مجال التنمية المستدامة المدعمة بالابتكار والابداع لمواكبة التطلعات الطموحة لمستقبل التنمية الاقتصادية في الدولة.

ثانيا: الأداء على مستوى الاقتصاد الكلي

تعتبر الإمارات واحدة من أكثر الاقتصادات المتقدمة في منطقة الخليج العربي، بفضل تنوع الاقتصاد واستراتيجيات التنمية، غير ان التحديات المرتبطة بتقلبات أسواق النفط والمنافسة الإقليمية والظروف البيئية تبقى

عوامل يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار ومراقبتها، اذ واصلت الامارات تنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية الداعمة نحو القطاعات والشركات التي تتوافر لها مقومات البقاء، وذلك بجذب المتخصصين من ذوي المهارات العالية ودعم التوظيف في القطاع الخاص وزيادة التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر وانتعاش السياحة، مما يضمن تحقيق نتائج النمو المستدام والشامل، كما تسعى الدولة إلى تحسين الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي على أن يواصل اجمالي الناتج المحلي النفطي النمو في ظل زيادة الإنتاج.

1-المتغيرات الاقتصادية الكلية

شهدت الإمارات نموا كبيرا في القطاعين النفطي وغير النفطي بفضل سياسات التحفيز الحكومية وزيادة الانفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية بالإضافة الى رفع مستوى الاستثمارات الخارجية.

جدول 33: المتغيرات الاقتصادية لدولة الامارات

المتغير	2010	2012	2014	2016	2018	2020
الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار	300.19	384,61	414.11	369.26	427.05	349.47
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي، دولار	35,392	44,386	46,866	41,054	46,722	37,629
معدل التضخم %	0,9	0,7	2,3	1,6	3,1	-2,07
معدل البطالة %	2,7	2,2	1,9	1,6	2,2	4,3
معدل الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي %		25,6	22,5	22,2	25,4	24,7

المصدر: صندوق النقد الدولي، بيانات تقرير الأداء الاقتصادي في المنطقة العربية 2022 أكتوبر World Economic Outlook,2021

تشير المعطيات الصادرة عن وزارة الاقتصاد والمدونة في الجدول أعلاه إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي مما يعد مؤشرا إيجابيا على نجاح سياسة الدولة في تأسيس اقتصاد متنوع الموارد والحفاظ على مستويات النمو خلال الفترة من 2010 إلى 2014 بالاستناد إلى القيمة الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي.

سجل الناتج المحلي الإجمالي سنة 2014 قيمة 414.11 مليار دولار امريكي مقارنة بسنة 2010 التي كانت قيمته منخفضة وهذا راجع لتداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 حيث سجل قيمة 300.19 مليار دولار أمريكي.

كما أثر انخفاض أسعار النفط في 2014 على بعض المتغيرات الاقتصادية، أين سجل الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا محسوسا سنة 2016 وقدرت قيمته 369,26 مليار دولار امريكي ما جعل الدولة تعزز التنوع الاقتصادي والتحول نحو القطاعات غير النفطية من خلال مشاريع ضخمة في البنية التحتية، السياحة، العقارات والتكنولوجيا ...

كما شهدت معدلات التضخم تقلبات تعود لعدة عوامل اقتصادية مثل السياسات المالية كضريبة القيمة المضافة وتغيرات الطلب على السلع والخدمات، حيث عرفت المعدلات ارتفاعا نسبيا في الفترة 2010-2018 بسبب تكاليف المواد الأساسية والسلع. أما فيما يخص الانخفاض الذي عرفه المعدل سنة 2020 يعود إلى تداعيات جائحة كورونا أين انكمش الطلب على السلع والخدمات وبالتالي انخفاض الأسعار في قطاعات عدة نتيجة انخفاض النشاط الاقتصادي العام. أما عن معدلات البطالة فقد شهدت انخفاضا مستمرا إلى غاية سنة 2016 لتعود للارتفاع بسبب تأثير أزمة النفط وجائحة كوفيد على الاقتصاد وسوق العمل.

2-الأداء القطاعي للاقتصاد

عرف اقتصاد الإمارات نموا في مختلف القطاعات والمجالات بفضل امتلاكه للعديد من المزايا المتمثلة بنظام سياسي واقتصادي مستقر وبنى تحتية قوية وموقع جغرافي متميز وعلاقات اقتصادية متطورة مع دول العالم وجهاز مصرفي متطور وسرعة تكيف مع المتغيرات والمستجدات الاقتصادية والمالية المحلية والعالمية[1].

جدول 34: مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي

الوحدة: مليون دولار

المتغير	2015		2019		2020	
	القيمة	المساهمة في الناتج	القيمة	المساهمة في الناتج	القيمة	المساهمة في الناتج
اجمالي قطاعات الإنتاج السلعي	181,403	49%	197,479	47%	151,651	42%
اجمالي قطاعات الخدمات الإنتاجية	100,086	27%	134,734	32%	125,528	35%

[1] الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة، المجلس الوطني للاعلام،2009، دار النشر شركة تراينت بريس ليمتد، ص173.

اجمالي قطاعات الخدمات الاجتماعية	85,300	23%	88,929	21%	83,502	23%
الناتج المحلي الإجمالي	366,789		414,349	100%	354,118	100%

المصدر: صندوق النقد العربي، بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016-2021

شهد اقتصاد الإمارات أداءا متميزا مدفوعا باستمرار تحقيق معدلات نمو في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، وارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، كما تم بروز قطاعات غير نفطية في عدة مجالات كالصناعة، الزراعة والخدمات، والتي ساهمت في تقليص دور القطاع النفطي وجعل القوى المحركة الرئيسية للنمو الاقتصادي متنوعا، مما أتاح للاقتصاد الإماراتي القدرة على التأقلم مع كافة الظروف والمتغيرات العالمية.

يظهر الأداء القوي للقطاعين النفطي وغير النفطي التزام الدولة بتنويع اقتصادها من خلال الرؤية الإستراتيجية لتحقيق نموا اقتصادي مستدام ومواجهة التحديات المستقبلية ،حيث يعتبر قطاع النفط والغاز من الاعمدة الرئيسية للاقتصاد الإماراتي اذ يمثل جزءا كبيرا في الناتج المحلي الإجمالي، غير أن القطاع عرف تحديات بسبب تقلبات الأسعار النفطية العالمية خاصة في الفترة 2014-2016 بالإضافة إلى تداعيات جائحة كوفيد 19 مما أدى إلى سرعة الاستجابة من خلال الاستثمار في الطاقة المتجددة مثل "مشروع الطاقة النووية" و"مجمع محمد بن راشد للطاقة الشمسية".

أما عن القطاع غير النفطي فقد شهد نموا خاصة في الخدمات المالية، السياحة، العقارات والنقل مما ساهم في رفع حصته في الناتج المحلي الإجمالي، وقد عملت الإمارات على بناء بنية تحتية رقمية، مع تعزيز الصناعات التكنولوجية مثل الذكاء الاصطناعي، كما قامت بعدة إصلاحات في القطاع المالي والمصرفي كتعديل قوانين الشركات والأعمال وإنشاء مناطق اقتصادية حرة جديدة وتطوير الأسواق المالية.

3-مؤشرات ميزان المدفوعات

يعد ميزان المدفوعات أداة حيوية لصانعي السياسات الاقتصادية، حيث يوفر معلومات دقيقة عن قوة الاقتصاد الوطني وصلته بالاقتصاد العالمي. كما يستخدم لتقييم استقرار العملة الوطنية وتوجيه السياسات المالية. فهو يعتبر مؤشر للأداء الاقتصادي حيث يعكس التغيرات الحاصلة في الحسابات الجارية وحساب رأس المال،

جدول 35: مؤشرات ميزان المدفوعات

الوحدة: مليار دولار

المؤشر	2015	2019	2020	2021
الميزان التجاري السلع والخدمات	57,2	80,7	54,6	76,9
ميزان الحساب الجاري	17,6	35,4	11	28,4
ميزان الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	4,8	8,4	3,1	7,1
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة	8,551	17,875	19,884	20,67

المصدر: صندوق النقد الدولي، بيانات تقرير الأداء الاقتصادي في الدول العربية2022

أكتوبر،World Economic Outlook 2021

لا زالت الإمارات تتمتع بفائض في الحساب الجاري الذي يشمل كل من الصادرات، الواردات وتحويلات الدخل والمدفوعات الجارية وهو ما يعكس قوة الاقتصاد الذي يعتمد على الصادرات النفطية بالدرجة الأولى. بلغ الفائض 17,6مليار دولار امريكي سنة 2015 واستمر في الارتفاع حتى عام 2019 اين وصل الى 35,4 مليار دولار امريكي. سنة 2020 نتيجة تداعيات جائحة كورونا عرف الفائض تراجعا ليصل الى 11مليار دولار امريكي. (ملحق رقم5)

كما نلاحظ التدفق القوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة في القطاعات غير النفطية، مثل العقارات، التكنولوجيا، والخدمات المالية، حيث جذبت الإمارات نحو 19,884مليار دولار عام 2020 مقارنة بسنة 2015 أين سجل التدفق 8,551 مليار دولار في ظل معاناة العالم من تداعيات الأزمة النفطية العالمية، كما تم دعم هذا الاتجاه من خلال بيئة استثمارية مواتية مثل المناطق الحرة والسياسات الاقتصادية التي تشجع الاستثمار في ظل إطلاق المبادرات الحكومية المتعلقة بجذب المبدعين ورواد الأعمال من كل ارجاء العالم.

تعتبر دبي من أبرز وجهات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث احتلت في عام 2020 المركز الأول في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا والرابع عالميا في استقطاب رؤوس أموال الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثاني: آفاق إستراتيجية التنويع الاقتصادي الإماراتي

أصبح مفهوم التنويع الاقتصادي رمزا وشعارا للسياسة الاقتصادية في معظم دول الخليج العربي وفي مقدمتها الإمارات، وقد كان المحرك الرئيسي لتجسيد ذلك المفهوم هو مدى وعي القيادات الخليجية بقابلية الموارد النفطية للنضوب مستقبلا، وهو ما كان دافعا للعمل من أجل تبني استراتيجيات جديدة تضمن البقاء والاستمرار، من خلال انتهاج جملة من السياسات الاقتصادية بغية تنمية الصناعات ذات الرأسمال الكثيف من جهة، وتنمية البنية التحتية المادية والاجتماعية والاستثمار فيها[1].

تتضمن إستراتيجية التنويع الاقتصادي إحداث سلسلة متعاقبة من التغيرات الهيكلية والبنيوية في الاقتصاد بغية التقليل من الاعتماد على مصدر واحد أو قطاع رئيسي معين، الأمر الذي يقتضي توفر جملة من الآليات ذات الكفاءة والفعالية والتي تؤدي إلى تحقيق التنمية والنهضة الاقتصادي من خلال زيادة الأهمية النسبية للقطاعات والنشاطات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي وتنويع مصادر الدخل وبالتالي سيكون لنجاح إستراتيجية التنويع الاقتصادي آثار ايجابية على اقتصاد أي دولة إذا ما استجابت لتلك التطورات والتغيرات بمرونة أكثر لا سيما في ظل التذبذبات الراهنة لأسعار النفط.

حققت الامارات نجاحا كبيرا توج بتعزيز حصة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى مكانتها كمركز دولي متنامي الأهمية للتجارة والسياحة والأعمال والخدمات وهكذا منحت لاقتصادها قدرا أكبر من المرونة والحصانة بوجه التقلبات الحادة في أسعار وعائدات النفط.

من جملة الدلالات المدعمة لتطبيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي بالإمارات نجد:

– حظي قطاع الصناعة في الإمارات بدعم كبير من الدولة باعتباره أحد مكونات الاقتصاد في الإمارات حيث يحافظ على وتيرة نمو عالية بمحافظته على نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي مرشحة للزيادة باستمرار نظرا لوصول بعض القطاعات الاقتصادية إلى مستويات تحقيق الأهداف وتحول الاستثمارات إلى القطاع الصناعي بأنشطته المتنوعة. كما تم تطوير الصناعات التحويلية مثل الألمنيوم، الحديد، وصناعة الطيران، بالإضافة إلى القطاع المالي الذي شهد نموًا كبيرًا خاصة في دبي، التي أصبحت أحد أكبر المراكز المالية في الشرق الأوسط[2].

– من جهة أخرى أولت الدولة اهتماما كبيرا بقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة نظرا لدوره في تعزيز مسيرة النمو وترسيخ سياسة التنويع الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد المعرفة القائم على الإبداع

[1] جبار بوكثير، حميدة زرقوط، قراءة لإستراتيجية التنويع الاقتصادي بدولة الامارات العربية المتحدة، انجازات رائدة وآفاق مستقبلية واعدة، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 4 العدد 1، 2017، ص ص 231-246.

[2] تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الإصدار الثالث عشر، أفريل 2021.

والابتكار تحقيقا لرؤية الإمارات 2021، كما أكدت على تسخير كل الجهود والإمكانات لدعم هذا القطاع الحيوي إدراكا منها بأهميته في دعم أداء الاقتصاد الوطني وتنافسية الدولة على المستويين الإقليمي والدولي.

استهدفت الأجندة الوطنية لتحقيق رؤية الإمارات 2021 إلى أن تصل نسبة مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى 70 % سنة 2021 لتكون داعما أساسيا للتنمية الاقتصادية في الدولة وأهم آليات التوجه الإستراتيجي لدعم الهيكل الإنتاجي للدولة وبناء قاعدة إنتاجية واقتصادية قوية وأحد أهم روافد تنويع مصادر الدخل فضلا عن توفير فرص العمل والحدّ من البطالة.

-كما يعتبر معرض " إكسبو " 2020 الحدث العالمي الأكبر لدولة الإمارات العربية المتحدة، يهدف إلى جمع الدول والشعوب من جميع أنحاء العالم لمناقشة التحديات الكبرى التي تواجهها البشرية، وتبادل الأفكار والخبرات حول كيفية بناء عالم أفضل ومستدام للمستقبل.

عمل المعرض على استقطاب العديد من الاستثمارات الأجنبية الضخمة والتي تم ضخها في عدد من القطاعات الحيوية أبرزها السياحة والتعليم، كما كان له دور مهم في تعزيز سمعة الإمارات كوجهة عالمية للابتكار والتكنولوجيا.

يمكن توضيح آفاق إستراتيجية التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال تحدياتها الاقتصادية وكذا مختلف الرؤى في مجال تحقيق التنويع الاقتصادي المستدام.

أولا: التحديات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة

يعد اقتصاد الإمارات العربية المتحدة الأكثر تنوعا في منطقة الخليج العربي، غير أن التذبذب في كل من أسعار النفط، معدل التضخم، البطالة، معدل الفائدة والميزان التجاري هي من بين العوامل الهامة التي يمكن أن تؤثر على أي اقتصاد لا سيما الإماراتي، حيث يمكن ايجاز أهم التحديات المؤثرة في السياسات التطبيقية لإستراتيجية التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة فيما يلي:

1- السياسات الحكومية في ظل انخفاض أسعار النفط:

تعتبر السياسات الحكومية العامل الأساسي الذي يمكن من أمن الاقتصاد الإماراتي وذلك عن طريق الكفاءة والترشيد في زيادة إنتاج الغاز والنفط يوميا حيث إن ارتفاع الأسعار ينتج عنه فوائد مباشرة لدولة الإمارات بالمقابل يحصل الاقتصاد على عائدات من هذه السلع الرئيسية المصدرة وهذا ما يعكسه التخطيط الإستراتيجي الجيد للحكومة الإماراتية التي سعت لتنويع اقتصادها وبالتالي فهي لا تعتمد على إنتاج النفط فحسب ولكن هناك قطاعات أخرى بدأت في النمو.

إلا أن تراجع أسعار النفط يخلق تحديات كبيرة على غرار التراجع الذي عرفه العالم في سنة 2014 حوالي 38 دولار للبرميل وبالتالي يجب إتباع إستراتيجية لتفادي تأثير انخفاضه على الاقتصاد.

2- التغيرات السياسية في المنطقة العربية: تؤثر التغيرات السياسية على العلاقات الاقتصادية وتدفقات رؤوس الأموال، فامتلاك الإمارات العربية لاستثمارات كبيرة في مجالات الاتصالات والعقارات وأنشطة أخرى في دول عربية أخرى التي تعرف اضطرابات سياسية قد يؤثر على مستوى الاستقرار والطلب على الاستثمارات الأجنبية، وهو ما يشكل أحد أهم المخاطر التي تواجه الاقتصاد الإماراتي.

3- السياحة والشؤون المالية الدولية بعد أزمة الشرق الأوسط:

تلعب السياحة والتمويل الدولي أدوارا هامة في تحقيق النمو وتعظيم العوائد المالية، غير أن بسبب الظروف الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط وما تشهده الساحة الدولية من توترات واضطرابات ساخنة، قد يتأثر الاقتصاد الكلي الإماراتي بكل هذه الأحداث، لذلك أوجب على الإدارة الإماراتية تبني نظام أمني صارم وقوي.

4- الموارد البشرية والتوظيف:

يلعب المغتربين الأجانب دورا هاما في الاقتصاد الإماراتي إذ يمثلون اليد العاملة الماهرة والمسيرة في العديد من المؤسسات والشركات الإماراتية، وفي هذا السياق أعلنت الحكومة الإماراتية جملة من القواعد الجديدة للتوظيف لهدف السيطرة على المسائل ذات الصلة بالموارد البشرية من جهة والتحكم في تدفق العاملين من جهة أخرى. والغرض الأساسي هو رفع الكفاءات وجعل النظام الداخلي ونظام المعلومات أكثر استقرارا وأمنا.

5-التباطؤ الاقتصادي في الأسواق الناشئة:

يعد ارتباط الاقتصاد الإماراتي بالأسواق الناشئة أبرزها الأسيوية عرضة للمخاطر باعتبارها الوجهة الرئيسية للصادرات الإماراتية بالإضافة إلى أن تباطؤ اقتصاديات الدول الأسيوية الناشئة قد يؤدي إلى انخفاض أسعار النفط الذي يشكل أحد المحركات المهمة وراء نمو الصادرات السلعية غير النفطية وتراجع السياحة والحد من الطلب الأجنبي على العقارات.

بالإضافة الى:

* عدم وجود نموذج موحد لسياسات التنمية الاقتصادية لدولة الإمارات راجع لتفاوت الموارد والكفاءات المتاحة بين الإمارات السبع.

* إدارة التباطؤ الحاصل في بعض المشاريع الإنشائية الكبرى خاصة بعد تراجع العوائد الريعية.

* عدم فعالية إصلاحات السياسات المحلية في تقليل مخاطر دورات الانتعاش والكساد.

* انخفاض في الإيرادات الريعية نتيجة تجدد الركود العالمي أو نتيجة زيادة العرض العالمي للنفط.

ثانيا: سياسة التنويع الاقتصادي في الإمارات أهدافها، محاورها ومراحلها

شكل الاستعداد لمرحلة ما بعد النفط أولوية لدى دولة الإمارات العربية المتحدة في إطار سعيها لبناء نموذج تنموي مستدام غير مرتبط بالنفط وتقلباته الحادة في أسواق الطاقة العالمية اذ تبرز الإمارات العربية المتحدة كتجربة ناجحة في التنويع الاقتصادي، كونها البلد الذي حقق مستويات عالية في جملة من المؤشرات العالمية خاصة في مجال الطيران.

يمكن الوقوف على أهم السياسات التي اتبعتها الإمارات لتحقيق التنويع الاقتصادي في الآتي:

* إنشاء المدن الصناعية، واستقطاب الخبرات الأجنبية لتأسيس صناعات محلية قادرة على المنافسة مع إنشاء مراكز أبحاث متخصصة والمعاهد الصناعية لإعداد وتدريب اليد العاملة.

* تبني سياسة مالية موسعة ركزت على ضخ مبالغ كبيرة من الإيرادات النفطية في تطوير وترقية البنية التحتية، من أجل خلق فرص للقطاع الخاص وتخفيض كلفة ممارسة الأعمال بالإضافة إلى الإعفاءات الضريبية التي ساهمت في رفع ربحية مشاريع القطاع الخاص ومن ثم تنويع الاقتصاد.

* استثمار الفوائض النفطية في تطوير القطاع غير النفطي، خاصة في مجال الطيران والسياحة الرياضية والصناعات الخفيفة، بالإضافة إلى خدمات النقل وتجارة التجزئة.

* وضع مخططات للتنويع كرؤية الإمارات 2021 ورؤية أبو ضبي 2030 بعد نجاح مشروع دبي 2015 بالإضافة إلى إستراتيجية الطاقة 2050 التي تتضمن بيئة اقتصادية تهدف للنمو في جميع القطاعات.

1-أهداف سياسة التنويع في دولة الإمارات العربية المتحدة

أثبتت الإمارات قدرتها في الصمود للظروف الاقتصادية المختلفة وتحقيق إستراتيجية للتنويع الاقتصادي والتقليل من مخاطر التركيز على القطاع النفطي ومواجهة العديد من التحديات حيث قامت بخطوات سبّاقة لضمان استقرار اقتصادها خاصة بعد الأزمة العالمية في 2008 متبوعة بارتفاع أسعار النفط في عام 2014، وذلك في إطار سعيها لتحقيق التنمية المستدامة والجهود التي تبذلها حكومتها لتكون إحدى أكثر الحكومات الرائدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية. كما تهدف توجهات الدولة إلى بناء أمة تستفيد من بيئة سياسية توفر الرأس المال والموارد الطبيعية إمكانية الارتقاء بالإنتاجية وتعزيز الاقتصاد بكافة قطاعاته التي تتمتع بالقيمة المضافة العالية، مما يؤدي إلى رفع مستويات

الازدهار والحرص على الالتزام بروح الانفتاح الذي يؤثر على جميع النشاطات وعمليات صنع القرار في الدولة، بما في ذلك الرغبة في مشاركة الفكر والرأي والإصغاء إلى آراء الآخرين واحترامها.

تتمثل أهداف سياسة التنويع الاقتصادي فيما يلي:

– تقليل نسبة اعتماد الاقتصاد الوطني على النفط كمصدر وحيد للعملات الأجنبية والدخل من خلال إضافة قطاعات اقتصادية جديدة وتطوير كفاءة وإنتاجية القطاعات الحالية.

– التركيز على معايير الاستدامة في كفاءة الأنشطة الاقتصادية والتنموية بهدف تعزيز قدرات الاقتصاد الوطني والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.

– جنب الآثار السلبية المترتبة عن التغيرات الدورية في مستويات العوائد النفطية على خطط الإنفاق وتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية.

– الحفاظ على احتياطات نفطية كافية والحد من استنزافها في ظل ارتفاع الطلب العالمي عليها من أجل حماية مستقبل الأجيال القادمة.

– تسريع التحول إلى اقتصاد مبني على المعرفة، الابتكار والتكنولوجيا.

– تنمية الموارد البشرية الوطنية وحسن استغلالها.

2- محاور سياسة التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة

تتضمن سياسة التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة المحاور التالية:

2-1 تطوير قطاعات النمو الرئيسية

عملت الإمارات العربية على تطوير القطاعات غير النفطية وهذا لضمان نجاح سياسة التنويع الاقتصادي[1].

2-1-1 قطاع الصناعة:

اهتمت دولة الإمارات العربية المتحدة بالتنمية الصناعية في إطار رؤية شاملة تهدف إلى تطوير القطاع الصناعي باعتباره أكبر القطاعات في إمارة دبي نظرا للتوسع الذي يشهده القطاع حيث يساهم

بنسبة 53 % من مجموع الصادرات غير النفطية كما أطلقت إمارة دبي إستراتيجية صناعية من خلال مجمع دبي الصناعي الذي يمتد على مساحة تقرب حوالي 55 كم^2 ويضم أكثر من 680 شركة،

[1] كريمة بقة، علي عز الدين، التنويع الاقتصادي في الامارات، دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2020، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 8 العدد 2، 2023، ص ص 96-113.

كما تم إنشاء العديد من المنشآت والمناطق الصناعية بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال السلع الضرورية وبالتالي المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي من خلال ما يلي:

– إقامة العديد من المنشآت الصناعية في مجال الصناعات البترولية والبتروكيماوية والصناعات التحويلية غير البترولية، الأمر الذي يساهم في تطوير البنية الهيكلية للصناعة الوطنية.

– إنشاء دوائر التنمية الصناعية في أغلب إمارات الدولة بهدف توفير كافة الإمكانيات لدعم النشاط الاقتصادي وخاصة النشاط الصناعي وتأهله.

– تشجيع الاستثمار الصناعي من خلال توفير الحوافز التي يتضمنها قانون تنظيم شؤون الصناعة كإعفاء المشاريع الصناعية من الرسوم الجمركية على واردتها وصادراتها والضرائب على أرباحها.

– تشجيع المؤسسات الصناعية على تطبيق الأساليب المتطورة في الإنتاج وعلى استخدام التقنيات الحديثة التي تسمح بتحسين مستويات الأداء.

2-1-2 قطاع الزراعة: رغم التحديات التي واجهتها دولة الإمارات في القطاع الزراعي خاصة مع قلة الأراضي الزراعية ومصادر المياه الا انها اولت اهتماما كبيرا للنهوض بالقطاع من خلال توفير الثروة المائية، وإنشاء السدود وتنفيذ مشاريع الغابات والمشاتل باعتبارها العمود الفقري للزراعة من خلال تطوير تقنيات جديدة تهدف إلى زيادة الإنتاج في ظل نمو الطلب على المواد الغذائية وذلك بزيادة الاستثمارات في هذا القطاع وقد أدت المجهودات المبذولة إلى نتائج إيجابية تمثلت في تحقيق الاكتفاء الذاتي في عدة محاصيل زراعية وتصدير جزء منها إلى الدول المجاورة.

2-1-3 السوق الجديدة للطاقة:

تعد دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول الرائدة في مجال تطوير قطاع الطاقة النظيفة والمتجددة، حيث تسعى إلى تنويع مصادر الطاقة لتشمل إلى جانب المواد الهيدروكربونية التقليدية كلا من الطاقة النووية والمتجددة وذلك في إطار إستراتيجية تهدف إلى تحقيق أمن الطاقة وتلبية الطلب المتزايد عليها والتوجه الى الاستثمارات الضخمة في مجال الطاقة النظيفة، لمواكبة الخطط المستقبلية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، خاصة أن العالم يتجه لمواجهة آثار تغير المناخ.

2-1-4 قطاع السياحة والطيران:

تسعى دولة الإمارات إلى تطوير قطاع السياحة والطيران في منظومة اقتصاد ما بعد النفط وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ساهم قطاع السياحة والسفر بنسبة 12,1 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 2016، كما لعب دور في توفير الوظائف وتنشيط حركة الاستثمار في قطاع الفنادق

والبنية التحتية، كما ساهم قطاع الطيران في نمو الاقتصاد الوطني بشكل كبير حيث كانت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2020 حوالي 32 %.

2-2 الاستثمار في اقتصاد المعرفة:

أدركت دولة الإمارات العربية المتحدة أهمية الاستثمار في اقتصاد المعرفة باعتباره من القطاعات التي تمتاز بفرص كبيرة للنجاح، وذلك ضمن رؤية شاملة تتناسب والقدرات الاقتصادية والديموغرافية، مما أدى إلى تحسين مؤشر اقتصاد المعرفة.

2-3 الاستثمار في المشروعات الكبرى:

أولت دولة الإمارات العربية المتحدة اهتماما خاصا لتطوير البنية التحتية عن طريق إنشاء أصول جديدة وخدمات ذات جودة عالية وذلك بهدف توفير قطب جهوي للخدمات اللوجستية، المالية والسياحة الثقافية، الأمر الذي مكنها من امتلاك إحدى أكثر البنى التحتية تطورا في العالم.

2-4 تحسين بيئة الأعمال:

عملت الدولة على تحسين بيئة الأعمال بهدف توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات وتشجيع القطاع الخاص للإسهام الجاد في عملية التنمية عن طريق:

- تطوير وتحديث الإطار التشريعي لتنظيم الأنشطة الاقتصادية بغرض رفع مستوى الأداء الاقتصادي، أبرزها قانون الاستثمار الأجنبي الذي يهدف إلى تحسين المناخ الاستثماري وتنويع النشاط الاقتصادي.

- اعتماد سعر الصرف بالدولار مما جعل دولة الإمارات تتميز بتكاليف منخفضة بالنسبة للشركات (عبء ضريبي منخفض).

- إنشاء المناطق الحرة لتصبح مركزا لتجار التجزئة والجملة وأحد أهم مقاصد الاستثمار السياحي والعقاري في المنطقة.

وقد أدت المجهودات المبذولة إلى تصنيف الإمارات المرتبة 13 عالميا والأولى شرق أوسطيا بين الوجهات الواعدة للمستثمرين خلال الفترة الممتدة بين 2013 و2015 حيث أصبحت مقرا إقليميا لأكثر من 20 % من الشركات الكبرى في العالم.

3- مراحل سياسة التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة:

يشكل التنويع الاقتصادي الأساس الذي قامت عليه نهضة دولة الإمارات، إذ بدأت عملية تحول الاقتصاد الإماراتي من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع منذ 03 عقود، حيث اعتمدت الدولة على إعطاء

الأولوية للتعليم وبناء بنية تحتية متطورة لدعم البيئة الاقتصادية والاستثمارية بالاعتماد على سياسات مبنية على الانفتاح العالمي والتنوع الاقتصادي، و ذلك في إطار خطة تنموية هدفت إلى تشجيع الاستثمار الخاص والإنتاجية المحلية في قطاع البناء والعقارات ثم قطاع النقل والاتصالات والصناعات التحويلية ، وقد أسهم ذلك في التحول من دولة يعتمد اقتصادها على النفط بنسبة 90 % في الناتج المحلي عام 1971 إلى حوالي 30 % فقط سنة 2015 ومساهمة القطاعات غير النفطية بنسبة 70 % في المداخيل لنفس السنة. كما تعمل على تقليل احتياجاتها من الغاز الطبيعي لتنخفض حوالي 70 % سنة 2021. تعمل وزارة الاقتصاد الإماراتية برفع مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي للدولة وذلك بتنفيذ إستراتيجية طموحة لتعزيز دور قطاع الصناعة في منظومة العمل الاقتصادي وتنوع مصادر الدخل، حيث يعتبر القطاع الصناعي ثاني أكبر مساهم في الناتج المحلي القومي بعد قطاع النفط والغاز.

من زاوية أخرى هناك مجموعة من السياسات والمعايير التي ترتكز على دعم الابتكار والتنويع الاقتصادي استعدادا لمرحلة ما بعد النفط والتي شملت تعزيز كل من قطاعات التنمية المستدامة، السياحة، اقتصاد المعرفة، تنمية مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى الصناعة في الاقتصاد المحلي؛ لذلك تسعى الإمارات العربية المتحدة إلى تحقيق مجموعة من الرؤى تهدف إلى تحقيق مسيرة التنويع الاقتصادي من خلال جعل الإبداع والأبحاث والعلم والتكنولوجيا في صميم اقتصادها، وتعد خطة إمارة دبي لسنة 2021 ورؤية إمارة أبو ظبي الاقتصادية 2030 بمثابة إستراتيجية لزيادة الاستثمارات في القطاعات الصناعية والقطاعات الأخرى الموجهة نحو التصدير بما فيها الصناعات الثقيلة والنقل والبتروكيماويات والسياحة ... وقد تحقق الكثير بالفعل في هذه المجالات مما منح اقتصاد الإمارات صلابة داخلية وخارجية وميزة تنافسية هامة جعلها واحدة من أكبر الاقتصاديات الرائدة عالميا.

3-1 رؤية الإمارات 2021

وهي خطة إستراتيجية تم إطلاقها عام 2007 تهدف إلى تحقيق نمو حقيقي للقطاعات غير النفطية بحيث لا تتجاوز مساهمة القطاع النفطي في الناتج الداخلي الخام نسبة 20 %، كذلك رفع مساهمة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي وبناء اقتصاد قائم على المعرفة والقدرة التنافسية من خلال التركيز على ثلاث مجالات هي:

- زيادة مشاركة القوى العاملة الوطنية وربط التعليم باحتياجات السوق.
- وضع إطار تنظيمي لدعم القطاعات الاقتصادية الرئيسية وتشجيع القطاعات الناشئة.
- تطوير سياسة البحث العلمي بما يتماشى مع الأولويات الاقتصادية لدولة الإمارات

وتطبيقا لأفضل الممارسات العالمية في هذا المجال، قامت حكومة دولة الإمارات بتنفيذها في إطار الإستراتيجيات التالية:

*** إستراتيجية الحكومة للفترة الممتدة بين سنتي 2008-2010:**

تؤسس هذه الإستراتيجية لمرحلة جديدة من العمل الحكومي في إطار مواكبة التغيرات الاقتصادية، وتستهدف في المقام الأول تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة، كما تركز على إتباع أفضل الممارسات بهدف تحقيق الرخاء من ناحية، وتعزيز مكانة الدولة إقليميا وعالميا من ناحية أخرى.

*** إستراتيجية الحكومة للفترة الممتدة بين سنتي 2010-2013:**

وضعت هذه الإستراتيجية بهدف تسهيل رؤية الإمارات 2021 وهدفت إلى تطوير اقتصاد معرفي تنافسي عن طريق التركيز على الملكية الفردية، تطوير البنية التحتية الوطنية وزيادة المشاركة العالمية.

*** إستراتيجية الحكومة للفترة الممتدة بين سنتي 2014-2016:**

حددت هذه الإستراتيجية التوجهات المتوسطة المدى للحكومة في مختلف القطاعات، وتفصيلها إلى خطط تنفيذية للجهات الإتحادية.

3-2 رؤية الشارقة 2021

وضعت رؤية الشارقة لتوحيد الجهود والمبادرات والبرامج السياحية المستقبلية لتحقيق الأهداف التالية:

- نمو مستدام لاقتصاد الإمارات وتطوير قطاع سياحي جاذب وذلك باتخاذ نهج متعدد الأوجه يأخذ بعين الاعتبار كافة العوامل ذات الصلة.

- استقطاب 10 ملايين سائح بحلول 2021 والتعرف على المحاور الرئيسية لتحقيق هذا الهدف.

- التعاون والشراكة بين الجهات والمؤسسات المختلفة لتحقيق هذه الرؤية.

- استهداف أسواق جديدة وتوسيع حصتها من سوق السياحة والسفر العالمي حيث تعتبر الصين والهند ودول الخليج من أهم الأسواق التي تسعى الإمارات إلى استقطاب وفود سياحية منها.

- تطوير منتج الشارقة السياحي من بنى تحتية، مواصلات، مطار، متاحف ومنشآت فندقية وفق المعايير العالمية.

3-3 خطة دبي 2021

تمحورت خطة دبي 2021 حول الأهداف التالية:

- تحقيق نمو اقتصادي مستدام وقادر على مواجهة الصدمات باعتماده على قاعدة متنوعة من النشاطات الاقتصادية المرتكزة على تحسين الإنتاجية والابتكار.

- تحسين مرتبة دبي كمركز أعمال عالمي وجعلها من أهم خمس مراكز عالمية للتجارة، النقل، التمويل والسياحة.

- تحقيق معدلات مرتفعة للاستثمار وبشكل خاص الأجنبي المباشر في القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة.

3-4 الرؤية الاقتصادية لإمارة أبو ظبي 2030:

تهدف الرؤية الاقتصادية لإمارة أبو ظبي إلى ما يلي:

- تبني سياسات مالية منضبطة وقادرة على الاستجابة للدورات الاقتصادية،
- تطوير بنية تحتية قادرة على دعم النمو الاقتصادي المتوقع،
- تفعيل دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم،
- إحداث تحسينات ملموسة في كفاءة سوق العمل،
- توسيع نطاق تأسيس الشركات الوطنية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر،
- بناء اقتصاد مستدام قائم على الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية.

المطلب الثالث: واقع التنويع الاقتصادي في الإمارات

يمكن معرفة مدى نجاح الجهود الرامية إلى تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال قياس التنويع الاقتصادي باستخدام مؤشر هيرفندل هيرشمان[1].

أولا: تحليل بعض المؤشرات لقياس التنويع الاقتصادي

لتقييم الوضع الراهن للاقتصاد الاماراتي ومعرفة مدى نجاح الجهود المبذولة لتحقيق استراتيجية التنويع، سنعتمد على دراسة بعض مؤشرات التنويع الاقتصادي خلال الفترة 2010-2020.

[1] وسيلة بوفنش، اقتصاد ما بعد النفط، الإمارات العربية المتحدة، نموذج رائد في التنويع الاقتصادي، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي بو الصوف ميلة، المجلد3 العدد1، 2017، ص ص 213-240.

1_ التنويع في النشاطات الإنتاجية:

يعبر المؤشر عن درجة التغير الهيكلي للاقتصاد، لقد شهد الاقتصاد الاماراتي تطورا من خلال مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما نلاحظه في تطور مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي.

جدول 36: نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي

القطاعات %	2010	2015	2020
الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	0,85	0,7	0,9
الصناعات الاستخراجية	31,1	21,4	17,2
الصناعات التحويلية	7,9	9	9,7
الكهرباء الغاز والماء	2,5	3,5	4,6
التشييد والبناء	11,59	9,7	9,3
تجارة الجملة والتجزئة	11,97	12,2	13,6
المطاعم والفنادق	1,8	2,4	2
النقل، التخزين والاتصالات	8,7	9,7	8,1
الأنشطة العقارية	4 ,9	6,3	5,4
الخدمات الاجتماعية والشخصية	3,26	5,46	2,32
قطاع المشروعات المالية	6,9	9,5	9,8
قطاع الخدمات الحكومية	5,41	5,78	5,78

المصدر: التقارير الإحصائية السنوية للهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء في دولة الإمارات

لقد اظهر اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة وخصوصا القطاع غير النفطي مرونة وتكيفا اتجاه التحديات التي فرضها انخفاض أسعار النفط وتقلبها بشكل حاد، حيث نلاحظ من خلال الجدول القطاعات التي تعول عليه دولة الامارات لتنويع اقتصادها وذلك من خلال قطاع الصناعات الاستخراجية الذي يتصدر القطاعات غير النفطية بنسبة مساهمة 13,6% سنة 2020 بعد ان كانت حوالي 11 %سنة2010، يليها قطاع الصناعات التحويلية والذي عرف ارتفاع من سنة 2010 بنسبة 7,9% الى 9,7 % سنة 2020، من ناحية أخرى تظهر المعطيات الواردة في الجدول أعلاه تقلص

مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي من 31,1% سنة 2010 الى 17,2% سنة 2020[1]. **ملحق رقم6**

نستنتج من خلال الجدول التزايد المستمر لنسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي خاصة بعد النمو الذي حققه الناتج المحلي الإجمالي بعد ازمة انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية سنة 2014، بالإضافة إلى نجاح الاستراتيجية التي انتهجتها دولة الامارات في تحقيق التنويع الاقتصادي، ولتقييم التنويع الاقتصادي الحاصل في البنية الإنتاجية لاقتصاد الإمارات، تم حساب مؤشر هرفندال هيرشمان للفترة الزمنية 2010 – 2020 لمكونات الناتج المحلي الإجمالي.

جدول 37: مؤشر هرفندال هيرشمان للناتج المحلي في الإمارات للفترة 2010-2020

السنة	2010	2012	2014	2016	2018	2020
المؤشر	0,19	0,26	0,21	0,10	0,14	0,17

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم36

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة المؤشر لم تتجاوز 0,26 للمدة 2010-2020، ويعود ذلك إلى خطط التنمية الطموحة المذكورة، والتي جعلت من الاقتصاد الإماراتي اقل عرضة اتجاه انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية، فمع حلول عام 2014 وانخفاض أسعار النفط، اخدت قيمة المؤشر بالانخفاض، مما يدل على تنوع الاقتصاد الإماراتي وتمتعه بمرونة اتجاه تقلبات الأسعار النفطية، غير أن قطاع النفط يبقى مهيمن على الاقتصاد الإماراتي كقطاع رئيسي ومهم في ظل ارتفاع الأسعار على الرغم من تحقيق مستوى من التنويع الاقتصادي.

2- التنويع في إجمالي تكوين رأس المال الثابت:

يعكس إجمالي تكوين رأس المال الثابت درجة تطور الاستثمار وتوزيعه بصورة متكافئة على كل القطاعات الاقتصادية، يوضح الجدول ادناه توزيع اجمالي تكوين راس المال الثابت حسب القطاعات الاقتصادية للإمارات.

[1] أحمد رعد عبد الكافي حسين الربيعي، مأزق الدول الريعية، هيمنة المورد الواحد، دار روافد للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى 2022، ص152.

جدول 38: التوزيع النسبي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت

القطاعات	2010	2015	2020
الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	0,29	0,42	0 ,62
الصناعات الاستخراجية	14,38	16,14	15,74
الصناعات التحويلية	15,62	7,89	12,05
الكهرباء الغاز والماء	8,66	7,76	7,27
التشييد والبناء	5,24	3,31	3,83
تجارة الجملة والتجزئة	4,67	7,14	6,87
المطاعم والفنادق	1,58	2	1,85
النقل، التخزين والاتصالات	12,98	19,45	11,94
الأنشطة العقارية	12,46	15,25	18,18
الخدمات الاجتماعية والشخصية	1,28	2,48	1,34
قطاع المشروعات المالية	2,84	1,71	1,48
قطاع الخدمات الحكومية	14,91	10,92	11,57

المصدر: التقارير الإحصائية السنوية للهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء في دولة الإمارات

يوضح الجدول أعلاه التوزيع النسبي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب القطاعات الاقتصادية حيث تراوحت النسب بين الارتفاع والانخفاض، إذ تصدر قطاع الأنشطة العقارية على باقي القطاعات بأعلى نسبة سنة 2020 قدرت حوالي 18%، راجع لزيادة الطلب على المساكن والمكاتب التجارية والمشاريع الضخمة وبالتالي زيادة الرسوم الحكومية والعوائد من الضرائب المرتبطة بالعقارات. بينما احتل قطاع الصناعات الاستخراجية المرتبة الثاني رغم الانخفاض الدي عرفه خلال فترة الدراسة حيث بلغت نسبته سنة 2020 حوالي 15,7% بالمقابل نلاحظ تراجع نسبة مساهمة رأس المال الثابت في قطاع التشييد والبناء حيث قدرت نسبته 3,85% سنة 2020.

ويبين الجدول تقييم التنويع الاقتصادي من خلال تطور معامل هرفندال هيرشمان لإجمالي تكوين راس المال الثابت.

جدول 39: مؤشر هرفندال هيرشمان لإجمالي تكوين رأس المال الثابت

السنة	2010	2012	2014	2016	2018	2020
المؤشر	0,1	0 ,12	0,12	0,13	0,11	0,11

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم 38

يتضح من خلال الجدول أن قيمة مؤشر هرفندال هيرشمان لتوزيع إجمالي تكوين رأس المال الثابت نوعا ما ثابتة حوالي 0,12، مما يدل على أهمية التنويع في القطاعات المكونة لرأس المال الثابت.

3- التنويع في الإيرادات الحكومية:

تلعب الإيرادات الحكومية دورا هاما في تنويع القاعدة الاقتصادية وبالتالي فإن التنويع الاقتصادي لا بد وأن يترافق مع ازدياد نسبة الإيرادات الحكومية، والجدول الموالي يبين التوزيع النسبي للإيرادات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

جدول 40: التوزيع النسبي للإيرادات الحكومية

السنة	2010	2015	2020
الإيرادات الحكومية مليار دولار	13,6	19,6	20,4
الإيرادات النفطية%	60,1	41,4	41,35
الإيرادات الأخرى%	39,9	58,6	58 ,65

المصدر: التقارير الإحصائية السنوية للهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء في الإمارات

شهدت سنة 2015 تراجعا في نسبة الإيرادات النفطية وهذا يعود لانهيار أسعار النفط في السداسي الثاني من سنة 2014، مما أدى بالحكومة للتحول نحو تنويع الإيرادات وضمان الاستدامة المالية من خلال مشاريع البنية التحتية والاستثمار في القطاعات غير النفطية مثل السياحة والتجارة، التكنولوجيا والطاقة المتجددة بالإضافة الى توسيع نطاق السلع التي تطبق عليها الضريبة الانتقائية لتشمل المشروبات المحلاة وأجهزة وأدوات التدخين الالكترونية والسوائل المستخدمة فيها.

يبين الجدول مؤشر هرفندال هيرشمان للتنويع في الإيرادات الحكومية

جدول 41: مؤشر هرفندال هيرشمان للإيرادات الحكومية

السنة	2010	2015	2020
المؤشر	0,37	0,31	0,22

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم 40

يبين المؤشر قدرة الإمارات على التكيف مع التغيرات الاقتصادية العالمية من خلال تنويع مصادر الدخل في إطار رؤية الإمارات للتنويع الاقتصادي بعيدا عن النفط، حيث نلاحظ تراجع في قيمة المؤشر، وهذا يدل على سعي الإمارات الى تبني السياسات التي تدعم القطاعات غير النفطية لتحسين إيراداتها وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي مما يعزز النمو الاقتصادي المستدام، وذلك من خلال تنمية قطاعات جديدة مثل الذكاء الاصطناعي، الطاقة المتجددة والاستثمار في الابتكار والتعليم.

4- التنويع في الصادرات والواردات:

يمثل تغيير بنية الصادرات والواردات في تمكين الاقتصاد من تنويع نشاطاته في التجارة الدولية وعدم اكتفائه بتكييف نشاطاته الإنتاجية لتلبية الاحتياجات المحلية[1].

واجهت الإمارات العربية المتحدة كغيرها من الدول عدة تحديات أثرت على بنية الصادرات والواردات بدءا من فترة الركود التي تأثرت بها الأسواق النفطية العالمية في السنوات 2014-2016 باعتبار أسعار النفط أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على الصادرات الإماراتية، وصولا إلى تأثير جائحة كوفيد 19 التي أدت بدورها الى انخفاض كبير في حجم التجارة الدولية لاسيما الإماراتية وذلك بسبب تراجع الطلب العالمي على العديد من السلع خاصة في قطاع السياحة والطيران.

جدول 42: تطور الصادرات والواردات في الإمارات

الوحدة: مليار دولار

السنة	2010	2015	2020
الصادرات	200	274	238
الواردات	150	224	239

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، التقرير الإحصائي السنوي لوزارة الطاقة

اتسمت التجارة الإماراتية بالمرونة بالرغم من التحديات حيث نجحت في تنويع تجارتها ودعم الصادرات غير النفطية ما ساعد في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الوطني. كما حافظت على مكانتها كأهم سوق للصادرات والواردات السلعية على مستوى دول الشرق الأوسط وافريقيا.

يبين الجدول الموالي مؤشر التنويع لكل من الصادرات والواردات خلال الفترة 2010-2020

جدول 43: مؤشر هرفندال هيرشمان للتنويع في الصادرات والواردات

السنة	2010	2015	2020
مؤشر تنويع الصادرات	0,36	0,32	0,29
مؤشر تنويع الواردات	0,22	0,21	0,23

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم 42

يوضح الجدول الانخفاض في المؤشر لكل من الصادرات والواردات للفترة 2010-2020، حيث يعكس المؤشر التطورات الاقتصادية والسياسات التي تبنتها الحكومة لتعزيز التنوع الاقتصادي لاسيما

[1] وسيلة بوفنش، مرجع سبق ذكره، ص230.

السياسات المتعلقة بتشجيع الاستثمار في القطاعات غير النفطية بالإضافة الى تعزيز الابتكار وتوسيع الأسواق الخارجية.

5- التنويع في العمالة:

يؤثر النمو الاقتصادي، السياسات الحكومية والتحولات في سوق العمل على هيكل القوى العاملة في البلاد، حيث يشكل الإماراتيون نسبة صغيرة من إجمالي القوى العاملة بينما استمرت العمالة الأجنبية ذوي المهارات العالية السيطرة على سوق العمل في القطاعات الرئيسية مثل النفط، الغاز والبناء انطلاقا من الأهمية القصوى لعنصر العمل في العملية الإنتاجية، وبالتالي أخذت الحكومة في تعزيز مشاريع التنوع الاقتصادي مثل رؤية 2021 وذلك بالتركيز على الاستثمار في برامج التعليم، التدريب والتأهيل لزيادة عدد المؤهلين لدخول سوق العمل بمختلف التخصصات.

جدول 44: توزيع القوى العاملة حسب القطاعات الإنتاجية

السنة	2011	2015	2018	2020
عدد العمال بالألف	5238	4734	7219	4799,7
الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	4,7	0,8	0,8	1,8
الصناعات الاستخراجية	1,4	4,7	3,9	1,2
الصناعات التحويلية	12	9,8	8,8	8
الكهرباء الغاز والماء	1,2	1,4	1,6	0,7
التشييد والبناء	22,1	11,3	11	17,5
تجارة الجملة والتجزئة	19,5	12,8	13,5	13,4
المطاعم والفنادق	4,6	3,4	3,4	4
النقل، التخزين والاتصالات	6,3	11,2	11,4	7,8
الأنشطة العقارية	3,9	1,5	1,7	2,1
الخدمات الاجتماعية والشخصية	4	3,2	3,7	5,4
قطاع المشروعات المالية	1,5	7	4,9	3,4
قطاع الخدمات الحكومية	10,6	7	7,2	8,2

المصدر: التقارير الإحصائية السنوية للهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء في دولة الإمارات

يظهر النمو الاقتصادي خاصة بعد انتعاش أسعار النفط تأثيرا إيجابيا على التوظيف وتغيرات سوق العمل، نلاحظ من الجدول تركيز القوى العاملة في كل من قطاعي التشييد والبناء بنسبة 22,1% سنة 2011 ويليها قطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 19,5%، غير أن مع تراجع النشاط الاقتصادي بسبب تداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد 19 عرف التوزيع انخفاضا قد يعود لتوقيف

مشاريع بعض الشركات وتقليص عدد من موظفيها خاصة الأجنبية منها والتي تمثل أكبر نسبة في العمالة والتي اضطرت للعودة إلى بلدانها الأصلية، كما عرفت تكاليف الصحة ارتفاعا كبيرا كتوفير وسائل الوقاية واختبارات كوفيد19.

يوضح الجدول الآتي تقييم التنويع الاقتصادي الحاصل في تنويع العمالة من خلال مؤشر هيرفندل هيرشمان للفترة 2010-2020

جدول 45: مؤشر هير فندال هيرشمان لتنويع العمالة

السنة	2010	2012	2014	2016	2018	2020
المؤشر	0 ,13	0 ,13	0,12	0,16	0,10	0,10

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم 44

يبين الجدول انخفاض طفيف في قيمة المؤشر والذي يعود الى إعادة هيكلة القوى العاملة باتجاه القطاعات غير النفطية. عملت الحكومة على اتخاد خطوات جادة نحو تحقيق التنوع الاقتصادي وتخفيف الاعتماد على العمالة الأجنبية لتحقيق التوازن بين المواطنين والوافدين حيث يجب تعزيز قدرة المواطنين على المنافسة في سوق العمل لضمان استدامة النمو الاقتصادي.

ثانيا: عوامل نجاح التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة

يتمتع الاقتصاد الإماراتي بالعديد من المقومات التي كان لها دور أساسي في التنمية واستدامتها في مرحلة ما بعد النفط بالرغم من التحديات المحيطة به، حيث ارتقت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى مصاف العصرية الحديثة، بما حققته من إنجازات نوعية في مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية ما أهلها لأن تتبوأ مكانة مرموقة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

تتواصل مسيرة الإنجازات الحضارية الشاملة في إطار من الانسجام والتناغم والعزيمة على استكمال إستراتيجية المستقبل، وتفعيل قدرات التمكين على صعيد المشاركة السياسية والاقتصادية للمواطنين وتحديث وتطوير البنية التحتية بأرقى المعايير العالمية، وتحقيق الرخاء والرفاهية والأمن والاستقرار للمواطنين، والتواصل الحضاري والاقتصادي والثقافي مع العالم وذلك بالحفاظ على الهوية الوطنية. كما تبوأت دولة الإمارات الصدارة عربيا وإقليميا في مؤشرات الرفاهية والتنمية الاجتماعية والتنافسية الاقتصادية والترويج السياحي وجذب الاستثمارات واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات وغيرها[1].

تتمثل أهم عوامل النجاح التنويع الاقتصادي الإماراتي فيما يلي:

[1] دولة الإمارات العربية المتحدة 2009، مرجع سبق ذكره، ص 17.

– الإدراك المبكر لأهمية التنويع الاقتصادي في استدامة التنمية حيث شرعت في تبني إستراتيجية التنويع الاقتصادي منذ التسعينات بعد تراجع أسعار النفط.

– تميز الاقتصاد الإماراتي بالديناميكية، فهو اقتصاد منفتح ومنتج ذو جدارة ائتمانية فضلا عن امتلاكه قطاعات غير نفطية متطورة.

– الاستقرار السياسي والأمني الذي تمتاز به الدولة حيث ساعدها على تحقيق التوازن بين استقلال الوحدات الإقليمية والمركزية، بالإضافة إلى ميزتها التنافسية.

– الانفتاح الاقتصادي حيث ركزت الإمارات على ثلاثة محاور أساسية ألا وهي الاستثمار واستبدال ثروة النفط بثروة مادية بالإضافة إلى إنشاء بنية تحتية متطورة وذلك من خلال وضع تشريعات قانونية تخدم النمو الاقتصادي.

– تطور القطاع المصرفي وذلك من خلال مساهمته في جذب الاستثمارات في القطاع المالي وتمويل القطاع الخاص وكذا تطوير آليات عمل البنوك وتكييفها مع المستجدات المالية والنقدية الحديثة.

– استقرار السياسة النقدية بحيث لا يؤثر تقلبات سعر الصرف على المداخيل النفطية في الموازنة الحكومية.

– تشجيع الإبداع والابتكار كونه أحد أعمدة التنويع سواء في القطاع الحكومي أو على مستوى الشركات.

– توفير بيئة مؤسساتية مناسبة حيث يعد إصلاح هيكل المؤسسات من بين العوامل التي ساعدت على نجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي في دولة الإمارات.

– الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتي تعد إحدى الآليات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأمر الذي سمح بتطوير عدة قطاعات على رأسها قطاع التطوير العقاري، النقل، الطاقة والسياحة.

كما أدى نجاح سياسات التنويع الاقتصادي إلى جعل دولة الإمارات من الدول أقل تأثرا بالتراجع في أسعار النفط، وذلك باستثمار العوائد الريعية في بناء اقتصاد متوازن والتوسع تدريجيا في القطاعات المنتجة غير النفطية ما مكن الاقتصاد الإماراتي في التحول إلى اقتصاد متكامل تساهم فيه القطاعات الاقتصادية غير النفطية بنسبة حوالي 69 % في 2015 بعد ما كان يعتمد على النفط بنسبة 90 % في السبعينات.

وبالنظر إلى معطيات الاقتصاد الجزائري الذي يكاد يكون شبيها للاقتصاد الإماراتي من حيث التبعية للمحروقات مع عدم استغلال الإمكانيات والموارد الطبيعية والمادية والبشرية المتاحة فيمكن الاستفادة من التجربة الإماراتية في بناء إستراتيجية مماثلة للتنويع الاقتصادي لما حققته من مزايا اقتصادية ونتائج ايجابية وذلك من خلال الإسراع في ضبط الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية وتفعيل عمليات الخصخصة وزيادة درجات التعاون الاقتصادي الإقليمي، والسعي إلى جذب الاستثمار الأجنبي

المباشر وتشجيعه باعتباره أداة جدّ مهمة في التنويع الاقتصادي، ناهيك عن ضرورة الاهتمام بالقطاع الصناعي وإعادة الاعتبار لقطاع الزراعة كمصدرين استراتيجيين بديلين للنفط في دولة يعتبر النفط المورد الرئيسي لإيراداتها وركيزة التنمية بها.

المبحث الثالث: التنويع الاقتصادي في ظل رؤية المملكة العربية السعودية 2030

حقق اقتصاد المملكة العربية السعودية معدلات نمو قوية للغاية خلال السنوات الأخيرة مستفيدا من ارتفاع أسعار النفط والناتج النفطي، وقوة نشاط القطاع الخاص، وزيادة الإنفاق الحكومي، وتنفيذ عدد من المبادرات الإصلاح المحلي. كذلك أدى ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج النفطي إلى تحقيق فوائض ضخمة في الحساب الخارجي والمالية العامة، بينما تراجع الدين الحكومي إلى مستويات منخفضة.

لا يزال اقتصاد المملكة العربية السعودية شديد الاعتماد على الإيرادات النفطية في دعم النمو ورصيد المالية العامة والرصيد الخارجي حيث أكثر من 90 % من ايرادات المالية العامة و80 % من إيرادات الصادرات تأتي من بيع النفط. ومن ثم، تكتسب التطورات في سوق النفط العالمية أهمية محورية للآفاق الاقتصادية، فانخفاض أسعار النفط سيؤثر تأثيرا سلبيا على أرصدة المالية العامة والحساب الخارجي، ويرجح أن يؤدي بمرور الوقت إلى تباطؤ النمو[1].

المطلب الأول: المملكة العربية السعودية في مؤشرات التنمية المستدامة

تعمل المملكة في إطار الخطط التنموية التي وضعتها إلى ابتكار تقنيات جديدة تلبي احتياجاتها مما يتناسب مع ظروفها البيئية وطبيعتها الاجتماعية ومتطلبات خططها التنموية، فكانت من الدول التي استطاعت أن تقطع شوطا كبيرا لتحقيق نهضة علمية وصناعية واقتصادية وضعتها في المراتب الأولى، حيث حرصت على تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال مجموعة من الرؤى والاستراتيجيات، تهدف إلى تطوير الاقتصاد الوطني، تنويع مصادر الدخل، ومواكبة التقدم العلمي الذي وصلت إليه الحضارة الإنسانية في جميع الميادين ومختلف المجالات على أساس أن أهم الأسس التي تقوم عليها الدولة القوية هو الإيمان الذي يسمو بالعلم والمعرفة[2].

أولا: التقييم على مستوى أهم المؤشرات الدولية

شهدت المملكة العربية السعودية تحسنا ملحوظا في تقييماتها على مستوى المؤشرات الدولية، مما يعكس نجاح استراتيجياتها التنموية والاقتصادية من خلال الإصلاحات الهيكلية التي نفذتها المملكة، بما في ذلك تحسين بيئة الأعمال، تعزيز الكفاءة الحكومية، وتطوير البنية التحتية.

---

[1] أمجد حجاز، تنويع الاقتصاد في المملكة العربية السعودية، الماضي والحاضر ومسار المستقبل، سلسلة إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي 2015، المملكة العربية السعودية.

[2] آفاق التقنية الحديثة في المملكة العربية السعودية 1420 هـ/ 1999 م، كتاب المملكة العربية السعودية، وزارة الإعلام، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، دار الصحراء السعودية للنشر والتوزيع، ص 111.

1-مؤشر التنافسية العالمي

تعمل المملكة بفضل الإصلاحات الحكومية التي تحرص على تنفيذها في إطار الرؤية 2030 على تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط، وذلك من خلال تطوير قطاعات البنية التحتية، التكنولوجيا، النظام المالي، التعليم والابتكار مما جعلها تعزز قدرتها على التنافس في السوق العالمية.

جدول 46: مؤشر التنافسية العالمي

السنة	2015	2019	2020
الترتيب عالميا	25	36	24
الترتيب عربيا	3	3	3
عدد الدول العربية /اجمالي الدول في المؤشر	13/140	14/141	14/141
متوسط قيمة المؤشر للدول العربية	66,2	72,0	72,0

المصدر: بيانات مؤشرات التنافسية العالمي من واقع التقارير السنوية 2015-2018-2019-2020.

تصدرت المملكة قائمة الدول المتنافسة سنة 2010 أين احتلت المرتبة 21 عالميا في حين تراجعت إلى ترتيب اقل سنة 2015 بسبب التحديات التي عرفتها على غرار الأزمة النفطية العالمية لسنة 2014، ومع ذلك كانت لا تزال ضمن أفضل 25 دولة في العالم. وفي ظل مواصلتها تطبيق إصلاحات في إطار رؤية 2030، تقدمت المملكة في تصنيفها بعدما أظهرت قدرتها على التعامل مع الأزمات الاقتصادية مثل أزمة كوفيد19، أين احتلت المرتبة 24 عالميا سنة 2020 من بين 141 دولة.

2-مؤشر التنمية البشرية:

تتجه المملكة العربية السعودية للنهوض بقدرات مواطنيها من خلال تطوير منظومة التنمية البشرية، لما لها من دور فعال في التنمية المستدامة. اعتمدت الحكومة على مجموعة من البرامج لتنمية القدرات البشرية وذلك بالاستثمار في تطوير المهارات ودعم ثقافة الابتكار لضمان احتياجات سوق العمل، بالإضافة إلى تعزيز الخدمات الصحية وتحسين رفاهية المواطنين.

جدول 47: مؤشر التنمية البشرية

السنة	2015	2019	2020
الترتيب العالمي	39	36	40
الترتيب عربيا	2	2	2
عدد الدول العربية /اجمالي الدول في المؤشر	21/188	21/189	21/189
متوسط قيمة المؤشر للدول العربية	100	105	106

المصدر: الهيئة العامة للحصاء، بيانات مؤشر التنمية البشرية، www.stats.gov.sa

على الرغم من الاستمرار في زيادة الميزانيات المخصصة لتعزيز مستويات التعليم، الصحة والدخل، تواجه المملكة تحديات تتعلق بالاستدامة والتوزيع العادل للموارد وتحقيق العدالة الاجتماعية وهدا ما ينعكس على الترتيب العالمي لمؤشر التنمية البشرية، كما يوضح الجدول تراجع في ترتيب المؤشر سنة 2020 بأربعة مراكز مقارنة بسنة 2019 لتحتل المرتبة 40 من بين 189 دولة، ويعود السبب بالدرجة الأولى إلى تقليص فرص العمل وزيادة الضغوط على النظام الصحي والتعليم الذي سببته جائحة كوفيد19.

3-مؤشر التنمية المستدامة

تعمل السعودية على تشجيع النمو الاقتصادي المستدام من خلال تحقيق مستويات اعلى من الإنتاجية والابتكار التكنولوجي بحلول عام 2030، حيث أطلقت عدة مبادرات لتحقيق تنمية اقتصادية متنوعة ومستدامة، مثل مبادرة السعودية الخضراء التي تهدف الى تعزيز العمل المناخي وحماية البيئة وذلك بزيادة مساحات خضراء وتقليل الانبعاثات الكربونية، بالإضافة الى تحسين نوعية الحياة بتوفير خدمات صحية، تعليمية واجتماعية عالية الجودة مما يساعد على تحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

جدول 48: مؤشر التنمية المستدامة

السنة	2019	2020	2021
قيمة المؤشر	64,8	65,8	66,3
الترتيب عالميا	98	97	98
الترتيب عربيا	11	10	10

المصدر: بيانات مؤشر التنمية المستدامة بتقرير التنمية المستدامة للسنوات 2019-2020-2021 الصادر عن : Https : //dashboards.sdgindex.org

باعتبارها من أكبر المصدرين للنفط في العالم لا تزال المملكة تعتمد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات الحكومية، بينما القطاعات غير النفطية تمثل نسبة صغيرة من الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤثر

على ترتيب المملكة في مؤشر التنمية المستدامة أين احتلت المرتبة 97 عالميا سنة 2020. يعود هذا الترتيب إلى العجز في الميزانية بسبب انخفاض أسعار النفط الذي عرفته السوق النفطية العالمية سنة 2014 مما أدى إلى تقليص الانفاق على مشاريع التنمية المستدامة، مثل تحسين التعليم، الرعاية الصحية والتنمية الاجتماعية. كما شهدت المملكة انخفاضا حادا في النمو الاقتصادي بسبب جائحة كوفيد 19 خاصة في مجال السياحة والتجارة الدولية بالإضافة إلى زيادة الضغط على النظام الصحي بتخصيص موارد ضخمة لمكافحة الفيروس.

4-مؤشر الابتكار العالمي

يعتمد المؤشر على العديد من العوامل والتي تتعلق بالبنية التحتية للابتكار مثل البحث والتطوير، المؤسسات التعليمية والبنية التحتية التكنولوجية، وبالتالي تعمل المملكة العربية السعودية على بذل المزيد من الجهود لتعزيز تمويل الابتكار.

جدول 49: مؤشر الابتكار العالمي

السنة	2015	2019	2020	2021
الترتيب عالميا	43	68	66	66
الترتيب عربيا	1	4	3	2
عدد الدول لعربية/اجمالي الدول في المؤشر	14/141	13/129	13/131	13/132
متوسط الدول العربية	82	80	82	81

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء، بيانات مؤشر الابتكار العالمي الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية، wipo

شهدت المملكة تحديات اقتصادية كبيرة أدت الى تراجع قدرتها على الابتكار، وهو ما يوضحه الجدول أعلاه، فبعدما كانت تحتل المركز 43 عالميا سنة 2015 تراجعت إلى المركز 66 سنة 2020 من إجمالي 141 دولة، مما دفعها إلى إعادة صياغة استراتيجياتها وذلك بتنويع اقتصادها من خلال تعزيز الابتكار في القطاعات غير النفطية مثل الطاقة المتجددة والتكنولوجيا.

ثانيا: واقع التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

تواصل المملكة العربية السعودية جهودها الحثيثة نحو تحقيق التنويع الاقتصادي، حيث تظهر النتائج المحققة تقدما ملحوظا في تقليل الاعتماد على النفط وتعزيز القطاعات غير النفطية.

1-المتغيرات الاقتصادية الكلية

يتعرض الاقتصاد السعودي لمخاطر اقتصادية نتيجة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما يؤثر على بعض المتغيرات الاقتصادية بما فيها الناتج المحلي الإجمالي. لهذا فان المملكة في حاجة إلى التنوع الاقتصادي من أجل مواجهة تقلبات أسعار النفط من خلال تعزيز الاستثمارات في قطاعات جديدة، وتطبيق إصلاحات اقتصادية شاملة لتحقيق الاستقرار والنمو بما في ذلك تحسين بيئة الاعمال وزيادة الاستثمارات الأجنبية[1].

جدول 50: المتغيرات الاقتصادية للمملكة العربية السعودية

المتغير	2010	2014	2016	2019	2020	2021
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة مليار دولار	514,39	640,59	682,10	718,13	692,41	727,55
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي دولار امريكي	17,49	19,94	20,41	20,04	19,23	20,23
معدل التضخم%	5,3	2,7	2,2	0,2-	5,4	1,6
معدل البطالة%	5,8	6	5,6	5,7	7,4	12,6
نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي%	30,9	28,7	34,2	28,8	26,4	24,9

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقارير السنوية للبنك المركزي السعودي رقم 49-50-51-52

سجلت مستويات الناتج المحلي الإجمالي نموا خلال السنوات الأولى من فترة الدراسة، حيث ارتفع من حوالي 514 مليار دولار سنة 2010 إلى نحو 718 مليار دولار سنة 2019 وهذا يعود إلى ارتفاع أسعار النفط والزيادة في الإنتاج في بعض الفترات، إذ يمثل قطاع النفط حوالي 90 % من صادرات البلد، مما يساهم في تحقيق فوائض في الميزانية. أما في سنة 2020 عرف الناتج المحلي انخفاضا حادا، يعود لتراجع النشاط الاقتصادي وذلك بسبب تداعيات جائحة كوفيد19، مما جعل الحكومة تتخذ إجراءات تقشفية في ظل مبادرات برنامج تحقيق التوازن المالي والتي تمثل جزءا من رؤية المملكة 2030 ، التي تهدف الى تقليل الاعتماد على النفط وتنويع مصادر الدخل حيث ركزت على مجموعة من المحاور تتمثل في تنمية الإيرادات غير النفطية كتخفيض حد التسجيل الإلزامي في ضريبة القيمة المضافة وتحسين الآليات

[1] عادل محمد خليفة غانم، دراسة التكامل المشترك بين التنويع والمتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 31 العدد3، 2021.

والإجراءات الرقابية على تحصيل الإيرادات لضمان استقرار واستدامة الإيرادات المالية، بالإضافة إلى زيادة الاستثمارات من خلال الصفقات الاستثمارية التي تعزز ريادة الأعمال، ورفع نسبة العمالة من خلال الجهود المبذولة للاستثمار في مهارات القوى العاملة.

من جانب آخر نجد التحسن في مناخ الأعمال الذي ساعد على زيادة مشاركة القطاع الخاص، على ضوء الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الحكومة لحفز الاستثمار وتعزيز ثقة المستثمرين مما يساعد في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحسين إدارة أصول المملكة المالية ورفع الإنتاجية وزيادة مستويات التنويع الاقتصادي.

2-الأداء القطاعي للاقتصاد

استمر الاقتصاد السعودي في نموه القوي نتيجة التطورات والإنجازات التنموية البارزة التي شهدتها المملكة. فقد واصلت جهود الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية التي تهدف الى نمو اقتصادي مستدام، من خلال العمل على تنويع القاعدة الاقتصادية، وزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، اين استمر الانفاق الحكومي على مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع المجالات، لاسيما الانفاق على مشاريع قطاعات التعليم، التدريب، الصحة والخدمات الاجتماعية بالإضافة الى تعزيز البيئة الاستثمارية

جدول51 : الأداء الاقتصادي للقطاعات

الوحدة: مليار دولار

المتغير	2015		2019		2020	
	القيمة	المساهمة في الناتج	القيمة	المساهمة في الناتج	القيمة	المساهمة في الناتج
قطاعات الإنتاج السلعي	321,35	48%	359,06	50%	304,66	44%
قطاعات الخدمات الإنتاجية	160,67	24%	150,81	21%	159,25	23%
قطاعات الخدمات الاجتماعية	187,45	28%	208,26	29%	228,50	33%
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	669,48	100%	718,13	100%	692,41	100%

المصدر: صندوق النقد العربي -بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016- 2021

2- مؤشرات ميزان المدفوعات

يسيطر على الحساب الجاري للمملكة الميزان التجاري المنظور، الذي يسجل عادة فوائض كبيرة وذلك من عائدات الصادرات النفطية خاصة عند انتعاش أسعار النفط، اما الجزء غير المنظور في الحساب الجاري ظل لفترة طويلة في عجز هيكلي خاصة فيما يخص الخدمات المتصلة بالإنفاق على الواردات والتدفقات المرتبطة بالسياحة وتكاليف خدمة الدين، يوضح الجدول التالي التغيرات في ميزان المدفوعات نتيجة تقلبات أسعار النفط وتداعيات جائحة كوفيد19.

جدول 52: تطور الميزان التجاري في المملكة

الوحدة: مليار دولار

	2018	2019	2020	2021
الميزان التجاري	**168,8**	**121,4**	**48**	**136,5**
الصادرات	294,4	261,6	173,9	276,2
*صادرات نفطية	231,6	200,5	119,4	202,2
*صادرات غير نفطية	62,8	61,1	54,5	74
الواردات	125,6	140,2	125,9	139,7
الميزان غير المنظور	**96,9-**	**83,2-**	**70,7-**	**92,2-**
رصيد الخدمات	20,5	24,2	9	10,3
*خصوم الخدمات	84	78,7	56,2	73,3
*ميزان الخدمات	63,5-	54,5-	47,2-	63-
السياحة	13,8	16,4	4	3,8
رصيد الدخل	**19,5**	**20,6**	**21,7**	**27,7**
*خصوم الدخل	11,8	12,7-	7,8-	12,5-
*ميزان الدخل	7,7	7,9	13,9	15,2
ميزان التحويلات	41,1-	36,6-	37,4-	44,4-
ميزان الحساب الجاري	**71,9**	**38,2**	**22,7-**	**44,3**
النسبة من الناتج الإجمالي المحلي	8,5	4,6	3,1-	5,1

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، مؤسسة النقد العربي السعودي، التقارير السنوية رقم 47-48-49-50-51-52

حسب بيانات الجدول أعلاه نلاحظ ان اجمالي الصادرات في انخفاض خاصة سنة 2020 بسبب جائحة كورونا حيث انخفضت قيمة الصادرات من 294,4 مليار دولار امريكي سنة 2018 الى 173,9 مليار دولار سنة2020، يرجع الانخفاض في الصادرات الى تدني قيمة الصادرات من النفط حيث انخفضت من 231,6مليار دولار سنة 2018الى 119,4 مليار دولار سنة 2020، كما يعود هذا الانخفاض الى تراجع معدل نمو القطاع النفطي سنتي 2019-2020بسبب الانخفاض المقرر لكميات الإنتاج في ظل اتفاق الدول المنتجة الرئيسية للنفط داخل وخارج أوبك مما أدى الى تراجع انتاج النفط سنة2019 وبالتالي انخفاض الصادرات النفطية. أما عن الصادرات غير النفطية عرفت هي الأخرى انخفاضا خاصة سنة 2020 اين عرف العالم توقف شبه تام للنشاط الاقتصادي بسبب جائحة كوفيد 19.

المطلب الثاني: نموذج النمو في المملكة العربية السعودية

يعتمد النموذج السائد في المملكة على مداخيل النفط التي يعاد توزيعها في الاقتصاد عبر آلية الإنفاق الحكومي، ويعد جزء من هذا الإنفاق استهلاكيا متعلقا بأجور ورواتب المواطنين في القطاع العام، في حين أن جزءا أخر منه متعلق بإنفاق رأسمالي ذو صلة بالمشاريع التنموية، والبنى التحتية، والخدمات الاجتماعية، ويشكل هذا النوع من الإنفاق تعاقدات القطاع الخاص وأرباحه[1].

أولا: الأبعاد الاقتصادية لانهيار أسعار النفط على الاقتصاد السعودي

يعاني الاقتصاد السعودي من تبعات تراجع أسعار النفط منذ النصف الثاني من سنة 2014 وذلك نظرا لكون النفط يمثل الركيزة الأساسية لاقتصاد المملكة العربية السعودية، والمصدر الأساسي لدخلها المالي. حيث أثر تراجع أسعار النفط بشكل كبير على وضع المالية العامة للحكومة[2]، أين سجلت ميزانية 15 % و12% على التوالي، مقابل زيادة في إجمالي النفقات بنسبة 13,2%.

1-القطاع الزراعي

حققت السعودية نتائج إيجابية في مجال الزراعة، فبعدما كانت تستورد حاجاتها من المنتجات الزراعية أصبحت تحقق اكتفاء ذاتيا وأكثر من هذا أصبحت تصدر فائض انتاجها للخارج. يكمن هذا النجاح في التخطيط والتنفيذ السليم والاعتماد على استخدام التقنية الحديثة في الزراعة التي طبقت لتحديد مكامن المياه الجوفية، تحليل التربة واستصلاح الأراضي وتسويتها، وإنشاء السدود وصناعة الأسمدة والأعلاف، إضافة إلى المعدات الزراعية الحديثة التي واكبت أحدث ما توصلت إليه تقنية الآلات الزراعية في الدول المتقدمة ووسائل الري المعاصرة التي اعتمدت إدارتها وتشغيلها على أنظمة الحاسوب الآلي المتطورة (الري المحوري،

[1] أحمد البكر، تحديات تنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية، إدارة الأبحاث الاقتصادية نوفمبر 2015، مؤسسة النقد العربي السعودي.
[2] علي قرود، نسرين كزيز، سناء مرغاد، مرجع سبق ذكره، ص 206.

الري بالرزاز، الري بالتنقيط) وذلك وفق أسس علمية مدروسة، وإدخال أساليب زراعية حديثة كالبيوت البلاستيكية والزراعة في التربة المباشرة أو في الماء بدون تربة أو في خليط من البيتموس والرمل (البيتموس خليط مواد نباتية متحللة في باطن الأرض) والزراعة في الألياف الصخرية[1].

كما قدمت حكومة المملكة الدعم الكبير للشركات والأفراد مما شجع على الاستثمار في ميدان الزراعة، حيث تجسد هذا الدعم بتوزيع الأراضي مجانا، والقروض طويلة الأجل التي يمنحها البنك الزراعي السعودي، الإعانات من الحبوب والأسمدة والمعدات والآليات الزراعية، خدمات التقنية الزراعية الحديثة وتوفير وحدات التبريد والمخازن لحفظ المنتجات وحمايتها من التلف، الخدمات البيطرية المتقدمة والأدوية واللقاحات للثروة الحيوانية دون مقابل، إنشاء الطرق الزراعية، توفير الكوادر الإرشادية والخبرات الفنية وتطوير المراعي والغابات وغيرها من الخدمات.

لقد آثار هذا الإنجاز الكبير إعجاب وتقدير الكثير من الشخصيات والمنظمات الدولية حيث وجدت المنظمة الزراعية الدولية(فاو) في النموذج السعودي مثال يحتذي به في التنمية الزراعية فقدمت للملكة شهادة تقديرية وحثت الدول النامية على الاقتداء بهذا النموذج في سياق تطلعها إلى تنمية زراعية فعالة.

فيما يخص مشاريع الثروة الحيوانية، منحت الحكومة التسهيلات الكبيرة لأصحاب مشاريع مزارع الأبقار وتربية المواشي وتسمين الأغنام والعجول والمد اجن ومصانع الألبان والصناعات الغذائية التي أنشئت وفق أحدث المواصفات العالمية وزودت بالتقنيات الحديثة لحلب الأبقار وتصنيع الألبان والمجازر الآلية لإنتاج اللحوم برعاية الكوادر الطبية وهذا للحفاظ على الثروة الحيوانية، وتوفير الشروط الصحية اللازمة في الإنتاج.

ومقابل هذا التطور الكبير الذي شهده قطاع الزراعة، وما قدمته الدولة من دعم وتشجيع لأصحاب المشاريع الاستثمارية في قطاع الزراعة، أنشئت مئات الشركات الزراعية الكبيرة التي ساهمت في زيادة وتطوير التنمية الزراعية، سواء من خلال مشاريعها في ميدان الزراعة، أو في ميدان الصناعات الزراعية، ومن بين هذه الشركات نجد:

- الشركة الوطنية للتنمية الزراعية (نادك)
- شركة حائل للتنمية الزراعية (هادكو)
- الشركة السعودية للأسماك
- شركة الباحة للاستثمار والتنمية.

[1] آفاق التقنية الحديثة في المملكة العربية السعودية، مرجع سبق ذكره، ص 217.

- الشركة السعودية للإنماء الزراعي(إنماء)
- شركة صناعات الأغذية والعجائن الفاخرة(سنبلة)... الخ

2- القطاع الصناعي

يتكون هيكل القطاع الصناعي السعودي من الصناعات الأساسية والصناعات الثقيلة والتي ترتبط أساسا بالنفط والتي تهدف من إنتاجها للتصدير الخارجي، وتقتصر على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) وما يتفرع عنها من شركات ومصانع تعمل في مجال الصناعات البترولية والمعدنية وتتمركز في مدينتي " الجبيل وينبع " ، إضافة إلى شركة (آرامكو) التي تنتج مشتقات النفط والامونيا وغيرها، والشركة العربية للتسويق والتكرير (سمارك) والمؤسسة العامة للبترول والمعادن (بترومين) وتنتج هذه الصناعات المواد الهيدروكربونية المختلفة والحديد المد رفل والسماد والبتروكيماويات والغازات الصناعية والبلاستيك.

يعتبر ميدان الصناعة من أهم الميادين التي بلورت عملية توطين التقنية الحديثة في المملكة، حيث أولت لقطاع الصناعة اهتماما خاصا باعتباره القاعدة التي تنطلق منها عملية التنمية الشاملة والمستمرة. فعملية توطين التقنية تتطلب إعداد الكوادر الوطنية القادرة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة وتطويرها وتسخيرها لتحقيق الغايات المرجوة منها واستنباط تكنولوجيا تناسب طبيعة المملكة وبيئتها وظروفها الاجتماعية والاقتصادية، فوضعت الخطط العلمية التي تكفل تحقيق هذه الغاية، فأحدثت الكليات التكنولوجية في الجامعات ومراكز البحوث والدراسات، كما عملت على ربط منشآتها الصناعية بمعاهد للبحوث والتدريب لتأهيل الكوادر المتخصصة وإيجاد الحلول للمشكلات التي قد تعترض عملية تحقيق الأهداف المرسومة لهذه المنشآت[1].

كما انشات المدن الصناعية الحديثة والمتطورة ومجهزة بالعديد من المرافق العامة والخدمات اللازمة لإقامة المشاريع الصناعية وذلك في مختلف مدن المملكة.

وقد حددت المملكة العربية السعودية خطة لتحقيق أهم الأهداف الرئيسية لعملية التنمية الصناعية كما يلي:

* تحقيق الحد الأقصى من التصنيع القائم على استخدام الموارد الأولية المتوفرة محليا خاصة المنتجات البترولية والكيماوية.

[1] أفاق التقنية الحديثة في المملكة العربية السعودية، مرجع سبق ذكره، ص 225.

* تشجيع الصناعات الإحلالية ذات الجدوى الاقتصادية سعيا نحو تحقيق درجة أعلى من الاكتفاء الذاتي، وكذلك تشجيع الصناعات التصديرية وتوفير الوسائل اللازمة لنموها.

* تحقيق التكامل بين النشاطات المختلفة في القطاع الصناعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

* توطيد العلاقات الصناعية الخليجية وتطوير المشاريع المشتركة في إطار الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، وكذلك تطوير العلاقات الصناعية مع الدول الأجنبية بهدف نقل التقنية واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

ثانيا: تحديات تنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية

تتضمن عملية تنويع القاعدة الإنتاجية في توزيع الإنتاج المحلي على عدة قطاعات مختلفة، وما يرتبط بها من إعادة توزيع الموارد. وذلك من خلال تبني التنويع الأفقي أو العمودي على مستوى القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة في الدولة.

ويمثل تحديد نسبة تطور وتوزيع النسيج الإنتاجي بين القطاعات الإنتاجية الرئيسية وتطور حصص أهم المنتجات في الناتج المحلي الإجمالي، أحد أهم المؤشرات لتبيين مدى تنويع الاقتصاد وقواعده الإنتاجية[1].

يمكن تحديد عدة مجالات مختلفة ينصب عليها مستوى تنويع الدول لاقتصاداتها. يتمحور أغلبها حول ثلاث مكونات رئيسية وهي تنويع الصادرات والعائدات المالية للدولة وكذلك تنويع القاعدة الإنتاجية السلعية والخدمية.

1- دور تنويع القاعدة الإنتاجية في استدامة النمو الاقتصادي

تؤكد استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل في المملكة أهمية تنويع القاعدة الإنتاجية وما لها من دور في تعزيز التنمية المستدامة والحد من الاعتماد على عائدات النفط، والزيادة في خلق وظائف في القطاع الخاص، كما تهدف الإستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية إلى تعزيز التنمية المستدامة من خلال التنويع الاقتصادي والحدّ من الاعتماد المفرط على عائدات النفط والزيادة في خلق وظائف للمواطنين في القطاع الخاص [2].

2- دور القطاعين العام والخاص في تنويع القاعدة الإنتاجية

* **القطاع العام:** يبرز دور الحكومة في متابعة تنفيذ خطط التنمية والمراقبة المستمرة لفاعلية السياسات الاقتصادية في تحقيق تنويع القاعدة الإنتاجية من خلال تصحيح السوق عبر خدمات رجال الأعمال،

[1] التنويع الاقتصادي، مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصاديات العربية، مرجع سبق ذكره.

[2] أحمد البكر، مرجع سبق ذكره، ص7.

وبرامج التدريب المهني والصناعي بالإضافة إلى تقديم حوافز للتدريب على رأس العمل من قبل الشركات وتحقيق بيئة اقتصادية ثابتة ذات مستويات تضخم منخفضة وإزالة العقبات أمام الاستثمار الأجنبي كما يمكن للحكومة المساعدة في تعزيز الروابط بين الشركات الحكومية والشركات متعددة الجنسيات وبين الشركات الصغيرة والمتوسطة.

***القطاع الخاص:** تعتبر مساهمة القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد الوطني من متطلبات تنويع القاعدة الإنتاجية لما له من قدرة على إدارة الوحدات الإنتاجية في ظل ظروف اقتصاد السوق وآلياته. فبتطور القطاع الخاص ومؤسساته يؤدي إلى تحسين بيئة اقتصاد السوق وتوسيع نطاق الحريات الاقتصادية وبالتالي تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني التي من خلالها يتم تحقيق الأهداف المتعلقة بتنويع القاعدة الإنتاجية.

إلى جانب الجهود التي بذلتها وتبذلها حكومة المملكة العربية السعودية في إطار خطط التنمية الشاملة، ساهمت الكثير من الشركات الوطنية الخاصة في عملية التنمية الشاملة التي تشهدها المملكة، وقد حصلت معظم هذه الشركات على الدعم غير المحدود من الحكومة التي وفرت لها المناخ الاستثماري المناسب كالقروض، الإعفاءات الجمركية وحماية الإنتاج وتوفير البيئة الأساسية لنجاح المشاريع الصناعية، مما مكن أكثرها من تحقيق النجاحات الكبيرة واكتساب السمعة الحسنة في الأسواق المحلية والعربية والدولية[1].

3-دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تنويع القاعدة الإنتاجية

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم محركات النمو الاقتصادي حيث تعمل عل خلق الوظائف ودعم الابتكار وتعزيز الصادرات إذ تبذل السعودية جهدا كبيرا لدعم هذه المنشآت من خلال توفير التمويل وعقد الشراكات الدولية ومنحها أكبر حصة في المنافسات الحكومية حيث أكدت رؤية 2030 للاقتصاد السعودي على منح أكبر دور للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

تميزت التجربة السعودية بتوفيرها لبيئة ملائمة لنمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تعدد جهات وصناديق الدعم، بالإضافة إلى منح قروض ميسرة دون فوائد وترويج منتجاتها ومبتكراتها من خلال إشراكهم في المحافل الدولية، غير أن هناك بعض العراقيل التي تحد من دور هذه المؤسسات والمتعلقة ببيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2]. كما تبنت الحكومة اتفاقيات مع الشركات الصناعية الكبرى للاستثمار في المملكة لتحقيق التوازن الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل الوطني، وتطوير القوى العاملة ورفع كفاءتها وتوسيع القاعدة الصناعية مثل الشركة السعودية للصناعات المتطورة التي ساهمت في تأسيس ثلاثة مشاريع

[1] أفاق التقنية الحديثة في المملكة العربية السعودية، مرجع سبق ذكره، ص ص249-251.

[2] السعيد بوشول، غنية نذير، سعاد جرمون، المقاولاتية كإستراتيجية للتنويع الاقتصادي، دراسة حالة المملكة العربية السعودية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 4، العدد 2، ص ص 225 – 234، 2017.

متميزة في مجال الصناعة الجوية ضمن المرحلة الأولى لبرنامج درع السلام للتوازن الاقتصادي الذي أبرمت اتفاقيته مع الولايات المتحدة الأمريكية وهي:

* شركة السلام للطائرات.

* شركة الشرق الأوسط للمحركات.

* شركة المعدات المكملة للطائرات.

بلغت مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف لدى المملكة العربية السعودية 33 % و25 % على التوالي، وهذا المعدّل يبقى منخفض نوعا ما مقارنة ببعض الدول وهذا راجع لـ[1]:

– نسبة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة لا تتجاوز 3 % من إجمالي تمويل القطاع الخاص.

– غياب التشريعات والأنظمة التي تزيد من مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف.

– ضعف مستوى التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية فيما بينها، لتوحيد الجهود المبذولة.

– ضعف الشكل المؤسسي والإدارة في دراسات الجدوى والتخطيط.

– ضعف الارتباط بالشركات الكبرى.

– تدني العمالة من حيث المهارات ومستوى التدريب واستخدام التقنية الحديثة.

4– دور الاستثمار الأجنبي في تنويع القاعدة الإنتاجية

تعد برامج التوازن الاقتصادي بجانب نظام استثمار رأس المال الأجنبي من السياسات التشجيعية للمشاريع المشتركة في المملكة مما يعكس التحسن في بيئة الأعمال وتحقيق التنوع الاقتصادي، وتعتبر من الدول في المنطقة العربية جذبا للاستثمار الأجنبي اذ تحتل المرتبة الثانية بعد الامارات العربية المتحدة. وتصدرت الدول العربية كأكبر مستقبل للمشاريع من حيث التكلفة الاستثمارية حيث استحوذت على حوالي 31بالمائة من اجمالي التكلفة للدول العربية، ويركز الاستثمار الأجنبي على قطاعات الخدمات الموجهة إلى السوق المحلية كالخدمات التجارية والمقاولات.

[1] أحمد البكر، مرجع سبق ذكره، ص 10.

ثالثا: تحليل مؤشر قياس درجة التنويع الاقتصادي

ركزت خطة التنمية المتعاقبة، إضافة إلى السياسات الاقتصادية للمملكة العربية السعودية، على تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على قطاع النفط كمصدر دخل للحكومة وموجه للاقتصاد المحلي، إلا أن هذا القطاع ومشتقاته والصناعات البتروكيمياوية لا يزال يهيمن على الاقتصاد الكلي والحسابات المالية باعتباره المحرك الرئيسي للاقتصاد السعودي (حوالي 95 % من الصادرات الإجمالية و 91 % من إيرادات الميزانية).

وقد فرضت أسعار النفط المرتفعة والفوائض المالية الكبيرة خلال العشرية الأخيرة قيودا على مدى تنويع الاقتصاد وتنوع الإيرادات غير النفطية فلا يوجد عبء ضريبي في الاقتصاد السعودي من جهة أخرى قد يؤدي رفع إيرادات الضرائب غير النفطية إلى التأثير السلبي على الأهداف الأخرى للسياسات، أبرزها تنويع الاقتصاد[1].

وقد أعدت المملكة خطط مستقبلية للتنويع بحيث عملت الحكومة على إعداد خطة تنمية للسنوات 2015 – 2019 تركز من خلالها على التنويع بالاعتماد على الصناعات الحيوية من بينها السيارات والأجهزة المنزلية والطاقة الشمسية بالإضافة إلى رؤية المملكة 2030 التي تستهدف زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية، ورفع نسبة الصادرات غير النفطية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي وذلك بتطوير التجارة من تجارة محدودة موسمية (كموسم الحج) إلى تجارة تقوم على أسس اقتصادية ثابتة وزيادة مشاركة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي لمختلف القطاعات. بالإضافة إلى إنشاء وتطوير العديد من المدن الصناعية في مختلف مناطق المملكة وتزويدها بكافة الخدمات والمرافق.

جدول 53: معامل هرفندال هيرشمان لتنويع الناتج المحلي الإجمالي 2010-2020

السنة	2010	2012	2014	2016	2018	2020
المؤشر	0,41	0,41	0,50	0,60	0,45	0,43

المصدر: الإحصاءات السنوية لكل من البنك العالمي وصندوق النقد العربي

فيما يخص قيمة مؤشر هرفندال-هيرشمان في السعودية شهد ارتفاع طفيف ثم الاستقرار في السنوات الأخيرة من الفترة وهذا يدل على الجهود المبذولة في الجانب الاقتصادي والمالي من أجل تنويع الاقتصاد والتي استمرت حتى مع الازمة العالمية لعام 2014 دون ان يؤثر ذلك في الخطط التنموية والرؤى المستقبلية للمملكة. لقد بلغ المؤشر أقصى قيمة له في الفترة 2014-2016 اين عرفت المملكة حربا على اليمن في سنة 2015، الامر الذي جاء بالتزامن مع انخفاض أسعار النفط، مما أدى لتعرض الاقتصاد السعودي لصدمة مزدوجة، لكن

[1] هاجر سعدي، مراد شريف، التنويع الاقتصادي في المملكة السعودية، الواقع وسبل التطوير في ظل رؤية المملكة 2030، للفترة 2016-2022، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، 2024، المجلد9 العدد1.

بإطلاق المملكة لرؤية 2030، التي تهدف الى جعل الاقتصاد السعودي اقتصاد متنوعا ومستديما لا يعتمد على النفط، ساهم في تخفيض قيمة المؤشر للفترة2017-2020.

المطلب الثالث: إستراتيجية التنويع الاقتصادي في ظل رؤية المملكة2030

يعتبر القطاع النفطي المصدر الرئيسي للدخل مما أثر سلبا على الاقتصاد بعدما شهدت أسعار النفط العالمية تراجعا حادا منذ صيف 2014 وحتى مطلع 2016 حيث دفع هذا التراجع إلى المطالبة بمراجعة تستهدف التنويع الاقتصادي من خلال إنجاز برنامج للإصلاح في ظل " رؤية السعودية 2030 " التي تسعى من خلالها إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة من جهة أخرى تضمنت الرؤية الإستراتيجية سياسات تهدف إلى تطوير القطاع المالي وتنويع مصادر دخله، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار لدعم تنمية الاقتصاد الوطني ودعم نمو القطاع الخاص[1].

كما حرصت " رؤية المملكة العربية السعودية 2030 " على تعزيز بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار وذلك بإنشاء هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودعمها وتنميتها عن طريق تنفيذ ودعم برامج ومشاريع لنشر ثقافة وفكر العمل الحر وروح ريادة الأعمال والمبادرة والابتكار وتنويع مصادر الدعم المالي للمنشآت ،بالإضافة إلى تعزيز المنفعة الاقتصادية ودعم رأس المال البشري، وذلك من خلال برنامج تنمية القدرات البشرية بهدف تحسين مخرجات منظومة التعليم والتدريب في جميع مراحلها للوصول إلى المستويات العالمية بإتباع برامج تعليم وتأهيل وتدريب تواكب مستجدات العصر ومتطلباته.

أولا: الخطط والبرامج المعتمدة في الرؤية 2030

أعلن الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود عن رؤية 2030 في 25 أفريل 2016 لتنويع الاقتصاد وإيجاد مصادر جديدة للإيرادات، وتسعى هذه الرؤية التنموية إلى تفعيل إمكانات القطاع الخاص بشكل رئيسي حيث يؤدي هذا الأخير إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى ما نسبته 65 % بحلول عام 2030.

تسعى رؤية 2030 إلى تعزيز خطط وجهود المملكة للتحول الرقمي والتركيز على الاستثمار في مجالات التكنولوجيا، مثل الذكاء الاصطناعي والتنقيب في البيانات والتكنولوجيا السحابية[2].

قامت الحكومة السعودية بإعداد برامج تحقيق الرؤية للتأكد من تحقيق الأهداف الإستراتيجية والتي سوف تراجع كل خمس سنوات، كما حددت مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الشاملة التي

[1] الوليد أحمد طلحة، التخطيط الاستراتيجي الاقتصادي والرؤى المستقبلية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، يونيو 2020.

[2] تقرير الموازنة العامة للملكة العربية السعودية للسنة المالية 2019، ص 12.

يشرف على تنفيذها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية. كما أن هذه البرامج تساهم في نمو الإنتاج المحلي الإجمالي لا سيما فيما يتعلق بتشجيع الإنفاق الاستهلاكي وزيادة الاستثمارات.

- **برنامج الارتقاء لمستوى التعليم والصحة:** يتضمن برنامج الارتقاء مجموعة من مؤشرات الأداء التي تقيس مدى إشراك المدارس للأولياء في عملية تعليم أبنائهم بالإضافة إلى مجالس للأولياء يطرحون من خلالها اقتراحاتهم و يناقشون القضايا التي تمس تعليم أبنائهم و ذلك بتوفير برامج تدريبية للمعلمين وتأهيلهم من اجل تحقيق التواصل الفعال مع الأولياء، كما ينص البرنامج على أهمية التعاون مع القطاع الخاص و القطاع غير الربحي في تقديم المزيد من البرامج و الفعاليات المبتكرة لتعزيز الشراكة التعليمية بالإضافة إلى تعزيز الجهود في مواءمة مخرجات المنظومة التعليمية وفق احتياجات سوق العمل لدفع التنمية الاقتصادية مع التركيز على المجالات التي تخدم الاقتصاد الوطني.

كما يسعى برنامج الارتقاء بمستوى الخدمات الصحية وجودتها إلى تحقيق الاستفادة المثلى من المستشفيات والمراكز الطبية في تحسين جودة الخدمات الصحية بشقيها الوقائي والعلاجي، ومحاربة الإمراض المعدية ورفع درجة التنسيق بين خدمات الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية لتحقيق التكامل في تلبية متطلبات المستفيدين منها واحتياجاتهم إضافة إلى توسيع قاعدة المستفيدين من نظام التامين الصحي وتسهيل الحصول على الخدمة بشكل أسرع.

- **دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمنشآت الناشئة:** باعتبارها من أهم محركات النمو الاقتصادي، تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على خلق الوظائف ودعم الابتكار وتعزيز الصادرات عن طريق دعم ريادة الأعمال والاستثمارات في الصناعات الجديدة من خلال سن أنظمة ولوائح وتمويل أيسر وشراكات دولية، وتساهم هذه المنشئات بحوالي 20% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالنسبة التي حققتها الاقتصاديات المتقدمة و التي تصل الى70 %، و على الرغم من الجهود المبذولة للارتقاء بمستوى بيئة الأعمال إلا أن هذه المنشآت لا تزال تعاني من تعقيد الإجراءات النظامية و الإدارية و بطئها و ضعف القدرة على جذب الكفاءات و صعوبة الحصول على التمويل إذ لا تتعدى نسبة تمويلها 5% من التمويل الإجمالي و هي نسبة ضئيلة مقارنة بالمعدلات العالمية و بالتالي تسعى الحكومة إلى رفع نسبة التمويل لتصل إلى 20% بحلول عام 2030[1] و رفع مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي إلى 35% بالإضافة الى تصدير منتجاتها و خدماتها و تسويقها عن طريق دعم التسويق الالكتروني و التنسيق مع الجهات الدولية ذات صلة.

[1] رؤية السعودية2030 المملكة العربية السعودية www.vision2030.gov.sa

- **تعظيم القدرات الاستثمارية:** بالرغم من أن النفط والغاز يمثلان دعامة أساسية للاقتصاد الا ان تنويع الاقتصاد من أهم مقومات التنمية المستدامة، حيث بدأت المملكة الاستثمار في قطاعات إضافية وذلك بتخصيص بعض الأصول الذي من شانه أن يحقق عوائد إضافية ومتنوعة للاقتصاد، مما ينتج عنه زيادة الموارد النقدية واستثمارها في تنمية قطاعات جديدة وشركات وطنية رائدة مما يتيح فرص تمويل أكبر وينشط الدورة الاقتصادية والاستثمارية مما يسمح للمملكة أن تتبوأ مكانة أكثر تقدما بحلول عام 2030.

- **توطين الصناعات العسكرية:** تسعى المملكة إلى إيجاد أنشطة صناعية وخدمات مساندة كالمعدات الصناعية والاتصالات وتقنية المعلومات، مما يسهم في خلق فرص عمل نوعية في الاقتصاد الوطني، تعد السعودية من أكثر الدول إنفاقا في المجال العسكري حيث احتلت المركز الثالث عالميا عام 2015، غير أن اقل من 2% من هذا الإنفاق ينتج محليا، وبالتالي فهدف الرؤية هو تحقيق ما يزيد عن 50 % من الإنفاق العسكري، وذلك بتطوير بعض الصناعات كقطع غيار، مدرعات وذخائر لتشمل بعدها الصناعات الأكثر تعقيدا مثل صناعة الطيران العسكري. وتعمل المملكة على تحقيق ذلك من خلال استثمارات مباشرة وشراكات إستراتيجية مع الشركات الرائدة في هذا القطاع بهدف نقل المعرفة والتقنية وتوطين الخبرات في مجالات التصنيع، الصيانة، البحث والتطوير بالإضافة إلى إقامة مجمعات صناعية متخصصة ومتكاملة تضم الأنشطة الرئيسية في هذا المجال وتدريب المواطنين وتأهيلهم للعمل في هذه الصناعات.

-**تنمية قطاع التعدين وزيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني:** لا تزال مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي دون المأمول، رغم تمتع المملكة بالمعادن كالألومنيوم، الفوسفات، الذهب، النحاس وغيرها لذا اوجب العمل على تطوير هذا القطاع وتأهيله ليساهم في الوفاء باحتياجات الصناعات والسوق الوطنية من الموارد وذلك بإجراء عدد من الإصلاحات الهيكلية وإطلاق مجموعة من المشاريع وتسهيل استثمار القطاع الخاص في هذا المجال. كما تعمل المملكة على رفع تنافسية وإنتاجية شركاتها الوطنية عبر مجموعة من الشراكات الدولية لتساهم في نمو القطاع وتوطين المعرفة والخبرات.

- **توسيع سوق الطاقة المتجددة:** تتوقع المملكة العربية السعودية بحلول عام 2030 ارتفاع مستوى الاستهلاك المحلي للطاقة بثلاثة أضعاف، لذلك تستهدف اضافة 9,5 جيجاواط من الطاقة المتجددة إلى الإنتاج المحلي. على الرغم من المقومات القوية في مجال الطاقة المتجددة، إلا أنها لا تمتلك قطاعا منافسا وبالتالي تم وضع إطار قانوني وتنظيمي يسمح للقطاع الخاص بالملكية والاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة، من خلال عقد شراكات مع القطاع العام لتحقيق المزيد من التقدم في هذه الصناعة وتكوين قاعدة من المهارات وبالتالي ضمان تنافسية سوق الطاقة المتجددة من خلال تحرير سوق المحروقات تدريجيا. كما تتوجه المملكة إلى رفع كفاءة منظومة الدعم الحكومي عبر تعظيم الاستفادة منه بإعادة توجيهه لمستحقيه من المواطنين والقطاعات الاقتصادية مما يشجع على زيادة الإنتاج والتنافسية وتنويع مزيج الطاقة في

السعودية على المدى الطويل، لذلك تقوم بتحديد معايير واضحة للدعم مبنية على نضج القطاعات الاقتصادية وقدرتها على المنافسة محليا ودوليا دون التأثير على القطاعات الواعدة والإستراتيجية.

– **تنمية البنية التحتية الرقمية:** تعتبر البنية التحتية أساس لبناء أنشطة صناعية متطورة، ولجدب المستثمرين، ولتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني، لذلك تعمل الحكومة على تطوير البنية التحتية الخاصة بالاتصالات وتقنية المعلومات لزيادة نسبة التغطية في المدن وخارجها وتحسين جودة الاتصال وهذا من خلال الشراكة مع القطاع الخاص للوصول إلى تغطية 90 % من المنازل في المدن ذات الكثافة السكانية العالية و66% في المناطق الأخرى. كما تعمل الحكومة السعودية على تعزيز حوكمة التحول الرقمي عبر مجلس وطني يشرف على هذا المسار، بالإضافة الى تهيئة الآلية التنظيمية والدعم المناسب لبناء شراكة فاعلة مع مشغلي الاتصالات بهدف تطوير البنية التحتية التقنية، ودعم نمو المستثمرين المحليين في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات[1].

جدول 54: الخطط والبرامج القطاعية الداعمة لرؤية المملكة 2030

البرامج الداعمة للخطة الإستراتيجية	الجهات المسؤولة عن تنفيذ الخطة الإستراتيجية	القطاعات ذات الأولوية في الخطة
برنامج التحول الوطني 2020	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية	قطاع الصناعة والخدمات اللوجستية
برنامج زيادة الشركات الوطنية	الهيئة العامة للرياضة	قطاع الاستثمارات العامة
برنامج تحقيق التوازن المالي	وزارة الاقتصاد والتخطيط	قطاع الشراكات الإستراتيجية
برنامج صندوق الاستثمارات العامة	وزارة التجارة والاستثمار	قطاع ريادة الشركات الوطنية
برنامج الإسكان	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	قطاع تحسين نمط الحياة
برنامج تطوير القطاع المالي	وزارة الشؤون القروية والبلدية	القطاع المالي
برنامج الشراكات الإستراتيجية	وزارة الإسكان – وزارة النقل	قطاع تحقيق التوازن المالي
برنامج خدمة ضيوف الرحمان	وزارة الصحة – وزارة المالية	قطاع تعزيز الشخصية الوطنية
برنامج جودة الحياة	وزارة العدل – وزارة التعليم	قطاع التوسع في الخصخصة
برنامج التخصيص	وزارة البيئة والمياه والزراعة	قطاع برنامج الإسكان
برنامج تعزيز الشخصية السعودية	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية	/
برنامج تطوير الصناعات الوطنية والخدمات اللوجستية	وزارة الخدمات المدنية	/
	وزارة الثقافة والإعلام	
	وزارة الحج والعمرة، هيئة السياحة والتراث الوطني	

المصدر: صندوق النقد العربي 2020 " استبيان التخطيط الاستراتيجي والرؤى المستقبلية في الدول العربية"، المملكة العربية السعودية

[1] رؤية 2030 للمملكة العربية السعودية، وزارة الاقتصاد والتخطيط.

ثانيا: مؤشرات قياس الأداء والتقييم

بعد تحديد الأهداف الإستراتيجية والأهداف الفرعية، تبدأ القياس وذلك بتحديد المؤشرات المناسبة، وبعدها تحديد الانحراف الذي من خلاله يقوم صانع القرار باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح هذا الانحراف.

كما يتم قياس مؤشرات أداء الأجهزة العامة من خلال تطبيق نماذج ومنهجيات وأدوات موحدة لدعم كفايتها وفاعليتها.

بالإضافة إلى ذلك وفي إطار رؤية " المملكة العربية السعودية 2030 " ووفقا لوثيقة برنامج التحول الوطني (2016 – 2020)، تتبنى السعودية نموذجا اقتصاديا يشمل السياسات الخاصة بتسريع النمو الاقتصادي، وتوزيع ثماره بصورة متوازنة بين مناطق المملكة والشرائح الاجتماعية المختلفة، ومن أهم ملامحه:

* تحقيق إيرادات غير نفطية قدرها 530 مليار ريال سعودي ما يعادل 141,3 مليار دولار بحلول 2020.

* خفض دعم الطاقة والمياه في المملكة بمقدار 200 مليار ريال سعودي ما يعادل 53,33 مليار دولار عام 2020.

* تنفيذ 543 مبادرة بتكلفة 268 مليار ريال سعودي ما يعادل 71,5 مليار دولار عام 2020.

* ترشيد الإنفاق على بند الرواتب والأجور في الموازنة العامة إلى 456 مليار ريال سعودي أي ما يعادل 121,6 مليار دولار سنة 2020.

* رفع الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق للبلاد إلى 70 مليار ريال سعودي ما يعادل 18,7 مليار دولار عام 2020.

* الحفاظ على طاقة إنتاج النفط عند 12,5 مليون برميل يوميا حتى عام 2020، ورفع طاقة إنتاج الغاز الجاف إلى 17,8 مليار قدم مكعب يوميا في 2020 مقارنة بالسنوات قبل من 12 مليار قدم مكعب.

* رفع مساهمة الطاقة المتجددة إلى 3,450 ميجاوات من مزيج الطاقة عام 2020 بما يعادل 4 في المائة من إجمالي الاستهلاك.

* زيادة قيمة صادرات السلع الأولية غير النفطية إلى 330 مليار ريال سعودي ما يعادل 88 مليار دولار عام 2020..

* خفض نسبة المشاريع الحكومية المتأخرة إلى 40 في المائة عام 2020 بدلا من 70 في المائة سابقا عبر خطة التحول الوطني.

* تحقيق أصول غير نفطية بقيمة 5 تريليونات ريال سعودي ما يعادل 1,33 تريليون دولار عام 2020 صعودا من 3 تريليونات سابقا.

* توفير 450 ألف فرصة عمل للسعوديين، وخفض معدل البطالة من 11,6 في المائة إلى 9 في المائة سنة 2020.

* رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي.

* رفع نسبة تملك المواطنين للمساكن من 47 في المائة إلى 52 في المائة مع حلول 2020.

* إنشاء صندوق ادخاري بمبلغ 20 مليار ريال سعودي ما يعادل 5,33 مليار دولار بحيث يستطيع المواطن الادخار فيه، والذي يؤهله للاقتراض أو المساعدة في تملك المنزل.

ثالثا: تمويل الرؤية الإستراتيجية

تمول الخطط الإستراتيجية في المملكة من خلال الإنفاق الحكومي عبر الموازنة العامة للدولة، كما يشارك القطاع الخاص في تمويل الإستراتيجية من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص. في هذا السياق توفر الدولة حوافز لمشاركة القطاع الخاص في تمويل الرؤى الإستراتيجية للمملكة وذلك من خلال[1]:

* تنسيق السياسات المالية ومعالجة آثارها وتجنب الآثار الانكماشية وإتاحة الفرصة للتكيف مع الأنظمة الجديدة.

* وضع إطار مؤسسي شامل وقوي لزيادة مشاركة القطاع الخاص لتجنب الآثار السلبية على الاستثمارات وتدفقات رؤوس الأموال.

* وضع نظام لتقييم كفاءة ومهارات قادة الجهات الحكومية المسؤولة عن السياسات الاقتصادية وزيادة قدرتهم على التواصل مع القطاع الخاص.

* الارتقاء بالتقنيات وتبنيها بشكل قوي لجذب المواهب ورفع التنافسية والاستدامة وزيادة الصادرات وتوليد فرص عمل مناسبة للمواطنين.

* إعادة تشكيل سياسة حوافز التنويع الصناعي والمحتوى المحلي في القطاعات الواعدة لدعم التوجه الجديد في قطاعات السياحة والصحة والصناعة العسكرية.

[1] الوليد احمد طلحة، مرجع سبق ذكره.

* تعزيز القدرات البشرية في البحث العلمي والابتكار من خلال وضع نظام تفاعل بين مراكز الأبحاث في الجامعات، والغرف التجارية، الصناعية والشركات، بما يمكنها من المساهمة في رسم السياسات الاقتصادية.

* إعادة النظر في سياسة دعم الصادرات وتوفير البنية التحتية لتسهيل عملية التصدير.

* إعادة تشكيل نظام الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

* إعادة توجيه دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى المجالات الواعدة وذات الأولوية للتنمية ودخول الحكومة كصاحبة رأسمال استثماري جريء كشريك لتوسيع نطاق المخاطرة واحتمالية الاستثمار الناجح.

* تطوير برنامج وطني لحوكمة الشركات يعمل على مراجعة اللوائح القائمة التي تؤثر على عملية الدمج والاستحواذ وفصل الإدارة والملكية وتفعيل مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات.

رابعا: التوجهات المستقبلية لرؤية المملكة

يعتبر تخفيض نسبة الدين العام بالإضافة إلى تخفيض البطالة وتنفيذ المبادرات والمشاريع وفق الخطة الزمنية من أبرز التوجهات المستقبلية للرؤية الإستراتيجية على صعيد عملية بناء القدرات في مجال التخطيط الاستراتيجي الاقتصادي.

تتضمن الرؤية الإستراتيجية الاقتصادية مقاربة حول كيفية التصدي لتحدي المديونية الخارجية وإدارة الدين العام من خلال تنويع أدواته المحلية والدولية، وإصدار صكوك محلية ودولية متوافقة مع الشريعة الإسلامية والمساهمة في تطوير السوق الثانوية عن طريق تسجيل وإدراج أدوات الدين المحلية عبر منصة شركة السوق المالية السعودية (تداول).

في إطار التوجهات المستقبلة " لرؤية المملكة العربية السعودية 2030 " أشارت الرؤية إلى دور اقتصاد المعرفة في التنمية الشاملة من خلال النهوض بكفاءة الأداء لمجابهة تحديات ومعوقات تطوير نشاط اقتصاد المعرفة وتعزيز إسهامات القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي، وتوظيف العمالة الوطنية وتحسين الإنتاجية، بالإضافة إلى التطور ألمعلوماتي والمعرفي للاقتصاد الوطني لزيادة تنافسية، ونشر المعرفة وتقليص الفجوة الرقمية.

تم إتباع منهجيات مختلفة في هذا الخصوص مثل قياس المعارف والمهارات والقدرات وتقويمها بمنهجية علمية إسهاما في تحقيق العدالة والجودة، وتلبية للاحتياجات التنموية.

عرفت أسعار النفط في أسواق الطاقة العالمية انخفاضا بصورة حادة ومفاجئة منذ منتصف العام 2014 حيث قدّر سعر برميل النفط في جوان 2014 حوالي 96 دولار للبرميل لينخفض إلى حوالي 40 دولار مطلع العام 2016 ،يعود هذا الانخفاض في الاسعار وعدم انتظامها في فترات عديدة لأسباب مختلفة

كالاضطرابات السياسية والاجتماعية التي عرفتها بعض الدول العربية(الربيع العربي) ،فالاقتناع بعدم الاستمرار في اعتماد الدول على قطاع واحد كمصدر رئيسي للثروة ولتمويل الاقتصاد[1]، أدى الى ضرورة التوجه نحو التنويع الاقتصادي والاعتماد على قطاعات أخرى من أجل التقليل من التأثيرات السلبية المحتملة للتقلبات في أسعار السلع الأساسية أو الأزمات الاقتصادية في البلدان الشريكة لا سيما المملكة العربية السعودية، حيث تشكل العائدات النفطية العمود الفقري والمحرك الأساسي لعملية التنمية، ولقد ساهم ارتفاع أسعار النفط في حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية خلال العقود الثلاث الأخيرة من خلال تحديث البنية التحتية، خلق فرص العمل، تحسين مؤشرات التنمية البشرية وزيادة الاحتياطات الرسمية[2].

[1] التنويع الاقتصادي، مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصاديات العربية، مرجع سبق ذكره.

[2] علي قرود، نسرين كزيز ، سناء مرغاد، مرجع سبق ذكره، ص200.

خلاصة

على الرغم من تسارع خطى التنويع الاقتصادي في الجزائر، إلا أنها لا زالت بحاجة الى مهارات تسمح لها بالتغلب على الصدمات السعرية للنفط، باعتبار أسعار النفط تتحدد في الأسواق العالمية وغير خاضعة لتأثيرات الدول المنتجة، مما يجعل الموازنات العامة ومستويات الجهد رهينة هذه الأسعار وطبيعة الصدمات التي تنجم عنها. لذا فإن بعض البلدان الريعية كانت قد تحسبت للتأثيرات التي تتركها مخرجات الأسواق النفطية أبان الصدمات السعرية، مثل الإمارات، السعودية، ماليزيا...الخ، لهذا اعتمدت على استراتيجيات لتخفيف وطأة هذه الصدمات وامتصاص انعكاساتها على الاقتصاد والمجتمع. ومن ثم فإن أغلب هذه البلدان تعتمد على ما يسمى برؤية 2030 أو 2040 لتحقيق التنويع الاقتصادي.

هنا تكمن أهمية استعادة دور الدولة من خلال منظومة عمل جديدة لتوجيه الأنشطة الاقتصادية صوب مجالات دافعة للنمو والتحول الهيكلي والاستدامة، وذلك بالتبني والتطبيق الفعلي لحزم من الاستراتيجيات والسياسات المتكاملة بهدف إزالة القيود التي تحد من تنويع مصادر الإنتاج والتصدير، وضمان أن تأخذ سياسات التنويع الاقتصادي طابع الاستمرارية وليس طابع الظرفية، بمعنى أن يتم التعامل معها ضمن أطر مخططة طويلة المدى، وألا تكون فقط بمثابة ردود أفعال ذات طبيعة مؤقتة.

الخاتمة:

الخاتمة

كشفت الأزمة النفطية سنة 1986، عن مجموعة من اختلالات عميقة في الاقتصاد الوطني، دفعت الحكومة بإجراء سلسلة من الإصلاحات الهيكلية مست مختلف القطاعات الاقتصادية، وذلك بتطبيق برامج تنموية التي تهدف للبناء التنموي خاصة على مستوى الهياكل القاعدية، وكذا النهوض بالقطاعات الحيوية على غرار الصناعة والزراعة.

بعالم يتخبط في اضطرابات عسكرية وسياسية واقتصادية على حدودنا، تحتاج الجزائر إلى مهارات التي تسمح لها بالتغلب على أزمة النفط، ومن الضروري أن تكون هناك رؤية إيجابية للمستقبل وتفادي المواقف والسلوكيات الانهزامية، لأن الجزائر تملك كل المقومات لخلق الثروة خارج الإقتصاد الريعي، لما تزخر بإمكانات لا تقدر بثمن لتقويم اقتصادنا والخروج من الاعتماد على المورد الطبيعي الواحد وهو النفط، إذ تمتلك الجزائر كل العوامل الضرورية من نسبة شباب كبيرة، ومساحة شاسعة وأراضي زراعية وموارد طبيعية وساحل يفوق طوله 1600 كم وكذلك قربها من أوروبا، ما يؤهلها أن تكون دولة ناشئة بامتياز.

إن الاستثمار في العنصر البشري والارادة السياسية لإزالة الحواجز البيروقراطية، وتعزيز مناخ الأعمال وتنويع الأدوات والآليات والمؤسسات المالية من شأنها أن تسمح للجزائر بتعويض التأخر الذي سجلته مقارنة بالبلدان التي حصلت على استقلالها في نفس ظروف بلدنا. فالأمر يتطلب سوى مواجهة الوضع من خلال رسم خطة وطنية للتنمية على مدى عقود، وتجسيدها على أرض الواقع من خلال خطط خاصة بكل قطاع اقتصادي وبالرجوع إلى معايير النجاح المتمثلة في عقود تحقيق الأهداف لكل قطاع من جهة وعقد الأداء من جهة أخرى وتتطلب التنمية الاقتصادية الانتقال من الإدارة البيروقراطية إلى إدارة خبيرة، بالإضافة إلى الحب الصادق للوطن، الذي يعد العنصر الفاصل لنجاح هذا الانتقال الذي سيدفع بالجزائر إلى مصاف الدول الناشئة.

وهنا تكمن أهمية وجود استراتيجية الإقلاع الاقتصادي والتي تعتمد على هندسة دقيقة للمناطق والقطاعات الاقتصادية في خطة شاملة لا تهمل أي قطاع على الآخر وتعمل على الاستفادة من كل القطاعات في منهجية تتأسس على قاعدة الأولوية الإستراتيجية وذات الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

هذه الإستراتيجية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار التوازن الذكي بين مستوى وأهداف قرارات الدولة التي تتحكم فيها الكثير من الاعتبارات وخاصة الثقافة الاقتصادية الجديدة التي أصبحت تسيطر على الذهنية الاستثمارية الدولية.

إن تلاقي منذ جويلية 2014، العديد من العوامل الغير مواتية جعلت التنويع الإقتصادي الوطني ليس فقط خيارا بل أصبح يشكل ضرورة أساسية للحفاظ على التوازن الداخلي والخارجي والعمل على الحد من الشكوك الناجمة على اختلالات التوازنات الاقتصادية والاجتماعية بل وحتى السياسية.

والواقع منذ 2014 تأثرت الجزائر بالانخفاض الكبير والهيكلي والمستدام لأسعار المواد النفطية المعتمدة في السوق الدولية، والزيادة السريعة في عدد السكان الناتج عن ارتفاع في عدد المواليد الذي يفوق مليون مولود سنويا، والزيادة الكبيرة في الاستهلاك الداخلي للطاقة، وما ترتب على ذلك من عواقب على قدرة البلاد على التصدير، وهو ما أدى إلى خلق بنية غير قابلة للانكماش ما جعل كل سياسات الترشيد غير فعالة.

يعود تبني الجزائر لمجموعة من الاستراتيجيات التي تسعى الى تحقيق التنويع الاقتصادي، الى تقلب عوائد صادرات قطاع النفط الذي بدوره يتأثر بأسعار السوق العالمية، وباعتباره الممول الرئيسي لمختلف المشاريع الاقتصادية. ومن أبرز **نتائج البحث ما يلي:**

– أثبتت الدراسات في العديد من الدول ذات الوفرة بالموارد الطبيعية خاصة النفط، بعدم الاستخدام الأمثل لعوائد النفط، والجزائر كغيرها من هذه الدول قامت باستغلال هذه العوائد النفطية في زيادة مؤشرات التنمية المستدامة والمتمثلة في إقامة بنى تحتية (بناء المدارس، الجامعات، السكنات، المنشآت الصحية والأمنية ..)، كذلك الرفع من مؤشر الدخل الفردي، إلا أن هذه المؤشرات وإن كانت ضرورية فإنها لا تكفي وحدها لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة حيث تشهد الجزائر تأخرا كبيرا في ترقية ومساهمة القطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات وهذا راجع إلى سوء الاستغلال لهذه الإمكانيات والموارد على عكس الكثير من الدول.

– على الرغم من تسارع خطى التنويع الاقتصادي ورغم الإنجازات إلا أن النفط مازال يؤدي الدور المسيطر على الاقتصاد وأن القطاعات غير النفطية والتي تعد الوعاء الأساسي لتوليد إيرادات خارج النفط، مرتبطة بشكل رئيسي بالقطاع النفطي.

– يعد التنويع الاقتصادي عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية سواء في الانتاج أوفي توزيع السلع والخدمات بالإضافة الى توسيع قدرة الاقتصاد على خلق فرص للأنشطة الاقتصادية المختلفة، حيث يتمثل الهدف الأساسي لسياسة التنويع الاقتصادي في تحديث القطاعات غير النفطية وتنميتها بغية تخفيض الإسهام النسبي للنفط في الناتج المحلي الإجمالي.

– يتطلب تحقيق التنويع الاقتصادي سلسلة من التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الوطني وهو ما يترتب عنه استغلال أمثل لمختلف الموارد وضمان التوازن والاستقرار للاقتصاد الوطني فتنويع مصادر الدخل والإنتاج، غير كافي لتحقيق هدف تنويع القاعدة الاقتصادية، إذ لا بد أن يترافق معه تنويع

متغيرات مرتبطة بالدخل والإنتاج كالصادرات والواردات وإيرادات الدولة وإجمالي تكوين راس المال، بالإضافة الى وجود إطار مؤسساتي يعمل على تنفيذ السياسات الهادفة إلى التحول الهيكلي للتصنيع بالتركيز على المشاريع المعتمدة على التقنيات المتطورة لرفع القيمة المضافة للمنتجات الوطنية وزيادة قدراتها التنافسية في الأسواق العالمية.

مما تم رصده في هذا البحث من اعتماد الجزائر في خططها الإستراتيجية على استهداف تنويع مصادر الإنتاج والتصدير إلا أنها لازالت بحاجة لتطوير جهودها وسياساتها الموجهة لتنويع اقتصاداتها وهياكلها الإنتاجية، وأن النجاح في ذلك المسعى سيبقى رهينا بدور الدولة في إزالة القيود التي تحد من تنويع القاعدة الإنتاجية، ومن ثم خلق منتجات تنافسية ذات قيمة مضافة عالية، وضمان أن تأخذ سياسات التنويع الاقتصادي طابع الاستمرارية وليس طابع الظرفية، بمعنى أن يتم التعامل معها ضمن أطر مخططة طويلة المدى، وألا تكون فقط بمثابة ردود أفعال ذات طبيعة مؤقتة. كما كشفت تجربة البلدان التي نجحت في تنويع اقتصاداتها عن طريق إزالة التبعية للاقتصاد الريعي عن مجموعة من النتائج والدروس يمكن الاستعانة بها.

مناقشة الفرضيات

– بالرغم من أن النفط سلعة استراتيجية دولية، حيث يعتبر مصدرا أساسيا للثروة في العديد من الدول على غرار الجزائر، فان تأثر أسعاره بعوامل اقتصادية، سياسية، اجتماعية وعسكرية، يشكل تحديا على اقتصاديات الدول خاصة التي تعتمد على عوائده بشكل كبير في تمويل العمليات الاقتصادية والمشاريع التنموية، وأكبر دليل على دالك سنة 2015 أين عرفت أسعار النفط انخفاضا رهيبا ليصل حوالي 50دولار للبرميل بعد ما كان يقدر بحوالي 109 دولار أي تراجع بنسبة 50%.

– تعتبر الحكامة الفعالة عاملا في تمكين الاقتصاد من إنشاء مؤسسات ناشطة وفعالة، حيث عندما تكون آليات اتخاد القرار مبنية على الشفافية، محاربة الفساد والبيروقراطية، تصبح البيئة الاقتصادية أكثر جاذبية للمبادرات ويزداد مستوى الثقة بين الدولة والقطاع الخاص والمستثمرين بصفة عامة.

–يعد ضعف الحكامة من العوامل التي تعيق إنشاء مؤسسات اقتصادية فعالة، وتضعف من قدرة الدولة على تنفيذ إصلاحات هيكلية حقيقية وبالتالي تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وتكريس ثقافة التعاون بين الجهات الاقتصادية.

– رغم وجود مخططات وبرامج حكومية، إلا أنها تفتقر إلى العمق الاستراتيجي، غالبا ما تكون ذات طابع ظرفي ورد فعل على الأزمات النفطية، مما أضعف قدرتها على إحداث تغيير هيكلي في الاقتصاد، بالإضافة إلى غياب رؤية شاملة ومنسقة بين القطاعات، جعل من الجزائر غير قادرة على تحقيق التنمية المستدامة المرجوة، رغم وجود الإرادة السياسية والمبادرات الإيجابية.

– تؤكد الدراسة أن الجزائر قادرة على الاستفادة من تجارب دول أخرى نجحت في التنويع الاقتصادي مثل الإمارات والسعودية، فالنجاح لا يرتبط بتبني نفس السياسات فقط، بل بكيفية توطين تلك التجارب ضمن واقع واحتياجات الجزائر، من خلال إصلاحات داخلية عميقة تضمن فعالية التنفيذ ومرونة التكييف مع الخصوصيات الوطنية مثل اعتماد رؤية وطنية واضحة وطويلة الأمد كرؤية البلدين 2030، بالإضافة إلى توجيه الاستثمارات نحو القطاعات غير النفطية من خلال الصناديق السيادية.

الاقتراحات:

– تبني استراتيجية طموحة وواضحة المعالم لتحقيق هدف التنويع ترتكز على توافر إدارة حكومية سليمة ونزيهة، وعلى درجة عالية من الكفاءة، بما يسمح بترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة وجودة المؤسسات، إضافة إلى العمل على تحسين مناخ الأعمال والتركيز على الإنسان كمصدر للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

– تعزيز الروابط بين القطاع العام والخاص، من أجل حشد جميع الإمكانات والمؤهلات والخبرات التي تزخر بها البلاد وذلك باتباع سياسة فاعلة لرفع أداء العمل وتقديم التحفيزات لتحقيق أداء أفضل.

– الاهتمام بالقطاع السياحي بمختلف مجالاته وتركيز الاستثمار في تعزيز البنية القاعدية، خاصة الفنادق وتحسين الخدمات وتقديمها بأسعار معقولة للزبائن مما يحول السياحة الخارجية إلى السياحة الداخلية والحد من استنزاف العملة الصعبة.

– الاهتمام بالقطاع الزراعي باعتباره أحد أهم القطاعات التي يمكن التركيز عليها في تحقيق الاكتفاء الذاتي والتصدير للخارج، نظرا لما تمتلكه الجزائر من امكانيات في هذا المجال بما فيها الأراضي الخصبة والتنوع المناخي والجغرافي.

– ضرورة الاهتمام بتنويع قطاع الطاقة نظرا للإسقاطات البيئية والاقتصادية والاجتماعية وعلى عملية النمو والاستدامة، بحيث اتضح صعوبة الاستمرار في الوضع الراهن والانعكاسات السلبية التي يمكن أن تسببها الأنماط الحالية لاستهلاك الطاقة، وضرورة التوجه نحو أنماط أكثر استدامة وذلك عبر اعتماد السياسات والتشريعات المناسبة واتخاذ الاجراءات التقنية الضرورية

– تبني وتطوير استراتيجيات وطنية وبرامج تنفيذية بهدف ترشيد وتحسين كفاءة استخدام الطاقة وذلك من خلال وضع الخطط وتنفيذ البرامج الريادية لتحسين كفاءة استخدام الطاقة في الصناعات المختلفة والتشجيع على إقامة شركات خدمات الطاقة ودعم الإجراءات المتعلقة بوضع المعايير التي تساهم في تحسين كفاءة الطاقة.

– تثمين استغلال الموارد الطبيعية، باعتبار الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات، بات إعادة توزيع الثروات الطبيعية وترشيد استهلاكها في الجزائر من بين الأساسيات لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، وبالتالي الوفرة في هذه الموارد تعد الحجر الساسي لبداية التحول إلى مختلف القطاعات الأخرى خارج قطاع الموارد الطبيعية.

– ضرورة الاستفادة من تجارب الدول فيما يخص سياسات التنويع الاقتصادي، خاصة الدول التي تتقارب خصوصياتها مع الجزائر باعتبارها من نماذج التنويع الناجحة

آفاق البحث

بعد تطرقنا للدور الذي تلعبه أسعار النفط في تحقيق استراتيجية اقتصادية في الجزائر وحتمية التنويع، وجدنا أنه ومن أجل الالمام بهذا الموضوع الذي لابد من أن يأخذ حيزا كبيرا من الدراسات التي تساعد على النهوض بالاقتصاد الجزائري وتنويع القطاعات الاستراتيجية والطاقوية، فمازال هناك نقاط تحتاج الى التوسع وتحليل أعمق تغطي جوانب قصور هذا البحث ولهذا نقترح بعض المواضيع والاشكاليات التي نراها جديرة بالبحث:

– دراسة دور التنويع في مواجهة تقلبات الأسعار العالمية مع تحليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد على مصدر واحد؛

– الاهتمام بدراسة وتحليل هيكل القطاعات التي تعتبر ركيزة للتنويع الاقتصادي مثل القطاع السياحي؛

– الإلمام بموضوع الطاقات المتجددة والاستثمار فيها باعتبار الجزائر تملك مساحات شاسعة من الصحراء.

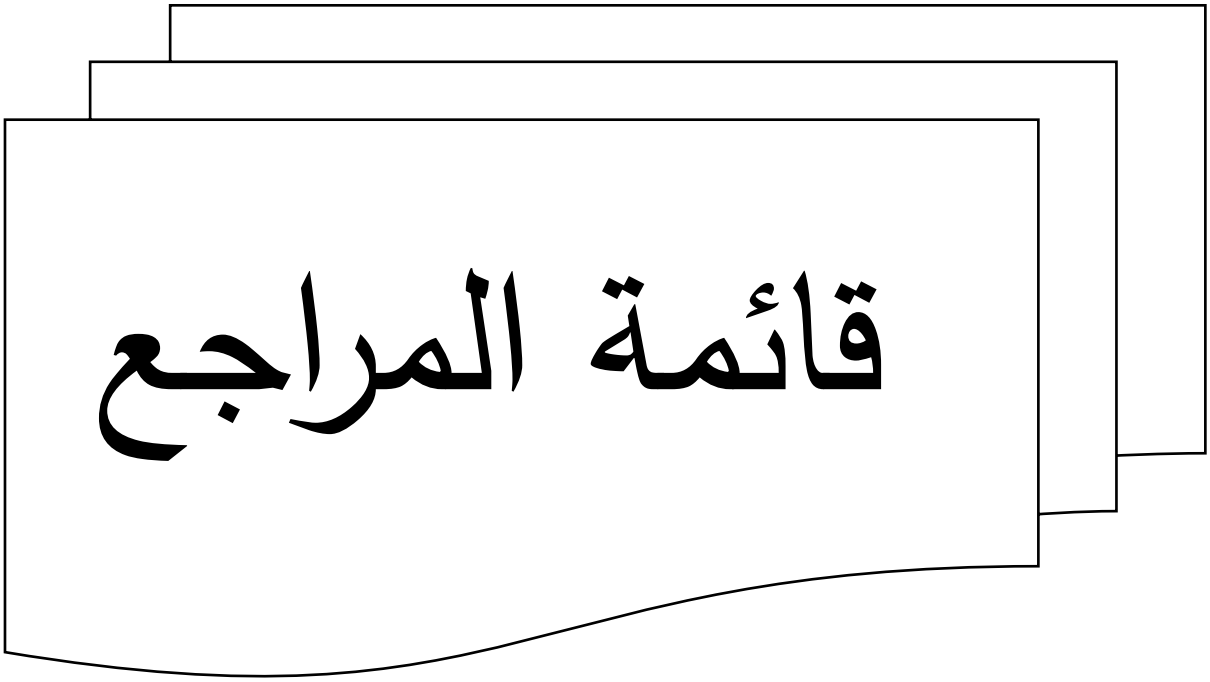
قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية.

الكتب:

1. أحمد رعد عبد الكافي حسين الربيعي، مأزق الدول الريعية، هيمنة المورد الواحد، دار روافد للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى 2022.
2. إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية، نظريات–نماذج–استراتيجيات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2011.
3. آفاق التقنية الحديثة في المملكة العربية السعودية، 1420 هـ/ 1999، كتاب المملكة العربية السعودية، وزارة الإعلام، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، دار الصحراء السعودية للنشر والتوزيع.
4. بشير مصيطفى، نهاية الريع، الأزمة والحل، سلسلة صناعة الغد، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية، 2016.
5. بشير مصيطفي، اقتصادنا، الفرصة المتبقية، سلسلة صناعة الغد، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2016.
6. بلال لوعيل، دور ارتفاع أسعار النفط في تنمية الاستثمارات العربية البينية مع الإشارة لحالة الجزائر، فرع تحليل الاقتصادي، 2013 –2014.
7. حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2000.
8. حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2000.
9. حياة بولرباق، التنويع الاقتصادي في الجزائر، سبل وآليات تعزيز الصادرات خارج المحروقات، دار أجيال الرقمي، الجزائر2024.
10. ضياء مجيد الموسوي، أزمة البترول، طبعة المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، رغاية، الجزائر 1990.
11. ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية، 1986–1989، دار الهدى للطباعة والنشر المنطقة الصناعية، عين مليلة، الجزائر، 1990.
12. ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون 2005.
13. عاشور كتوش، الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطني، 2003–2004.

14. عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2011.
15. عبد الغني عكة، تنمية البلدان النفطية في ظل العولمة الاقتصادية مع التركيز على حالة الدول العربية، 2009 -2010.
16. عبد الله حسين، النفط العربي خلال المستقبل المنظور، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998، معالم محورية على الطريق، العدد 14، الطبعة الأولى.
17. عبد المجيد بوزيدي، تسعينات الاقتصاد الجزائري، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر،1999.
18. كامبيل كولين وآخرون، نهاية عصر البترول- التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل، سلسلة عالم المعرفة، سبتمبر 2004، العدد 307.
19. الكتاب السنوي لدولة الامارات العربية المتحدة، المجلس الوطني للاعلام2009 دار النشر، شركة ترايدنت بريس ليمتد.
20. محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983.
21. محمد بن عزوز، الاقتصاد الجزائري وإشكالية الاندماج الاقتصادي الإقليمي في ظل البحث عن البدائل المتاحة لفترة (1990-2007)، 2010.
22. محمد ختاوي، النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2010، بيروت، لبنان.
23. محمد غانم الرميحي، النفط والعلاقات الدولية، عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة 52، الكويت، 1978.
24. ندى الهاشمي، إدارة التحديات والفرص في ظل التغير العالمي، إدارة الدارسات والسياسات الاقتصادية 2018- الإمارات العربية المتحدة والاقتصادات الرائدة في العالم.

التقارير والمجلات والدوريات:

1. ابراهيم بلقلة، واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط ومتطلبات تفعيله. مجلة أبعاد اقتصادية المجلد 8، العدد 1، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.
2. ابراهيم عبد الحفيظي، أثر انخفاض إيرادات الجباية البترولية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر دراسة قياسية للفترة 1980 – 2016، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 9، العدد1.

3. أبوبكر بوسالم، حمزة بن لشهب، انعكاسات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة، دراسة حالة الجزائر، للفترة 2000–2015، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 2، العدد1، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي.
4. أحمد البكر، تحديات تنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية، إدارة الأبحاث الاقتصادية نوفمبر 2015، ورقة عمل، مؤسسة النقد العربي السعودي.
5. أحمد ضيف، أحمد عزوز، واقع التنويع الإقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد14، العدد2، 2018.
6. آدم رحمون، عبد القادر بلخضر، مقص سعد، الخيارات الإستراتيجية للخروج من التبعية للمحروقات وتحقيق التنمية المستدامة– مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد6، جامعة الأغواط، 2018.
7. أسامة الطيب، استراتيجية التوجيه نحو سياسة التنويع الاقتصادي كبديل للحد من التبعية النفطية في الجزائر، السياحة نموذجا – مجلة التنويع الاقتصادي– جامعة بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت، المجلد 2 العدد 2، سنة 2021.
8. أسماء بللعما، دحمان بن عبد الفتاح، استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد7 العدد1، 2018، جامعة أحمد دراية– أدرار.
9. أسماء بللعما، دحمان بن عبد الفتاح، سياسات التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط، دراسة حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد3، العدد1، 2020.
10. إسماعيل صاري، التنويع الإقتصادي وتنويع التنمية كبديل للحد من الصدمات النفطية الخارجية في الجزائر، تقديم نموذج مقترح مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد 02 – 2019.
11. بلقاسم زايري، التجمعات الصناعية كآلية لتعزيز التكامل ما بين المشاريع الكبيرة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، منشورات النادي الاقتصادي الجزائري 2016، أي نموذج اقتصادي للجزائر.
12. تقرير الأمين العام السنوي السادس والثلاثون،2009، التطورات الدولية في مجال النفط والطاقة
13. التقرير العالمي لتطوير الطاقة الكهربائية المولدة من المياه، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية 2013.
14. تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، التطورات في مجال النفط والطاقة، 2010.
15. تقرير الموازنة العامة للملكة العربية السعودية للسنة المالية 2019.
16. تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة ¨Green Energy Choices¨ (UNEP).

17. جبار بوكثير، حميدة زرقوط، قراءة لاستراتيجية التنويع الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة، إنجازات رائدة وآفاق مستقبلية واعدة، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد4، العدد1، 2017.
18. حسان خضر، أسواق النفط العالمية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد57، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
19. حساني بن عودة، عبد الرحمان عبد القادر، انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2014-2018، دراسة تحليلية، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، المجلد4، العدد2، 2020.
20. خديجة إسحاق، سياسة المالية العامة المضادة للصدمات النفطية، مجلة دفاتر بوادكس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، المجلد4، العدد2.
21. داود سعد الله، تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط وأثرها على استقرار الأسعار2008-2010، مجلة الباحث، العدد9، 2011.
22. السعيد بريش وحليمة شابي مداخلة تحت عنوان التنويع الاقتصادي من خلال الصناعة السياحية في الجزائر، جامعة المسيلة، نوفمبر 2011.
23. السعيد بوشول، غنية نذير، سعاد جرمون، المقاولاتية كإستراتيجية للتنويع الاقتصادي، دراسة حالة المملكة العربية السعودية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 4، العدد 2، 2017.
24. سفيان الشارف بن عطية، الاقتصاد الجزائري بين التنويع ولغز أحادية المصدر، مجلة المالية والأسواق المجلد 4، العدد 8، جامعة محمد بن أحمد، وهران2، 2018.
25. سكينة بن حمود، استراتيجية الصادرات من غير المحروقات، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 02، العدد 17.
26. سليم مجلخ، وليد بشيشي، قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة 1996-2019، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، المجلد 16 العدد 1، ص ص46-60، 2022.
27. صادق هادي، لعنة الموارد والداء الهولندي في الاقتصاديات النفطية، قراءة في المفاهيم والآثار وأدوات العلاج، حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد2 العدد1، 2019.
28. صندوق النقد العربي، التخطيط الاستراتيجي الاقتصادي والرؤى المستقبلية في الدول العربية، 2020.
29. الطيب فراج، عبد الرحمان بروكي، دراسة قياسية حول أثر إرتفاع أسعار النفط على الكتلة النقدية كمتغير يشير إلى السياسة النقدية في الجزائر 2000-2015، مجلة البشائر الاقتصادية- جامعة طاهري محمد، بشار، المجلد3، العدد3.

30. عادل محمد خليفة غانم، دراسة التكامل المشترك بين التنويع والمتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 31 العدد3، 2021.
31. عبد الحميد مرغيت، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، 2016.
32. عبد الرحمان مبتول، تأثير انخفاض أسعار المحروقات وآفاق الاقتصاد الجزائري، الانتقال في مجالي الطاقة والاقتصاد 2016-2020، منشورات النادي الاقتصادي الجزائري 2016.
33. عبد العزيز بوكار، الاقتصاد الجزائري بين خيار التنويع الاقتصادي وخيار الأمن الطاقوي – 2015 – جامعة أدرار، مجلة الحقيقة، المجلد 14، العدد 3.
34. عبد القادر بحيح، تحديات الاقتصاد الجزائري أمام صدمات تقلبات أسعار النفط بين أزمة 1986-2015، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد2، العدد1، مارس 2018، المركز الجامعي ميلة.
35. عبد القادر سماري، مستقبل الاقتصاد الجزائري في ظل التعديلات الدستورية وتحديات الوضع الراهن، منشورات النادي الاقتصادي الجزائري 2016، أي نموذج اقتصادي للجزائر.
36. عبد الله نور الدين، مطبوعة في الاقتصاد الجزائري، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، سعيدة، 2022-2023.
37. علي طالم، الاستثمار في الطاقات المتجددة ضرورة حتمية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، الإشارة إلى واقع الطاقة الشمسية.
38. علي عبابه، أحمد عمان، أحمد بن خليفة، تداعيات الصدمة النفطية 2014 على الاقتصاد الجزائري، مجلة المدّبر، المجلد6، العدد1، 2019
39. علي قرود، نسرين كزيز، سناء مرغاد، انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة، دراسة حالة السعودية والجزائر، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، العدد الثاني ديسمبر 2017.
40. فاطمة الزهراء قندوز، تأثير انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والحلول لتفعيل مصادر الدخل غير النفطية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 6، العدد 2، 2015.
41. فايزة جاوي، ياسين حفصي بونبعو، قياس وتحليل أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي باستخدام نماذج بنال، حالة الدول المصدرة للنفط أوبك للفترة 2000-2020، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 5 العدد 2، 2022.
42. فريدة لرقط، آفاق تنويع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات من تحقيق اندماج كفء في الاقتصاد، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 5، العدد 1، 2015.

43. كارول نخلة، تأثيرات انخفاض أسعار الطاقة، تحد وفرصة للإصلاح الاقتصادي بالجزائر، مركز الجزيرة للدراسات،21 سبتمبر 2015.
44. كريمة بسدات، عبد القادر بن شني، استقرار الاقتصاد الجزائري وحتمية تنويع مصادر الدخل، مجلة الاستراتيجية والتنمية المجلد 6 العدد11.
45. كريمة بقة، علي عز الدين، التنويع الاقتصادي في الامارات، دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2020، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 8 العدد 2، 2023.
46. محمد بلقلم، استراتيجية التغيير الهيكلي للاقتصاد الوطني كراسات المجلس الوطني الاقتصادي والإجتماعي.
47. محمد بوجلال، مستقبل الاقتصاد الجزائري في ظل تحديات الوضع الراهن، أي نموذج اقتصادي للجزائر.
48. محمد داودي، التنويع الاقتصادي في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي، دراسة تحليلية قياسية، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد2، العدد 2، 2016.
49. محمد ساعد، محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري، جامعة ابن خلدون، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، 2017-2018.
50. محمد كريم قروف، قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر- دراسة تحليلية للفترة 1980-2014 مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 09، العدد 02، 2016. جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أم البواقي.
51. المعهد العربي للتخطيط، التنويع الإقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصاديات العربية، تقرير التنمية العربية، الإصدار الثالث 2018.
52. موسى باهي، كمال روابنية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية المجلد3، العدد 5، 2016.
53. ناصر الدين قريبي، العلاقة بين هيكل الصادرات والنمو في الاقتصاد الجزائري، دراسة تحليلية خلال الفترة 2004-2014، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد10، العدد2، 2016.
54. ناصر بوعزيز، حميد حملاوي، حتمية تنويع مصادر الاقتصاد الجزائري، الواقع والمأمول، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السابع، سنة 2017، جامعة قالمة.
55. نجاة كورتل، الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي، دراسة تطبيقية لمؤشر هرفندال هيرشمان للفترة 2011-2017، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة2، 2019، المجلد5، العدد2.

56. هاجر سعدي، مراد شريف، التنويع الاقتصادي في المملكة السعودية، الواقع وسبل التطوير في ظل رؤية المملكة 2030، للفترة 2016-2022، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، 2024، المجلد9 العدد1.
57. هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، إصدار جانفي 2019، مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد2، العدد1.
58. هيبة الله أوريسي، الاقتصاد الجزائري بين الأزمة النفطية وحتمية التنويع الإقتصادي دراسة تحليلية خلال الفترة 2012-2016، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 5 العدد 1، جامعة أم البواقي.
59. وسيلة بوفنش، اقتصاد ما بعد النفط، الإمارات العربية المتحدة، نموذج رائد في التنويع الاقتصادي، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي بوالصوف ميلة، المجلد3 العدد1، 2017.
60. الوليد أحمد طلحة، التخطيط الاستراتيجي الاقتصادي والرؤى المستقبلية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، يونيو 2020.

الأطروحات، الرسائل والملتقيات:

1. آسية غنام، مدى قدرة القطاع الصناعي في تنويع الاقتصاد الجزائري آفاق 2030، دراسة تحليلية استشرافية، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير شعبة علوم اقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، 2019-2020.
2. بالرقي التيجاني، تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2001- 2011، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، أبحاث المؤتمر الدولي، الجزء الثالث.
3. جحنين كريمة، نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري 2000 – 2018، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية للمؤسسات، 2020 – 2021.
4. حسين عبد الكريم جعاز الشمري، توظيف عوائد النفط في بلدان ريعية مختارة مع إشارة الى العراق للمدة 1990-2013، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2016
5. خليل دعاس، مستقبل السوق البترولية وأفاق الطاقات المتجددة – مع دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2012.
6. داود سعد الله، الجزائر بين إشكاليات أسواق النفط والانتقال لاقتصاد الطاقة المتجددة أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2015 -2016.

7. روضة حديدي، أثر برامج سياسات الانعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، المؤتمر الدولي، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، مارس 2013.
8. سكينة بن حمود، الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، مسيرة التنمية الاقتصادية في الجزائر بين التخطيط واقتصاد السوق، ماي 2013.
9. عبد الرحمان بن خالفة، مبعوث الاتحاد الإفريقي، طرائق الإقلاع الاقتصادي، كراسات المجلس الإسلامي الأعلى. أعمال الندوة العلمية 18 ماي 2020، العدد 15.
10. عبد الرحمان عية، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على قرارات السياسة الاقتصادية الجزائرية أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، 2015.
11. عبد القادر بلخضر، أهمية النفط ضمن مصادر الطاقة وعلاقاته بالتنمية المستدامة، حالة الجزائر، أطروحة الدكتوراه في علوم التسيير، فرع إدارة الأعمال، 2012 – 2013.
12. عماد تكواشت، واقع وآفاق الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2011-2012.
13. فوزية خلوط، آثار السياسة المالية في دعم الاستثمارات العمومية المنتجة في الجزائر في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية 2013-2014، جامعة محمد خيضر بسكرة.
14. كريمة جحنين، نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري 2000-2018، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، علوم التسيير تخصص الادارة المالية للمؤسسات 2020-2021.
15. مبارك بوعشة، الاقتصاد الجزائري، من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية، المؤتمر الدولي، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، مارس 2013.
16. محمد ماضي، تذبذبات أسعار النفط وتأثيرها على اقتصاديات دول منظمة الأوبك رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3، 2015-2016.
17. موسى باهي، التنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي في الدول العربية النفطية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد المعرفة والعولمة، مخبر الابتكار والتحليل الاقتصادي والمالي، جامعة باجي مختار عنابة، 2018-2019.

18. وافي ناجم، توجيه الانفاق العام لاستهداف النمو الاقتصادي بالجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1990- 2016، أطروحة دكتوراه، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص، نقود ومالية، 2020.
19. وصاف سعيدي، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية الحوافز والعوائق، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

ثانيا: باللغة الاجنبية

1. ADDA Jacques, la baisse du prix du pétrole : Quelles perspectives pour l'OPEP et quelles retombées pour le tiers monde ? In observations et diagnostics économiques n° 16, juillet 1986.
2. BEURET vincent, marché pétrolier. In département fédéral de l'environnement, des transports, de l'énergie et de la comunication DETEC ,24 Mars 2009.
3. BONNEFOI François, VENTURIN Isabelle et TOGNOLA Julien, l'exploration et la production pétrolières et gazières dans le monde, in rapport sur l'industrie pétrolière et gazière en 2010. Direction générale de l'énergie et du climat-Ministère de l'économie, des finances et de l'industrie.
4. CHEVALIER Agnès, le pétrole, Ed. La découverte, paris, France 1986.
5. DUROUSSET Maurice, le marché du pétrole,Ed . Elipsses, paris, France 1999
6. Etienne Dalemont, le pétrole, imprimerie des presses universitaires de France –Vondome
7. Evolution des prix du pétrole : moteurs, conséquences économiques et ajustement des politiques, Perspective économiques de l'OCDE no 76.
8. FURFARI Samuele, le monde et l'énergie enjeux géopolitiques, Ed.Technip, paris,France 2007
9. JACQUE PERCEBOIS-Energie –collection ; Bibliothèque des matières premières, Economica, Mars 1989.
10. MAHIOUT rabah, le pétrole algérien, Ed.ENAP, Alger, Algérie 1974

11. MANNA Said Al Othaiba, l'OPEP l'industrie pétrolière, Ed.Croon helm, londres, Angleterre, 1978.

12. OLSEN Jean Pierre, l'énergie dans le monde stratégie face à crise Ed. Htier, paris, France.

13. Jean Claude Berthélemy. Commerce international et diversification économique. Revue d'économie politique 2005. vol115.nº 5. P 591-611.

قائمة الملاحق

الملحق رقم1: مساهمة الإيرادات البترولية في ميزانية الدولة خلال الفترة (2000- 2022).

السنوات	الايرادات الكلية (مليار دج)	اجباية النفطية (مليار دج)	النسبة المئوية (%)
2000	1578,16	1173,23	74,34
2001	1505,5	1001,4	66,5
2002	1603,3	1007,9	62,9
2003	1974,4	1350	68,4
2004	2229,7	1570,7	70,4
2005	3081,7	2352,7	76,3
2006	3639,8	2799	76,9
2007	3687,8	2796,8	75,8
2008	5190,5	4088,6	78,8
2009	4379,6	2412,7	65,6
2010	4379,6	2905	66,3
2011	5790,1	3979,7	68,7
2012	6339,3	4184,3	66
2013	5940,9	3678,1	61,9
2014	5738,4	3388,4	59,04
2015	5103,1	2373,5	46,5
2016	5042,2	1781,1	35,32
2017	6047,9	2177	35,99
2018	6751,4	2887,1	42,76
2019	6601,6	2668,5	40,42
2020	5640,9	1921,6	34,06
2021	6597,5	2609,2	39,5
2022	9467,3	5657,7	59,7

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر، أعداد مختلفة.

الملحق رقم2: مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر (2000- 2023).

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي مليار دج	الناتج المحلي لقطاع المحروقات مليار دج	نسبة مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي %	سعر البرميل من النفط (دو
2000	4098,8	1616,3	**39.4**	28,5
2001	4227,1	1443,9	**34.2**	24,5
2002	4522,7	1868,9	**35.6**	25,2
2003	5247,9	1868,9	**35.6**	28,2
2004	6151,9	2319,8	**37.7**	38,5
2005	7564,7	3352,9	**44.3**	54,6
2006	8512,2	3882,2	**45.6**	65,7
2007	9408,3	4089,3	**43.5**	74,9
2008	11042,8	5001,5	**45.3**	99,9
2009	10212	3242,3	**31.74**	62,3
2010	12049,4	4180,4	**34.7**	80,2
2011	14588,6	5242,5	**35.93**	112,9
2012	16208,7	5536,4	**34.15**	111
2013	16650,2	4968,8	**29.85**	109
2014	17242,5	4657,8	**27.07**	100,2
2015	16712,7	3134,3	**18.9**	53,1
2016	17514,6	3025,6	**17.3**	45
2017	18876,2	3699,7	**19.6**	54,12
2018	20259	4547,8	**22.4**	71,44
2019	20284,2	3910,1	**19.3**	64,49
2020	18383,8	2575,1	**14**	42,12
2021	22021,6	4734,4	**21.5**	70,89
2022	27688,9	8617,4	**31.1**	103,7
2023 ت1	7270,7	1792,3	**24.7**	87,55

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير والنشرات الاحصائية لبنك الجزائر، أعداد مختلفة.

الملحق رقم3: الصادرات خارج المحروقات وعلاقتها بأسعار النفط في الجزائر (2000- 2023).

السنوات	صادرات المحروقات	صادرات خارج المحروقات	اجمالي الصادرات	نسبة صادرات المحروقات	سعر البرميل من النفط دولار
2000	21.07	0.62	22.03	97.14	28.5
2001	18.53	0.56	19.13	97.1	24.5
2002	18.11	0.72	18.82	96.8	25.2
2003	24.99	0.66	24.61	98.1	28.2
2004	31.55	0.67	32.08	97.9	38.5
2005	45.58	0.9	46.49	98.05	54.6
2006	53.6	1.18	54.79	97.84	65.7
2007	59.60	1.31	60.91	97.85	74.9
2008	77.19	1.95	79.14	97.53	99.9
2009	44.41	1.06	45.47	97.66	62.3
2010	56.14	1.61	57.76	97.20	80.2
2011	71.66	2.14	73.8	97.10	112.9
2012	70.57	2.04	72.62	97.18	111
2013	63.32	2.16	65.48	96.70	109
2014	58.36	2.81	61.17	95.41	100.2
2015	33.08	2.05	35.13	94.15	53.1
2016	27.92	1.39	29.69	95.25	45
2017	33.20	1.36	34.56	96.05	54.12
2018	38.89	2.21	41.11	94.61	71.44
2019	33.24	2.06	34.99	94.14	64.49
2020	20.01	1.9	21.92	91.29	42.12
2021	34.05	4.49	38.55	88.34	72.7
2022	59.64	5.81	65.45	91.12	103.7
2023	2+1ث24.55	2.34	26.9	91.27	87.55

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على النشرات الاحصائية لبنك الجزائر للسنوات (2009- 2022).

الملحق رقم4: تطور الإيرادات العامة للجزائر وعلاقتها بأسعار النفط (2000- 2023).

السنوات	الإيرادات العامة					أسعار النفط دولار
	الجباية النفطية		الجباية العادية		اجمالي الايرادات العامة	
	القيمة مليار دج	نسبتها لإجمالي الايرادات	القيمة مليار دج	نسبتها لإجمالي الايرادات		
2000	1213,3	76,87	364,9	23,12	1587,1	28.5
2001	1001,4	66,51	488,5	32,44	1505,5	24.5
2002	1007,9	62,86	595,1	37,11	1603,2	25.2
2003	1350	68,37	624,3	31,61	1974,4	28.2
2004	1570,7	70,44	652,5	29,26	2229,7	38.5
2005	2352,7	76,32	724,2	23,49	3082,6	54.6
2006	2799	76,89	840,5	23,09	3639,8	65.7
2007	2799,8	75,83	890,9	24,15	3687,8	74.9
2008	4088,6	78,77	1101,8	21,22	5190,5	99.9
2009	2412,7	65,63	1263,3	34,36	3676	62.3
2010	2905	66,12	1487,8	33,86	4392,9	80.2
2011	3979,7	68,73	1810,4	31,26	5790,1	112.9
2012	4181,3	66	2155	33,99	6339,3	111
2013	3678,1	61,73	2279,4	38,26	5957,5	109
2014	3388,4	59,04	2349,9	40,95	5738,4	100.2
2015	2373,5	46,51	2729,6	53,48	5103,1	53.1
2016	1781,1	35,32	3261,1	64,67	5042,2	45
2017	2200,1	36,18	3880,1	63,81	6080,2	54.12
2018	2359	40,69	3438	59,30	5797	71.44
2019	2714	41,70	3793	58,28	6507,9	64.49
2020	2816	41,74	3929	58,24	6746	42.12
2021	2609,2	39,5	3981,9	60,4	6597,5	72.7
2022	5657,7	59,8	3809	40,2	9467,3	103.7
2023		55,79		44,2		87.55

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

الملحق رقم5: تطور حجم التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات (2000- 2022).

السنوات	الواردات	الصادرات غير النفطية	اعادة التصدير	اجمالي الصادرات غير النفطية	اجمالي التجارة الخارجية غير النفطية	معدل التغير
2000	99.8	7.1	26	33.24	133.1	6.57
2001	112	7.53	31.4	38.97	151.1	13.56
2002	122.5	8.64	41.12	49.77	172.3	14.03
2003	147.7	10.58	50.69	61.28	209.06	21.3
2004	202.8	14.61	69.51	84.13	287	37.29
2005	247.5	16.46	97.04	113.5	361	25.81
2006	291.04	29.23	95.58	124.81	415.86	15.17
2007	388.3	36.26	128.3	164.6	552.95	32.97
2008	565.7	60.35	162.8	223.2	788.9	42.67
2009	447.3	65.27	147.69	212.97	660.3	16.3-
2010	485.4	83	185.8	268.9	754.3	14.23
2011	602.7	114	210.8	324.8	927.6	22.97
2012	667.5	169.7	218.6	388.3	1055.8	13.82
2013	685	148	232	380.3	1065.4	0.91
2014	696.4	132.2	243.7	375.9	1072.3	0.65
2015	676.3	161.2	221.4	382.6	1059	1.25-
2016	694.8	168.6	215.3	383.9	1078.8	1.87
2017	946.4	181	400.3	581.3	1527.8	*****
2018	898.4	206	431.5	637.6	1536	0.54
2019	914.8	231.2	457.4	688.6	1603.4	4.4
2020	785.1	254.6	363.4	618	1403	12.49-
2021	984.7	337.7	415.6	753.3	1738	*****
2022	1252.4	366	614.6	980.6	2233	28

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء، أعداد مختلفة.

الملحق رقم6: مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات (2000-2022).

السنوات	الإيرادات العامة					أسعار النفط دولار
	الجباية النفطية		الجباية العادية		اجمالي الإيرادات العامة	
	القيمة مليار درج	نسبتها لإجمالي الإيرادات	القيمة مليار درج	نسبتها لإجمالي الإيرادات		
2000	1213.3	76.87	364.9	23.12	1587.1	28.5
2001	1001.4	66.51	488.5	32.44	1505.5	24.5
2002	1007.9	62.86	595.1	37.11	1603.2	25.2
2003	1350	68.37	624.3	31.61	1974.4	28.2
2004	1570.7	70.44	652.5	29.26	2229.7	38.5
2005	2352.7	76.32	724.2	23.49	3082.6	54.6
2006	2799	76.89	840.5	23.09	3639.8	65.7
2007	2799.8	75.83	890.9	24.15	3687.8	74.9
2008	4088.6	78.77	1101.8	21.22	5190.5	99.9
2009	2412.7	65.63	1263.3	34.36	3676	62.3
2010	2905	66.12	1487.8	33.86	4392.9	80.2
2011	3979.7	68.73	1810.4	31.26	5790.1	112.9
2012	4181.3	66	2155	33.99	6339.3	111
2013	3678.1	61.73	2279.4	38.26	5957.5	109
2014	3388.4	59.04	2349.9	40.95	5738.4	100.2
2015	2373.5	46.51	2729.6	53.48	5103.1	53.1
2016	1781.1	35.32	3261.1	64.67	5042.2	45
2017	2200.1	36.18	3880.1	63.81	6080.2	54.12
2018	2359	40.69	3438	59.30	5797	71.44
2019	2714	41.70	3793	58.28	6507.9	64.49
2020	2816	41.74	3929	58.24	6746	42.12
2021	2609.2	39.5	3981.9	60.4	6597.5	72.7
2022	5657.7	59.8	3809	40.2	9467.3	103.7
2023		55.79		44.2		87.55

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.